العنف الرقمي ضد النساء في سوريا

اكتوبر
2023

حنين السيد
د. نادية السقاف

secdev.foundation
سلامة@

عرفان وتقدير

الباحثات

حنين السيد متخصصة في السلامة الرقمية وناشطة مجتمعية وصحفية سورية مهتمة في قضايا النساء وحقوق الإنسان. تعمل في الفضاء الإعلامي والحقوقي بالذات في الشمال السوري منذ أكثر من عشر سنوات وتُعد من المدربات السوريات القلائل في السلامة الرقمية والحماية العاملات في الداخل السوري.

الدكتورة نادية السقاف (محرر) باحثة في الشؤون السياسية والعمليات الديمقراطية في الشرق الأوسط، ومتخصصة في دراسات المرأة وحرية الصحافة والحقوق الرقمية والتنمية المجتمعية. كانت أول امرأة تُعين وزيرة الإعلام في اليمن في عام 2014.

مزيد من التقدير

كل التقدير لمساهمات فريق الدعم لإنجاز هذا العمل بمن فيهم: د رائد الشريف، آلاء الفلاح، أسامة موسى، هيسوس ريفيرا، وجون هول.

مؤسسة سيكديف (SecDev Foundation)

دعم فريق سلام@ التابع لمؤسسة سيكديف هذا البحث بصفته واحد من سلسلة تتضمن أكثر من 20 دراسة حول الأبعاد النفسية والاجتماعية والقانونية للعنف الرقمي ضد المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الآراء في هذه الدراسة هي مسؤولية فريق البحث والتحرير حصرًا. منذ عام 2011، عملت هذه المنظمة غير الحكومية التي تتخذ من كندا مقراً لها على الصعيد العالمي لتعزيز المرونة الرقمية بين الفئات المستضعفة - وخاصة النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني المعرضة للخطر.

الملكية الفكرية

© مؤسسة سيكديف 2023

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0 دولي. تسمح لكم هذه الرخصة بتوزيع المادة وتكييفها ولكنها تتطلب منكم نسب الفضل لمنشأها. للاطلاع على نسخة من هذه الرخصة، يرجى زيارة الرابط:

creativecommons.org/licenses/by/4.0/deed.ar

ملخص

يستهدف هذا البحث دراسة واقع العنف الرقمي ضد النساء في سوريا، بدءًا من السياق العام والإطار القانوني والمؤسساتي، وانتهاءً بشهادات النساء وأصحاب المصلحة حول انتشاره وأهم مظاهره وتأثيراته والحلول الممكنة. يتناول البحث تجارب النساء مع العنف الرقمي عبر حالات معمقة تُظهر القصة الإنسانية خلف الأرقام.

تشير النتائج إلى أن الإطار القانوني في سوريا غير فعال بسبب تعدد سلطات الأمر الواقع وانتشار العنف المجتمعي. ينتشر العنف الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك والواتساب، ويشمل التشهير والتحرش والابتزاز.

تؤكد الدراسة أن أسباب العنف الرقمي تشمل التمييز الجنسي، ضعف الدعم القانوني، والتجاذبات السياسية. تقترح الدراسة حلولاً تشمل التوعية المجتمعية، تفعيل دور المجتمع المدني، وتقديم الدعم القانوني والنفسي والتقني للنساء المعنفات. هذه الدراسة تساهم في إثراء المعرفة حول العنف الرقمي ضد النساء في سوريا في ظل التعقيدات السياسية والأمنية والاقتصادية.

المحتويات

ملخص تنفيذي..... 5

منهجية وإطار البحث 10

مقدمة عن السياق العام في سوريا 12

العنف الرقمي والقانون السوري 20

واقع العنف الرقمي ضد النساء في سوريا – نتائج الدراسة 24

أثر المكان وجهة السيطرة..... 40

دراسة حالات 44

رد الفعل والضرر على النساء 48

جهات الدعم والحلول الممكنة 53

الخاتمة والتوصيات..... 60

ملخص تنفيذي

يهدف هذا البحث إلى استقصاء واقع العنف الرقمي المسلط ضد النساء في سوريا ابتداء من السياق العام والإطار القانوني والمؤسساتي المحيط به، وانتهاء بإفادات النساء أنفسهن وأصحاب المصلحة من حيث انتشاره وأهم مظاهره، الأثر والضرر المترتب عليه، بالإضافة إلى الحلول الممكنة للحد منه من وجهة نظر القيادات النسائية النشطة في المجال العام في سوريا. كما يدرس تجارب هؤلاء النساء مع العنف الرقمي عن طريق دراسة حالات معمقة تجسد بشكل وصفي وشخصي القصة الإنسانية وراء الأرقام والنسب المستنتجة.

بشكل خاص، تسلط هذه الدراسة الضوء على التباينات والتقاطعات التي تعايشها النساء السوريات بحسب مناطق السيطرة في الجغرافيات المحلية المختلفة بالإضافة إلى استدلالات من نساء الشتات خارج سوريا.

كما تتعامل الدراسة بجدية مع الدائرة المتصلة بين العنف على أرض الواقع والعنف الرقمي خاصة فيما يتعلق بفداحة أضرار العنف الرقمي التي قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى فقدان الحياة أو الحرية.

يأتي هذا البحث استجابة للحاجة الملحة لتحليل هذه الظاهرة العالمية وعكسها على واقع السوريات بأصواتهن، وعمل دراسة نوعية لناشطات في الفضاء العام ولتجاربهن في التعبير عن أنفسهن وممارستهن لأدوار قيادية، وما يمكن أن يترتب على هذا الظهور من ردود أفعال تصل لحد ممارسة العنف الرقمي ضدهن، وتداعياته على المحيط من حولهن.

يلقي هذا البحث أيضاً الضوء على السياق المؤسسي والقانوني والمجتمع المدني مستطرداً لما تم اتخاذه من خطوات للتصدي للعنف الرقمي أو دعم الناجيات منه. وهنا وجب التنويه أنه بالرغم من أن اللقاءات المعمقة تستهدف النساء القياديات وأن الاستبيانات تم نشرها في أوساط النساء القيادية بالدرجة الأساسية، إلا أن هناك نسبة كبيرة من المستجيبات يمثلن شرائح نسائية متعددة بما فيها النساء العاملات في القطاعين العام أو الخاص وربات البيوت والعاطلات عن العمل. وبالتالي يمكن القول إن نتائج الدراسة، خاصة وأن عدد المستجيبات وصل إلى 82 امرأة، يعطي فكرة عن التوجهات العامة للعنف الرقمي ضد السوريات بشكل عام وضد الناشطات والقياديات بشكل خاص.

اتبعت هذه الدراسة منهجية مركبة شملت دراسة مكتبية ومسح للبحوث المنشورة عن واقع سوريا كسياق عام وواقع العنف ضد النساء بما فيه العنف الرقمي بشكل خاص، تلاه دراسة القوانين والمؤسسات المعنية بهذه الظاهرة. والجزء الأكبر من البيانات تم جمعها بشكل مباشر عبر استبيان رقمي سري تم توزيعه على شبكات التواصل الاجتماعي والمجموعات النشطة عبر الواتساب والفيسبوك

بالإضافة إلى العلاقات الشخصية للباحثة لضمان الوصول إلى المجتمع المستهدف في هذا البحث. وعليه، تم جمع 84 افادة من نساء سوريات في الجغرافيات المختلفة في الداخل والناشطات المغتربات في الخارج. ومن ثم تم عكس نتائج الاستبيان وتفصيلها عن طريق مقابلات وصفية معمقة مع ثماني شخصيات من أصحاب المصلحة تشمل قانونيين وناشطات وحالات ممن تعرضن للعنف الرقمي. تم الاستعانة بخبرات وتجارب أصحاب المصلحة لفهم نتائج الاستبيان والإضافة إليها، وساهمت الباحثة شخصياً كونها متخصصة في السلامة الرقمية وناشطة مجتمعية وصحفية سورية في تفسير النتائج ووضعها في الإطار العام للبلد واقتراح الحلول والتوصيات.

أفادت النتائج أن الإطار القانوني في سوريا غير مجدٍ في ظل الظروف الحالية التي يعيشها البلد مع تعدد سلطات الأمر الواقع وكذلك مع استشراء طابع العنف في المجتمع بشكل عام جراء سنوات من الحرب، الأمر الذي حد من الحريات وشجع القمع خاصة على الفئات المستضعفة بما فيها النساء. المثير للاهتمام تعدد المرجعيات القانونية حيث أن هناك سلطات محلية تعتمد الفقه المقارن والشريعة الاسلامية كمرجعية قانونية وأخرى تعتمد النظام المدني وإن كانت القوانين قاصرة بالذات فيما يتعلق بحماية وحقوق النساء، وهناك سلطات اعتمدت المزاجية الفردية في إصدار قرارات فرضتها على المجتمعات تحت سيطرتها بدون الرجوع إلى مؤسسات أو مرجعية معينة.

ومن ناحية استفحال العنف الرقمي فقد أفادت النتائج أن حوالي 60% من السوريات واجهن عنفاً على منصات التواصل الاجتماعي خاصة الفيسبوك والتي ثبت أنها أكثر المنصات شيوعاً، بالإضافة إلى الواتساب. أغلب العنف الذي واجهته المستجيبات ارتبط بالتشهير والرسائل ذات الطابع الجنسي مثل التحرش، والمطاردات الإلكترونية، بالإضافة إلى اختراق الحسابات والاحتيال والتصيد، خاصة مع الناشطات والقياديات اللاتي اشتكين من تعرضهن لهجمات تلاعب عميق الهدف منها استبعاد النساء من المشاركة في حملات وأنشطة تتعلق بحقوق المرأة وحريتها. بالإضافة إلى استهداف الكثيرات من خلال حملات منظمة شملت الإبلاغ عن الحسابات وفبركة معلومات وحقائق وأحياناً صور. كما أن هناك بُعد اقتصادي لمظاهر العنف حيث واجهت النساء استغلالًا إلكترونيًا وابتزازًا، وتهديدًا، وتصيد عاطفي بهدف مطالبات جنسية أو مادية.

الأمر المؤسف أن الدراسة أكدت استغلال ضعف بعض النساء وحاجتهن إلى الرعاية والدعم الإنساني جراء الحرب حيث يقوم المعتدون بالتواصل معهن رقمياً بحجة رعاية أطفال الأيتام أو تقديم المساعدات الإغاثية، كما تم استغلال بعض النساء بحجة توفير فرص عمل أو سفر أو دراسة من خلال روابط احتيالية. وهذه خصوصية للمجتمع السوري الذي يعيش في نزاع مسلح منذ عقد من الزمن ونتج عنه مئات الآلاف من النازحات في مخيمات، الكثير منها يتم إدارتها بلا مسائلة أو محاسبة. وبالفعل، أكدت الدراسة ما تم تناوله في بحوث سابقة من أن بعض المسببين للعنف هم من ضمن المعنيين بالحماية أو الرعاية مثل الجهات الأمنية أو القائمين على توزيع المعونات الإنسانية.

أفادت غالبية النساء أنهن لم يكن ليتعرضن للعنف الرقمي لو كن رجال، وعزون هذا للمجتمع الذكوري وارتباط العنف بالعادات والتقاليد المقيدة للمرأة. كما أفادت نصفهن أن العنف انتقل إلى العالم الواقعي أو العكس تأكيداً للعلاقة الدائرية للعنف ضد النساء. شرحت المستجيبات لهذه الدراسة أمثلة على هذا شملت التجسس الرقمي الذي انتقل إلى مطاردة على أرض الواقع، أو التهديد بالاعتقال في حال لم ترضخ الضحية للابتزاز الجنسي الرقمي وغيرها من القصص.

هناك خصوصية أخرى في الواقع السوري مرتبطة بعدم القدرة على تتبع مصدر العنف حتى في حالات العنف الموجه عبر الهاتف من خلال رسائل الواتساب. وذلك لأن الكثير من المنتهكين يتخفون وراء شرائح وأرقام خارجية (تركية على الأغلب) فلا تستطيع النساء استخدام شركات الاتصال لمعرفة الجاني والتبليغ عنه. هذا في حال رغبت في التبليغ أو وثقت في الجهات الرسمية لإنصافها، الأمر الذي لا يحدث أساساً. وقد أفادت 65% من المستجيبات أن العنف يوجه إليهن عن طريق التواصل الخاص (رسائل شخصية وتواصل مباشر بالماسنجر مثلاً) أكثر بكثير من العام (تعليقات أمام الجميع وتواصل في محفل عام).

نتيجة أخرى تم إثباتها من خلال البحث تتعلق بالاستهداف والحملات المنظمة التي تواجهها النساء الناشطات من قبل جهات مناوئة سياسياً التي تخصص مجموعات وقنوات على المنصات المختلفة هدفها نشر الفضائح - كما يسمونها- والابتزاز والتشهير من خلال نشر صور وفيديوهات ومحادثات ومعلومات خاصة متعلقة بالنساء. وبسبب قلة الوعي الرقمي يتم تداول تلك المنشورات من قبل الناس دون أدنى تحقق من المعلومات المنشورة مما يؤدي إلى عواقب اجتماعية ونفسية وأحيانا مصيرية وخيمة على الضحايا.

تمخضت الإجابات المختلفة من الاستبيان والمقابلات الوصفية المعمقة ومن الدراسة المكتبية كذلك على أن هناك مجموعة من الدوافع والعوامل المساعدة على انتشار العنف الرقمي ضد النساء في سوريا. هذه العوامل تشمل استفحال التمييز الجنسي وعدم المساواة في الثقافة المجتمعية على أرض الواقع والتي انتقلت إلى الفضاء الرقمي، ضعف الدعم وعدم وجود آليات حماية بما فيها الحماية القانونية، تدني الأخلاق المجتمعية خاصة ضمن الشباب الذكور والتي قد ترتبط بطول الصراع واستفحال شريعة الغاب التي يكرسها النزاع المسلح. وفي نفس الإطار التجاذب السياسي كان أحد الدوافع الرئيسية حيث تم استخدام أنواع متعددة من العنف الرقمي ضد السياسيات والناشطة لإضعافهنّ شخصياً ومكوناتهنّ السياسية بالتبعية من جهة، وللحد من النشاط السياسي والحقوقي النسوي من جهة أخرى. من المثير للاهتمام أن سوء الوضع الاقتصادي ساهم في استفحال العنف الرقمي من خلال عمليات الابتزاز المادية ضد النساء، وهذه خصوصية متعلقة بدول الصراع طويل الأمد الذي غالباً ما يؤدي إلى انهيار البنية الاقتصادية. أيضاً ساهم انتشار وباء الكورونا في انتشار العنف الرقمي كنتيجة لزيادة مستخدمي الانترنت وغياب القوانين والإجراءات الناظمة للتواجد الرقمي. بل أن الكوارث الطبيعية مثل الزلزال الذي حدث في

فبراير 2023 قد خلقت فرص تصيد واستغلال رقمي بسبب الحاجة الإنسانية استهدفت بشكل خاص النساء.

وبالرغم من تعدد وانتشار العنف الرقمي خاصة الموجه ضد القياديات السوريات، إلا أن أكثرهن آثرن التعامل مع الأمر بصمت عن طريق حظر الشخص المؤذي أو التجاهل. يُعزى هذا إلى تخوّف النساء من الخوض بمعارك عبر الإنترنت لأنهن على دراية مسبقة بأنهن لن يتلقين أي دعم مجتمعي أو قانوني أو غير ذلك، الأمر الذي أشارت إليه بوضوح الكثيرات. وفي حال كون الأذى متعلق بالتكنولوجيا مثل التجسس أو التصيد أو احتلال الحساب قامت ثلث النساء بإجراءات احترازية لتأمين حساباتهنّ.

ضرر انتشار العنف انعكس على النساء بدرجات متفاوتة نسبة إلى فداحة العنف نفسه وشخصية الضحية والجاني على حد سواء. حالات العنف البليغة اوصلت 23% من النساء إلى التفكير في الانتحار، ويتفشى هذا الأثر بين النساء الأضعف من ناحية اقتصادية أو اجتماعية نظراً لتراكم التحديات التي يواجههنا وشعورهن باليأس من وجود دعم أو حلول. وفي المقابل تواجه الناشطات والسياسيات اللاتي يعتبرن بمكان من التمكين القيادي والمجتمعي حملات رقمية شرسة الجأت 17% منهن إلى تغيير مكان سكنهن أو عملهن خوفاً من تداعيات خطيرة على أرض الواقع تصل إلى التهديد بالقتل أو الاغتصاب.

ولكن غالبية النساء بنسبة 89% أصابتهن اضطرابات نفسية جراء العنف الرقمي شملت الاكتئاب والانعزالية وفقدان الثقة ولوم الذات. بالإضافة إلى أن معظم العينة غيرن أسلوبهن على الانترنت بما في ذلك استخدام أسماء مستعارة والإحجام عن التعبير وأصبحن حذرات على المنصات المختلفة بشكل عام.

وخصوصية أخرى مرتبطة بالسياق السوري هو ارتباط مكان العيش بالعنف الرقمي. وذلك لأنه مع أن العنف الرقمي يتخطى الجغرافيا والحدود، إلا أن البيئة المحيطة بالضحية وانتمائها الجغرافي يؤثر على طبيعة العنف والضرر الناتج عنه، ورد فعل الضحية، وأدوات الدعم المتوفرة. وقد أفادت ما يقارب نصف النساء أن للمكان أثر سواء كان مخيم، قرية، مدينة، بلد لجوء في مفاقمة العنف. وهذا يعود إلى التغيرات التي طرأت على السوريين خلال سنوات الحرب من تهجير ونزوح وتغيير ديموغرافي طرأ على المناطق بالإضافة طبعاً إلى الأبعاد السياسية والخلفية الثقافية لمتخذي القرار في مناطق النفوذ المختلفة. حيث يوجد تأثير مزدوج بالنسبة للجغرافيا مرتبطة بالتمدن مقابل الريف وفي نفس الوقت مرتبطة بأيدلوجية الجهة المسيطرة على الأرض ونظرتها للمرأة. ومع أن الغالبية أجمعت على تشابه التعاطي مع شكاوى النساء فيما يتعلق بالعنف الرقمي من قبل السلطات في جميع مناطق السيطرة على اختلاف توجهاتهم، إلا أن الأمر يزداد سوءا في المناطق الخاضعة لسلطات متشددة حيث يقع اللوم أو جزء كبير منه على الضحية في كثير من الأحيان. وأفادت النساء الخاضعات لسلطات مختلفة أن الشكوى لن تنفعها بل على العكس يمكن أن تتسبب لها بالأذى، خاصة وأنه لا يوجد قوانين واضحة وعقوبات صارمة بحق المعنفين. وهذا ما جعل النساء بشكل عام يحجمن عن الشكوى أو اللجوء للسلطات المختلفة في الداخل السوري.

وحتى بالنسبة للنساء المهاجرات فقد وُجد أن السوريات في تركيا بالذات لا يلجأن إلى استخدام الجهات الرسمية خوفاً من الترحيل ومن العنصرية في التعامل والتي بحسب المستجيبات تفاقمت خلال السنوات الأخيرة ضد اللاجئين واللاجئات السوريات بشكل عام. وأما بالنسبة للناشطات في البلاد الأوروبية مثلاً، تجد تلك أن هناك غموض في آلية التبليغ التي تشمل معتدين من دول أخرى خاصة أن الحملات الممنهجة تأتي من الداخل السوري، وأن المنصات الرقمية هي التي تحمل عبء درء الضرر أكثر من السلطات الرسمية في مثل هذه الحالات. وحتى في حالات التهديد المباشر عبر الواتساب أو الهاتف فإن هناك تعقيدات قانونية بشأن الخصوصية وتتبع مصدر التهديد تجعل حتى من النساء القاطنات في دول متقدمة تحجم من متابعة قضايا العنف في المحافل الرسمية.

مما سبق، يتبين أن أسباب وأبعاد العنف الرقمي ضد النساء في سوريا متنوعة وبالتالي لابد من وجود آليات وحلول متنوعة للحد ومعالجة الظاهرة. في البداية، اتضح من الدراسة أن هناك قلة وعي بشأن الخدمات المتوفرة (ربما بسبب قلتها وانحصارها) في هذا المجال. فأكثر من نصف العينة لا تعرف حقوقها في إطار القوانين كضحية للجريمة الالكترونية أو بوجود جهات مختصة بالتبليغ.

وقد يُعزى هذا إلى نقص التوعية حول الحقوق المدنية بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص بالإضافة إلى كون البلد يعيش في حال صراع مسلح الذي يجعل من تطبيق القانون شبه مستحيل. بل أن الكثير من المستجيبات أفدن أنهن لا يشعرن بالأمان أو الثقة تجاه المؤسسات الرسمية على اختلافها، بالإضافة إلى الخوف من الوصمة والمجتمع والتعرض لعنف إضافي.

ولكن تزيد نسبة الوعي بالخدمات التقنية لدعم النساء - مثل برنامج سلامتِك - بشكل كبير حيث تصل إلى أكثر من 70% نصفهنّ استخدمّنها بالفعل. وربما يعود هذا الارتفاع إلى كون كثير من المستجيبات من السياسيات والنّاشطات اللّاتي يوجه اليهن هذا الدعم كخدمة مجتمعية. وبدرجة مشابهة فإن 67% من نفس العينة أفادت معرفتها بآليات التبليغ عبر منصات التواصل الاجتماعي غير أن نسبة من استخدمن هذه المعرفة لم تتعدَ 19%.

وعليه تلجأ ضحايا العنف الرقمي في سوريا في سعيهن للحصول على الدعم إلى المحيط الشخصي بالمقام الأول من النساء في إطار الأسرة، يليها من الصديقات ومن ثم المختصين بالأمن الرقمي وفي المرتبة الأخيرة من رجال الأسرة. الجدير بالذكر أن ربع العينة كثيراً ما احتجن الدعم ولم يجدنه.

الرابط المشترك بين أبعاد الضرر وأدوات المساعدة تتلخص في الثقافة المجتمعية بالدرجة الأولى والمؤسسات المعنية بالدرجة الثانية. وعليه كانت التوعية المجتمعية وتفعيل دور المجتمع المدني على رأس الحلول المقترحة. هذه تشمل العمل على وجود المزيد من المؤسسات التي تقدم الدعم القانوني والنفسي والتقني للنساء المعنفات مجاناً خاصة في ظل غياب المؤسسات الرسمية بسبب عدم الاستقرار السياسي. كذلك لاقى تدريب متلقي الشكاوى في المؤسسات المعنية للتعامل مع قضايا العنف الرقمي

تركيزا من قبل المستجيبات، بالإضافة إلى التوعية بالأمن الرقمي في المناهج بالمدارس والجامعات أو التدريب عليها في مجال العمل العام والخاص.

تعتبر هذه الدراسة مساهمة قيمة في إثراء المعرفة حول العنف الرقمي ضد النساء في سوريا من واقع السوريات أنفسهن وأخذاً بالاعتبار التعقيدات والسياقات السياسية والأمنية والمجتمعية وحتى الاقتصادية. وبالرغم من التحديات اللوجستية والأمنية التي كانت العائق الأكبر لإتمام الدراسة من حيث الوصول إلى النساء واستجابتهنّ، إلا أن قيمة الدراسة تعتبر متكاملة وثرية لاحتوائها الدراسة المكتبية الشاملة وبيانات تم استخلاصها من العشرات من المستجيبات وتغذيتها بخبرات مجموعة مختصين من أصحاب المصلحة بالإضافة إلى تجربة وخبرة الباحثة نفسها كخبيرة في هذا المجال.

منهجية وإطار البحث

تستخدم الدراسة الجانب الوصفي لحالة العنف الرقمي الموجه ضد النساء السوريات وذلك من خلال استعراض البيانات ذات الصلة، سواء البيانات الرقمية أو الدراسات أو الفعاليات المختلفة لمناقشة ودراسة الظاهرة، كما تستخدم الجانب الكمي من خلال استبيان مفصل استهدف 84 من النساء السوريات اللواتي يستخدمن منصات التواصل الاجتماعي ممن يقمن داخل سوريا في المناطق المختلفة ولاجئات خارج سوريا. حيث طلب منهن الإجابة على أسئلة الاستبيان الرقمي المكوّن من 30 سؤال يشمل معلومات كمّية ووصفية لمعرفة أشكال العنف الرقمي الذي يتعرضن لهن والمنصات الرقمية التي تواجه فيها النساء ذلك العنف، وآليات تعامل النساء مع هذا العنف، ومدى معرفتهن بمن يمارس ضدهن العنف والدوافع المؤدية إليه ومقترحاتهن للحد منه، إضافة إلى بعض البيانات الشخصية للعينة. وقد تم متابعة الاستبيان من خلال استيضاحات للمستجيبات حيث أمكن.

كما تم عكس نتائج الاستبيان من خلال الدراسة المكتبية وكذلك خبرة الباحثة بالإضافة لتنفيذ 8 مقابلات شخصية معمّقة مع أصحاب المصلحة بما فيهم دراسة حالات وممثلين عن المجتمع المدني والمختصين.

وقد تم التواصل مع المشاركات اللواتي تم استهدافهن من خلال المقابلات بشكل مباشر من قبل معدّة البحث، من خلال معرفة مسبقة وشبكة علاقات مشتركة، وأبدى جميعهم الموافقة على المشاركة في البحث واستخدام التصريحات التي تم الإدلاء بها نصاً في البحث.

ومن هؤلاء من تشغل منصب في الحكومة السورية المؤقتة إضافة لعملها الصحفي ومنهن من تعمل كصحفية معروفة في مناطق شرق الفرات الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية ومنهن من تعمل مديرة مشاريع نسائية ضمن المنظمات الانسانية في منطقة المخيمات شمال إدلب الخاضعة لسيطرة حكومة

الإنقاذ ومنهن ناشطة معروفة تعمل في مناطق سيطرة الحكومة السورية ومنهن سيدة ومديرة منظمة نسائية تعمل شمال غرب سوريا. كما أن اثنتين من الخمس سيدات تتنقل بين الداخل والخارج السوري حسب الظرف وثلاثة مقيمات داخل سوريا، وجميعهن يملكن حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، وتطبيقات المراسلة المختلفة.

وأما عن بقية العينة التي تم اجراء مقابلات معهم، تتمثل بمختصّة في مجال السلامة الرقمية وتعمل بشكل مكثف مع النساء شمال سوريا ومختص بالاستجابة لحالات العنف الرقمي التي تتعرض لها النساء السوريات عبر فيسبوك مقيم خارج سوريا. وكذلك مستشار قانوني ومحامي مقيم في مناطق سيطرة الحكومة السورية ومطلع على الكثير من حالات العنف الرقمي ضد النساء في منطقته.

من التحديات التي تم مواجهتها أثناء البحث، صعوبة في الوصول إلى بعض الحالات في بعض المناطق بسبب اختلافات السيطرة والوضع الأمني. فبعض الحالات امتنعت عن المشاركة لأن المعتدي يتبع للجهات الحاكمة في منطقة الحالة، ما دفعهن للامتناع عن المشاركة خوفاً من الأذى الذي يمكن أن يلحق بهن ويصل حدّ الاعتقال والتغييب القسري أحياناً.

بالإضافة إلى امتناع بعض السيدات اللاجئات في تركيا عن المشاركة لأنهن على ثقة بأن الحديث في هذا الموضوع لن يساعد في حل مشكلاتهم في ظل الخوف الدائم من الترحيل القسري في حال الإبلاغ عن العنف الذي يتعرضن له.

كما أن بعض المشاركات لم يرغبن في استذكار ما حدث وإعادة عيش الصدمة. وهناك تحدٍ آخر متعلق بنقص الأبحاث المتاحة حول هذا الموضوع الخاص بسوريا، مما يجعل من الصعب البناء على الأبحاث السابقة.

مقدمة عن السياق العام في سوريا

يعد الوضع في سوريا معقداً ومتغيراً باستمرار، فمنذ بداية الحراك الثوري عام 2011 بسبب النزاع المستمر الذي تسبب في دمار هائل ومأساة إنسانية، شهدت البلاد تغييرات في السيطرة على المناطق بين حكومة النظام السوري والمعارضة المسلحة والفصائل الكردية وجماعات أخرى.
وتعد الأزمة في سوريا خلال سنوات الحرب إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، حيث نزح ملايين السوريين داخل البلاد وخارجها. وقد تأثر اقتصاد البلاد بشكل كبير مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وانهيار العملة الوطنية.

ويقدر مركز جسور للدراسات عدد سكان سوريا في آخر إحصائية له لعام 2023 ب 26.7 مليون شخص منهم 16.76مليوناً تقريبا داخل سوريا، و9.12 مليوناً تقريباً خارجها، فضلاً عن 897 ألف مفقود ومغيّب. تقدر نسبة الذكور 50.1% من السكان بينما نسبة الإناث 49.9% وأن نسبة 57.1٪ من سكان سوريا يعيشون في مراكز حضرية، بينما يعيش 42.9٪ في مناطق ريفية كما أن متوسط عمر سكان سوريا لا يتعدى 22.1 إشارة إلى أن أغلبية السكان من الشباب.[1]

ولا تزال التحديات الأمنية مستمرة حتى يومنا هذا بما في ذلك وجود أربع مناطق سيطرة في سوريا تتبع كل منطقة لجهة مع استمرار التوترات المتصاعدة بين جميع الأطراف. وتنقسم مناطق السيطرة إلى أربعة أقسام وهي: مناطق سيطرة الحكومة السورية - مناطق سيطرة حكومة الإنقاذ المعارضة - مناطق سيطرة الحكومة المؤقتة المعارضة - مناطق سيطرة الإدارة الذاتية.

مناطق سيطرة الحكومة السورية تحت سلطة النظام السوري الذي يترأسه بشار الأسد. ومناطق حكومة الإنقاذ في شمال غرب سوريا وبالتحديد محافظة إدلب، الواقعة تحت سيطرة هيئة تحرير الشام ذات الطابع الإسلامي. ومناطق السيطرة الإدارة الذاتية تقع في شمال شرق سوريا وبالتحديد شرق نهر الفرات وتسيطر على هذه المنطقة قوات سوريا الديمقراطية ذات الغالبية الكردية.

وأخيراً، مناطق سيطرة الحكومة المؤقتة تتبع الائتلاف السوري المعارض وتقع في شمال غرب سوريا وبالتحديد بعض أرياف حلب الشمالي والشرقي الغربي، ويسيطر على هذه المنطقة الجيش الوطني (المعارضة المعتدلة) المدعوم من الحكومة التركية.

[1] DataReportal

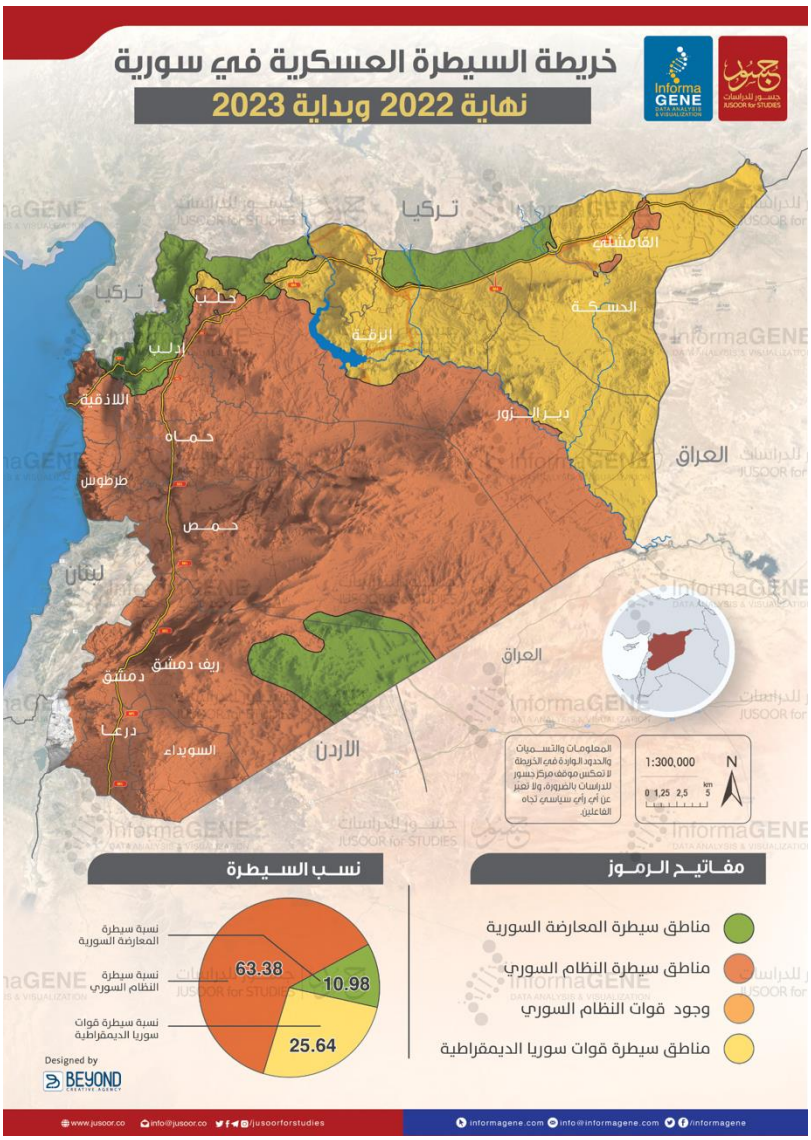

حيث تصل نسبة المساحة الواقعة تحت سيطرة المعارضة المتمثلة بكلا من الحكومة المؤقتة وحكومة الإنقاذ إلى 10,98% من الجغرافيا السورية، بينما تصل نسبة سيطرة النظام إلى 63,38% من الجغرافيا السورية، أما نسبة سيطرة الإدارة الذاتية فهي 25,64% من الجغرافيا السورية.[2]

وبالنسبة للتوزيع السكاني ضمن الداخل السوري باختلاف مناطق السيطرة، يعيش الأغلبية (9.6 مليون نسمة) تحت سيطرة النظام السوري، يليها 4.3 مليون شخص تقريباً في مناطق المعارضة(منطقة إدلب وبعض أرياف حلب). أما مناطق سيطرة "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) فتضم نحو 2.6 مليون شخص.[3]

ويشكّل عدد النازحين في المخيمات وخارجها في شمال غرب سوريا التي تضم العدد الأكبر من النازحين السوريين نسبة 49.32% من العدد الكلي للسكان، وقد وصد عدد المخيمات إلى 1873 مخيم ومركز إيواء ومخيمات عشوائية، حيث بلغ عدد النازحين ضمن المخيمات 2.016.344 نسمة.[4]

ووصل عدد النساء الأرامل (نساء دون معيل) في مناطق شمال غرب سوريا حسب منسقو استجابة سوريا إلى أكثر من 22 ألف امرأة يعشن في مخيمات نزوح منظمة وغير منظمة.[5]

---

[2] مركز جسور للدراسات

[3] تعتبر مناطق المعارضة واحدة في نظر جميع الناس والإحصائية تشملها ككل، إلا أنها تنقسم إلى قسمين منطقة إدلب تسيطر عليها المعارضة الإسلامية وريف حلب المعارضة المعتدلة. المصدر: خريطة توزع السوريين داخل وخارج سوريا، مركز جسور للدراسات https://jusoor.co/ar

[4] منسقو استجابة سوريا 2023

[5] منسقو استجابة سوريا 2023

وعلى هذا الصعيد، زادت الحرب الدائرة في سوريا منذ قرابة العقد من الزمن من معاناة النساء في سوريا على كافة الأصعدة، حيث ارتفعت معدلات العنف ضد النساء خلال النزاع، وتعرضت النساء لكافة أشكال العنف بما في ذلك العنف الرقمي الذي زادت السنوات الأخيرة من انتشاره. وتعد معاناة النساء ممتدة عميقاً في التاريخ السوري لارتباطها بالموروث الذكوري المتجذّر والذي عملت الحرب على حمايته من التغيير التقدميّ عبر عرقلتها المستمرة لحركة تطور وتقدم المجتمع ككلّ. حيث تقدر الأمم المتحدة في سوريا أنه في عام 2023 هناك 7,3 مليون شخص، غالبيتهم العظمى من النساء والفتيات، بحاجة إلى خدمات تتصل بالعنف الجنساني.[6] وقد ظهرت سوريا في المراتب الأخيرة بالنسبة لمؤشر الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2020، حيث جاءت سوريا في آخر القائمة[7] كما أنّها جاءت في المرتبة 153 من أصل 156 دولة لمؤشر أفضل الدول بالنسبة للنساء.[8]

وفي ظل تلك الظروف المتدهورة، وجدت المرأة نفسها على اختلاف وضعها الاجتماعي وتحصيلها الدراسي، إمّا نازحة، أو لاجئة خارج سوريا، أو فاقدة لعملها، أو عاملة، أو مسؤولة وحدها عن نفسها أو حتى عن عائلتها، أو هذا وذاك وذلك معاً. وهكذا لعبت المرأة وحدها في كثير من الأحيان دور المعيل لنفسها أو لأسرتها بعد فقدان المعيل، الذي إمّا قُتل أو فُقد أو اعتُقل أو أُصيب أو فَقد هو نفسه مصدر دخله. وكثيراً ما صارت مُلزمة أن تلعب دور الأب والأمّ معاً، وفي محصلة كلّ ذلك صارت المرأة مضطرة للعمل وهذا ما يقتضي في أغلب الأحيان وجودها على الانترنت.

وبالنظر إلى الإحصائيات الرسمية حول نسبة النساء العاملات في سوريا بحسب مكتب الإحصاء المركزي في سوريا فإن نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة الوطنية لم تتجاوز 13% عام 2010 أما بعد انطلاق الثورة السورية عام 2011، انتهزت النساء الفرصة لانتزاع حقوقهن فشاركن في العمل الإنساني والحقوقي والإعلامي والسياسي والمجتمعي. وهكذا تضاعفت مشاركة النساء في سوق العمل إلى 26 في المئة في 2021 وفقا لتقرير المرصد الاقتصادي السوري لعام 2022 بينما لم تتغير نسبة القوى العاملة من الذكور بين 2010 و2021 إلا بشكل طفيف فقط من 72 إلى 76 في المائة. ولكن بالرغم من زيادة تواجد النساء في سوق العمل إلا أن أدوات الحماية والأنظمة المؤسسية انهارت وبالتالي وجدت النساء أنفسهن يعملن في بيئة سيئة مما جعلهن يتعرضن لعنف واستغلال مضاعف.

وتبقى مشاركة المرأة المباشرة في الجهود السياسية ضئيلة حيث لا تتعدى نسبة النساء في البرلمان 13% ومازالت التشريعات التمييزية قائمة.[9] مثل النصوص التمييزية المتعلقة بمنح الجنسية حيث لا يحق

---

[6] لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية

[7] تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2020 - ملاحظة: هذه آخر احصائية لسوريا لمؤشر الفجوة الصادر عن المنتدى

[8] أفضل دول العالم بالنسبة للنساء 2021.

[9] مشاركة المرأة السورية في العملية السياسية السورية:بلورة المناصرة من أجل السلام

للمرأة السورية منح جنسيتها السورية لأولادها سواء ولدوا داخل سوريا أو خارجها، أو فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية التي منحت حق الولاية بشكل مطلق للذكور وحجبتها عن النساء. وتشغل المرأة في المناطق القابعة تحت سيطرة النظام السوري 13% فقط من المقاعد النيابية في عام 2020، أي أقل من المعدّلين العالمي والإقليمي.[10] وقد بلغ معدل المتوسطات العالمية والإقليمية لمشاركة النساء في البرلمانات الوطنية 26.7% لعام 2023.[11]

وفي عام 2020، كانت النسبة في البرلمان السعودي مثلًا 19.9%، وفي أفغانستان 27%، وفي الصومال 24.4%. أما في حزب "البعث" الحاكم التابع لنظام الأسد، فمن بين 14 عضوًا في القيادة المركزية للحزب، هناك امرأة واحدة، أي بنسبة نحو 7%، وفي حكومة النظام هناك ثلاث وزيرات من بين 31 وزيرًا، بنسبة تمثيل نحو 9%.[12]

أما "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية"، الذي أسهم المجتمع الدولي في تأسيسه، ويعتبره ممثلًا شرعيًا للمجتمع السوري، يضم بين أعضائه ثماني نساء فقط من بين 91 عضوًا، أي بنسبة نحو 9%.، تمثل هذه النسبة إحدى أدنى نسب تمثيل المرأة في العالم. أيضًا من بين ممثلي "الائتلاف" في دول العالم، هناك امرأة واحدة من بين عشرة أشخاص. وفي "الحكومة المؤقتة" التابعة لـ "الائتلاف"، توجد وزيرة واحدة من بين ثمانية وزراء.

جميع النساء الثماني الأعضاء في "الائتلاف" مستقلات حسب موقعه الإلكتروني، أي أنه لا يوجد أي تمثيل للمرأة في أي من التكتلات السياسية المكونة لـ"الائتلاف"، ومن بينها "إعلان دمشق"، والمجالس المحلية السورية، و "المجلس الوطني الكردي".

أما حكومة "الإنقاذ" التابعة ل "هيئة تحرير الشام" الإسلامية والتي تسيطر على إدلب ومناطقها، جميع وزرائها العشرة ورئيس وزرائها من الذكور، كما أن "مجلس الشورى العام" المقابل للبرلمانات، لا يضم أي امرأة بين أعضائه الذين يبلغ عددهم نحو 107.

بالمقابل، تمنح "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" المرأة نسبة تمثيل من بين الأعلى في العالم لعام 2020، بعد رواندا (61.3) وكوبا (53.4)، وهي مساوية لدولة الإمارات، حيث يفرض نظام "الرئاسة المشتركة" المستخدم في "الإدارة الذاتية" حق اتخاذ القرارات ضمن مؤسسات الإدارة للنساء والرجال بشكل متساوٍ، ويتطلب من كل مؤسسة أن يكون تمثيل النساء فيها بنسبة 50%.[13]

---

[10] سوريا: تمثيل غير منصف للمرأة في مفاوضات السلام

[11] المعدلات العالمية والإقليمية لعدد النساء في البرلمانات الوطنية 2023

[12] تمثيل المرأة السورية.. بين صفر بالمئة والأعلى في العالم

[13] تمثيل المرأة السورية.. بين صفر بالمئة والأعلى في العالم

وبالرغم من هذا، نجد أن الحراك النسوي السوري يتصاعد في المجال السياسي والحقوقي وهناك مطالبات دائمة لتحقيق المساواة للوصول لمراكز صنع القرار. وقد تحققت بعض المكاسب الإيجابية مؤخراً على الصعيد الدولي حيث أنه منذ 2019 قدمت 9 نساء سوريات من مناطق المعارضة إحاطة رفيعة المستوى أمام مجلس الأمن، الأمر الذي لم يحدث البتة قبل سنة 2019.

وعلى المستوى المحلي، تم إشراك حوالي 30% من النساء في اللجنة الدستورية، وهي جمعية تأسيسية مرخصة من الأمم المتحدة، وتسعى إلى التوفيق بين الحكومة السورية برئاسة بشار الأسد والمعارضة السورية، في سياق عملية السلام السورية.

ومع ذلك فإن العمل الحقوقي والسياسي السوري يمر بالكثير من التحديات على رأسها الانتهاكات المستمرة بحق النساء الناشطات في سوريا على خلفية النزاع المسلح أو انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان، الأمر الذي دفع الكثيرات للتوقف عن النشاط أو تخفيفه جدا.

فبحسب تقرير صادر عن الشبكة السورية لحقوق الإنسان، والذي يعرض أبرز الانتهاكات الواقعة على المرأة، تم رصد ما لا يقل عن 107 حادثة اعتداء وترهيب خلال سنة واحدة بين 2020 و2021، تعرضت لها النساء على خلفية أنشطتهن في شمال شرق وشمال غرب سوريا وعلى نحو متفاوت بين منطقة وأخرى. وقد تزامنت العديد من الانتهاكات مع عمليات تشهير استهدفت سمعة النساء وكرامتهن والكتابة ضدهن على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي بهدف تلطيخ سمعتهن في مجتمعاتهن المحلية، وبالتالي نبذهن من المجتمع والحد من عملهن السياسي والحقوقي.

وقد تسببت هذه الانتهاكات حسب التقرير في ردع النساء عن المشاركة الفاعلة في مختلف المجالات، السياسية، والإعلامية، وما يتعلق بحرية الرأي والتعبير، والنشر على صفحات التواصل الاجتماعي، وبشكل خاص فيما يتصل بنقد الانتهاكات بحق المرأة. كما ساهمت في الضغط على أسرهن لإجبارهن على التوقف عن العمل، أو تم فصلهن من الوظائف أو الكيانات المحلية اللواتي حصلن على عضوية فيها. وأجبرت العديد من السيدات على ترك عملهن وإيقاف أنشطتهن، أو التخفيف والحدّ منها.

ولا يعود ذلك، بحسب التقرير، لأسباب أمنية وسياسية فقط وإنما بدرجة رئيسية لوجود أنماط من التمييز بحق المرأة في عدد من الممارسات التي تهدف بشكل كبير لردعها عن الانخراط في الشأن العام، وبشكل خاص النشاط السياسي والإعلامي. بل أن العشرات من حقوق المرأة الأساسية يتم انتهاكها، وفي مقدمتها، الحق في الحياة، عدم التعرض للتعذيب والاعتقال التعسفي والإخفاء القسري، وفي التنقل، واللباس، وحرية الرأي والتعبير، والعمل، وغيرها من الحقوق.[14]

[14] الشبكة السورية لحقوق الإنسان

ومع اندلاع النزاع المسلح واشتداده، اتّسعت واشتدّت كل مظاهر وأشكال العنف ضد النساء، تلك التي اختبرتها النساء قبل النزاع المسلح، إضافة إلى ظهور أشكال جديدة من العنف، بسبب النزاع نفسه[15] على رأسها العنف الرقمي ضد النساء والذي ينتشر متخطيًا كل الحدود، وغالبًا ما يكون فاعله مجهول الهوية. حيث برز العنف الإلكتروني في السنوات الأخيرة سلاحا يستخدم ضد النساء وخاصة الناشطات منهن وذلك بغرض تهديدهنّ والحدّ من نشاطهنّ العام، والتشهير بهن بحسب تقرير صادر عن اللوبي النسوي السوري[16].

حيث أكد التقرير على تعاضد الدولة والمجتمع والأسرة في ممارسة جميع أشكال العنف ضد المرأة، رغم أن هذه الجهات هي الجهات الموكل إليها افتراضياً حماية ورعاية المرأة. حيث رفضت الدولة إعطاء ترخيص لتجمع (منظمة مجتمع مدني) تم انشاؤه للمدافعات عن حقوق الإنسان بداية الألفية الحالية (الألفية الثالثة) وهي الفترة الزمنية التي تمتد من بداية القرن الواحد والعشرين حتى نهاية القرن الواحد والعشرين، كما وتم ملاحقتهنّ أمنيا بسبب نشاطهنّ النسوي. وتعاني الناشطات السوريات من كافة أشكال العنف المتمثل بالاعتقال والتعذيب والتقييد ومنع السفر والاستبعاد من أماكن صنع القرار من قبل كافة الأطراف. وذكر التقرير أيضا تعرض الناشطات النسويات خلال سنوات الثورة إلى حملات تنمر وهجوم وتشهير عبر الانترنت بسبب نشاطهم المجتمعي.

ولكن بشكل خاص، تعتبر النساء والفتيات الأرامل والمطلقات هي الفئة الأكثر تعرضا للعنف بكافة أشكاله. خاصة أنه تم عزلهن بنسبة كبيرة في مخيمات ومساكن خاصة بهن في شمال غرب سوريا بمعزل عن باقي النازحين فيما يطلق عليه "مخيمات الأرامل". وغالبا ما تبرر هذه الممارسة بأنها أحد إجراءات "الحماية"، إلا أن هذا الفصل يزيد وصمهنّ بالعار ويزيد من احتمالية تعرضهنّ لمخاطر الحماية.

وتصبح النساء والفتيات اللواتي يعشن بتلك المواقع أكثر عرضة للتحرش والاستغلال من النساء اللواتي يقمن في التجمعات السكنية الأخرى، حيث أشارت التقارير أن الرجال يستخدمون صور هؤلاء النساء والفتيات المقيمات بتلك المواقع للتحرش بهن واستغلالهن باستخدام الهواتف المحمولة.[17]

وفي التنويه لوضع الانترنت في سوريا، فقد دخل الإنترنت متأخراً إلى سوريا، وحتى عام 1999 لم يكن يسمح للمواطنين السوريين بالاشتراك بالإنترنت. وفي عام 2005 كان على المواطن السوري الذي يرغب بالوصول إلى الإنترنت أن يتقدم بطلب رسمي إلى أحد مزودي الخدمة العاملين في سوريا، وعليه أن يرفق بطلبه صورة لهويته ثم ينتظر الجواب على طلبه. وفي بعض الأحيان كان المواطن ينتظر شهورا ليحصل على الاشتراك، فمؤسسة الاتصالات اعتادت وضع خدمة الاشتراك بالإنترنت تحت التقنين لأوقات طويلة

---

[15] سوريا. ثمن الحرب الذي تدفعه المرأة. هيومان رايتس واتش

[16] أفكار عن العنف ضد السوريات 2021_

[17] الكتلة الفرعية للعنف القائم على النوع الإجتماعي 2019

خلال الأعوام الماضية. [18]وبالتالي، فإن ثقافة مواطنة الانترنت ووعي السوريين خاصة النساء منهن بأساليب الحماية في الفضاء الرقمي وحقوقهم الرقمية يعتبر ضعيف للغاية. يشير تقرير "DataReportal" إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت في سوريا زاد بنحو 384 ألفا بين عامي 2022 و2023 وفي تفاصيل التقرير؛ فقد بلغ معدل استخدام الانترنت في سوريا 35.8% من إجمالي السكان في بداية 2023 وأن إجمالي عدد سكان سوريا استناداً إلى البيانات التي حصل عليها الموقع من خدمات الاتصال 22.66 مليون نسمة في كانون الثاني 2023. ولا توجد بيانات تحدد نسبة النساء المستخدمات للإنترنت من الذكور وإن كانت هناك استنتاجات سردية أن هناك إقبالاً متزايداً من النساء للوصول للإنترنت وأنها تصل إلى المعدل العربي الذي يشير إلى أن وصول النساء يعادل على الأقل نصف وصول الرجال للفيسبوك في العالم العربي بشكل متوسط.[19]

حيث بلغ عدد مستخدمي فيسبوك سنة 2021، 7.5 مليون شخص بحسب دراسة علمية تحت عنوان "دور الإعلام في الأمن القومي العربي" للخبير والمستشار الإعلامي الدكتور معتز صلاح الدين رئيس شبكة إعلام المرأة العربية ومستشار المركز الديمقراطي لدراسات الشرق الأوسط بنورث كارولينا.

ومع ارتفاع نسبة استخدام الانترنت في سوريا، أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر استخداما في التواصل بين مستخدمي الإنترنت، وهذا ما جعل منها مساحة تفاعل كبيرة ومهمة لدى الناس ينعكس عليها ما يحدث على الأرض والعكس صحيح.

وفي كل الأحوال، إن العنف الرقمي الذي تعاني منه النساء السوريات هو امتداد لظاهرة العنف الرقمي ضد النساء عالمياً ومنذ سنوات. حيث أصدرت لجنة الأمم المتحدة للنطاق العريض في 24 سبتمبر 2015 تقريراً قالت فيه أن حوالي 75% من النساء على الإنترنت تعرضن لمضايقات وتنمر وتهديدات بالعنف، والمعروف باسم العنف الالكتروني.[20] فهذا النوع من العنف يستهدف النساء والفتيات عبر التكنولوجيا، غير أن فئات معينة من النساء هن الأكثر عرضة لمخاطره، نظرًا لطبيعة عملهن أو هويتهن أو لولوجهن مواقع معينة للحصول على بعض المعلومات والخدمات، ويشمل ذلك الصحفيات والسياسيات والناشطات وعضوات الحركات النسائية والعاملات في المجال الأكاديمي والفتيات الصغيرات. وتقول منظمة العفو الدولية، في تقريرها عن العنف ضد المرأة عبر الإنترنت في 2018، إن العنف الإلكتروني: "يتخذ أشكالاً متعددة، منها التهديدات المباشرة أو غير المباشرة باستخدام العنف الجسدي أو الجنسي؛ والإساءة التي تستهدف جانباً أو أكثر من جوانب هوية المرأة، من قبيل العنصرية أو رهاب التحوُّل الجنسي؛ والمضايقات المستهدفة؛ وانتهاكات الخصوصية، من قبيل نبش معلومات خاصة عن شخص

[18] اعلام الانترنت، المركز السوري للإعلام وحرية التعبير https://scm.bz/اعلام-الانترنت/

[19] تقرير الإعلام الاجتماعي العربي 2011، كلية دبي للإدارة الحكومية.

[20] تقرير لجنة الأمم المتحدة للنطاق العريض، سبتمبر 2015 https://en.unesco.org/sites/default/files/highlightdocumentarabic.pdf

ما ونشرها على الإنترنت بقصد إلحاق الأذى به؛ وتبادل صور جنسية أو حميمة لامرأة بدون موافقتها، وهو ما يحدث في سوريا بحسب الإفادات في هذه الدراسة.

ويعتبر العنف الرقمي المُمارس ضد المرأة في العالم الافتراضي والساحات الرقمية بتنوّعها امتداداً وتكريساً للعنف المُوجّه ضدها في العالم، حيث يجري إسقاط المقولات المتداولة واقعياً ومجتمعياً على تفاعلات العالم الرقمي، وفي نهاية الأمر فإن منشأ مكونات العنف اللفظي ضد المرأة في العالم الرقمي مُكتسب من الوسط الاجتماعي، ونستطيع أن نتحدث عن عدة عناصر من العنف اللفظي الرقمي على مواقع التواصل الاجتماعي، سواءً من خلال المنشورات المكتوبة أو التعليقات والرسائل المباشرة، إضافةً إلى الصور التفاعلية والفيديوهات.

أولها تنميط المرأة بالصورة التي تراها بعض المجتمعات المُتخلّفة، والقذف والسب الشتم والسخرية، ونشر لغة متعالية قائمة على التنافر، ثانيها النظرة الفوقية للمرأة من خلال خطاب صدامي يرتكز على التمييز السلبي ضد المرأة، وثالثها يتجلّى في منسوب مرتفع لحقل دلالي قدحي ينهل من التحريض المُجتمعي والإقصاء الجنسي.

وتُعرف المضايقات التي يتعرض لها الفرد في الفضاء الإلكتروني بمختلف أنواعها بالعنف الرقمي، وهي ظاهرة عالمية رصدتها العديد من الدراسات، التي بيّنت أن درجة التعرض لها تختلف من شخص لآخر بناءً على محدداتٍ عدة ربما يكون جنس الشخص أبرزها، وبحسب مجلس أوروبا (Council of Europe) فإن "العنف الرقمي مشكلة متزايدة في جميع أنحاء العالم وغالبًا ما يستهدف النساء والفتيات[21]، فيما يقدر الاتحاد الأوروبي أن "واحدة من كل 10 نساء قد تعرضت بالفعل لشكل من أشكال العنف عبر الإنترنت من سن 15 عامًا فصاعدًا"[22]

[21] مجلس أوروبا

[22] دراسة معدة من قبل FRA - وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية

العنف الرقمي والقانون السوري

لا تجرد الطبيعة "الافتراضية" للعنف الرقمي من كونه نوعاً من أنواع العنف المدانة دولياً وقانونياً. فوفقاً لموقع هيئة الأمم المتحدة للمرأة يعتبر العنف الرقمي نوعاً من أنواع العنف ضد النساء، ويتنافى هذا الشكل من الانتهاكات مع مبدأ عدم التمييز الذي تنص عليه المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعديد من العهود والمواثيق الدولية ما يؤكد على ضرورة توجيه الجهود للحد منه ورفع الوعي تجاهه.

ولكن وبالرغم من انتشار ظاهرة العنف الرقمي في العالم العربي بشكل واسع، فإن المنظومة القانونية في أكثر الدول العربية لاتزال تُغيّب هذا المعطى في مقتضياتها القانونية. وكما ستبين إفادات العينة المبحوثة بشأن الواقع السوري، جدّية التعاطي معه ليست بالمستوى المطلوب، الأمر الذي ينعكس بازدياد نسبة هذه الظاهرة، التي يزداد خطرها بانتقالها إلى أرض الواقع أو العكس.

فكما هو متعارف عليه، كلّما كانت العدالة متجذرة في الحياة العامة وفي القوانين والدساتير الناظمة للعلاقات المجتمعية كلّما اختفت التجاوزات بحق الأفراد وبحق الشرائح المجتمعية كافة.

وعن واقع العنف الرقمي في سوريا، وفي ظل الوضع المعقّد والمشاكل المتراكبة على مدار أكثر من اثنا عشر عاما متتالية من الحروب والانقسامات، كان لذلك أثر كبير على واقع النساء بشكل عام. وتختلف معاناة النساء في سوريا تبعا لمنطقة السيطرة حيث تنقسم سوريا اليوم بحسب مناطق السيطرة وهو ما تم تأكيده عبر إفادات النساء في هذه الدراسة.

وثمةّ العديد من حالات العنف الرقمي التي تُرجمت الى جرائم حقيقية وحشية على أرض الواقع، على اختلاف مناطق السيطرة وذلك بحسب أحد الخبراء والمستشارين القانونيين المعروفين في مناطق سيطرة الحكومة السورية الذين التقينا بهم بهدف إغناء البحث.
وتشهد الجريمة الالكترونية بحسب المستشار القانوني الذي يعمل كمحامي أيضا في مناطق سيطرة الحكومة السورية، تزايداً جداً مقارنة بالدول العربية الأخرى القريبة وذلك نتيجة الحرب من جهة وتواجد الناس على منصات التواصل الاجتماعي بشكل كبير متخطين الخطوط المجتمعية الحمراء التي لم يعتادوا تخطيها من جهة أخرى.

وقد أكد لنا من خلال مقابلتنا معه أنه يعمل يومياً على ما لا يقل عن ثلاث قضايا مرتبطة بالعنف الرقمي ضد النساء. ومن أبرز أشكال القضايا التي عمل عليها ما يسمى "خرق حرمة حياة خاصة" كما وصفها والتي ترتبط بنشر صور أو تشهير وابتزاز الناس واستغلالهم جنسيا مثلا أو الإيذاء المعنوي والمادي، إضافة للاحتيال الإلكتروني وغيرها من قدح وذم عبر الانترنت. وأشار أن مصدر العنف غالبا من طرف الرجل وتزداد حالات العنف بالريف عنها بالمدن.

ويرى المستشار القانوني أن قانون الجرائم الإلكترونية رقم 20 لعام 2022 الذي يقونن الجرائم الالكترونية يساعد النساء كثيرا إلا أن المشكلة تبقى في مدى معرفة تلك النساء لتلك القوانين حيث أن غالبية الناس لا تعلم عنها أي شيء حدّ وصفه.

بالمقابل يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان: "لقد وضع النظام السوري العديد من القوانين بما يتناسب مع قمع أي حراك أو نقد له. ولاحظنا أن القانون رقم 20 لعام 2022 الذي هدف إلى مزيد من قمع حرية الرأي والتعبير، قد صدر بالتزامن مع ارتفاع حالة النقد الشعبي لعمل المؤسسات الحكومية، وتنامي الغضب من تدني أو انعدام الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء، ونعتقد أن السبب الرئيسي أن بعض هذا النقد قد طال بشار الأسد نفسه، ولم يتوقف عند حكومته الشكلية."[23]

وبالنظر إلى الدستور السوري فقد نص دستور عام 1973 في المادة 45 على "تكفل الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعّالة والكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع العربي الاشتراكي."

وتنص المادة بوضوح على إتاحة الفرص وليس المساواة أو الحث على الإجراءات التي تؤدي إلى المساواة، لذلك لم تحصل المرأة في هذه المادة على حقوقها بالمساواة.

أما دستور 2012 فيقدم إضافة جيدة على المادة 45 من دستور 1973 تتعلق بإزالة القيود، حيث نصت المادة 33 منه على: "توفر الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعّالة والكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع". كما نصت الفقرة الثالثة من نفس المادة على "لا تمييز بين السوريين بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة".

وفيما يتعلق بالعنف الرقمي في الدستور السوري فقد حظيت الحياة الخاصة للأفراد بحماية دستورية وقانونية كبيرة في سوريا حسب الرأي الخاص للمستشار وشهدت السنوات الأخيرة استجابة تشريعية على مستويات مختلفة لدواعي هذه الحماية، وسايرها القضاء بتجاوب ملحوظ، مؤيداً من الفقه لما للحياة الخاصة للأفراد من أهمية قصوى على كيان الفرد والمجتمع معاً وهذا ما يترجم المادة20 لعام 2022 الذي ذكرها المستشار القانوني سابقا.

وبالنسبة لقانون العقوبات، تنص المادة 636 منه على ما يلي:

[23] الشبكة السورية لحقوق الإنسان

"كل من هدد شخصاً بفضح أمر أو إفشائه أو الإخبار عنه وكان من شأنه أن ينال من قدر هذا الشخص أو شرفه أو من قدر أحد أقاربه أو شرفه لكي يحمله على جلب منفعة له أو لغيره غير مشروعة عوقب بالحبس حتى سنتين وبالغرامة حتى خمسمائة ليرة سورية."

تعد هذه المادة شاملة لجرائم الابتزاز الالكتروني التي تندرج تحت الجرائم الإلكترونية إذا كان الاستحصال على الصور التي تم استخدامها أو عرضها عن طريق الشبكة أو المنظومة المعلوماتية عبر الدخول غير المصرح إلى جهاز الجوال أو الحاسب أو تم التهديد والابتزاز عن طريق الجوال أو الشبكة. على حين إن تصوير شخص لشخص على الجوال والابتزاز بهذه الصور وجهاً لوجه يندرج خارج نطاق الجرائم المعلوماتية.

وفيما يتعلق بحرمة الحياة الخاصة فقد جاء في القانون السوري المادة 52: "لكل من وقع عليه اعتداء غير مشروع في حق من الحقوق الملازمة لشخصيته، أن يطلب وقف هذا الاعتداء مع التعويض عما يكون قد لحقه من ضرر".

وقد نص المرسوم التشريعي (المتضمن قانون الإعلام) رقم /108/ لعام 2011 في المادة الرابعة منه، الفقرة /4/ على: "احترام خصوصية الأفراد وكرامتهم وحقوقهم والامتناع عن انتهاكها بأي شكل من الأشكال".

هذا، وقد كانت المادة الأولى من هذا المرسوم في الفقرة الأخيرة قد عرفت الخصوصية بأنها: "حق الفرد في حماية أسراره الشخصية والعائلية ومراسلاته وسمعته وحرمة منزله وملكيته الخاصة وفي عدم اختراقها أو كشفها دون موافقته".

وفيما يلي بعض صور الاعتداء على الحق في الخصوصية والنصوص القانونية الضابطة لها:

حرمة الحياة الخاصة في المادة 23 والتي تنص على: "يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر والغرامة من مئة ألف إلى خمسمئة ألف ليرة سورية كل من نشر عن طريق الشبكة معلومات تنتهك خصوصية أي شخص دون رضاه حتى ولو كانت تلك المعلومات صحيحة".

وبذلك يمكن تقديم معروض للنيابة العامة بجرم التهويل وتحريك الدعوى العامة وإثبات التهديد والابتزاز بالطرق القانونية.

وتتمثل فائدة هذا الاعتراف الدستوري والقانوني بالحق في الحياة الخاصة في أن المبدأ العام يتيح ظهور تطبيقات له كلما دعت حماية الإنسان لذلك، وعدم الاكتفاء بالقواعد العامة في المسؤولية المدنية انتظاراً لإقرار القضاء لحق جديد من الحقوق الشخصية. إلا أن ضآلة العقوبات وتفاهة الغرامة في بعض الأحيان لا تشكل الرادع الكافي لحماية الحق في الخصوصية، ولا تتناسب مع اهتمام المشرّع بهذا الحق.

وأما في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة المؤقتة، فبحسب المحامي نادر المطروح "فإن القانون المعمول به ضمن هذه المناطق هو القانون السوري باستثناء التعديلات والمراسيم التي صدرت بعد انطلاقة الثورة السورية".

وحسب المحامي فإنه يصعب التعامل مع حالات العنف الرقمي وفقاً للقوانين بسبب عدم وجود دولة قادرة على إنشاء قسم حماية إلكترونية مساعدة في تحديد هوية المعتدي وإنما يتم التعامل مع كل حالة تبعاً لوضعها وإمكانية مساعدتها.

أما في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة الإنقاذ، فيطبق فيها الفقه المقارن (الذي يعتمد على الشريعة الإسلامية وليس القوانين المدنية الوضعية) بالإضافة لتعاميم وقرارات صادرة عن وزارة العدل التابعة لحكومة الإنقاذ وحاليا يتم فرض بعض تلك القرارات دون أن تتبع لقوانين محددة بعضها.

وأخيراً في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، فتطبق أيضا القانون السوري مضيفة إليه بعض التعديلات والإضافات التي أقرتها عبر منصاتها ومؤسساتها بما يتناسب مع مصالحها دون مراعاة ضررها على المدنيين ولم يكن هناك أية قوانين فيما يتعلق بالعنف الرقمي.

الجدير بالذكر أنه تاريخياً لم تكن هناك أية مؤسسات رسمية معنية بحماية النساء أو إعداد استراتيجيات وطنية لتمكينهن وبالتالي هناك فراغ مؤسساتي واضح في هذا الإطار حتى من قبل ثورة 2011. وبالرغم من وجود كيان يسمى الاتحاد العام النسائي في سوريا، تأسس في 1967 وأُعيد إقراره في 1984. ويفترض أنه يُعني بتوحيد جهود المرأة ويوجد له نظام داخلي إلا أنه لا يوجد أثر حقيقي لعمل هذا الاتحاد على أرض الواقع. وفي نفس الوقت صادقت سوريا في 2002 بعد ضغوطات دولية ومجتمعية على اتفاقية السيداو مع وجود تحفظات على بعض البنود. ولا تزال هذه الاتفاقية محل جدل ونقاش بين السلطات المختلفة خاصة إزاء نشاط المجتمع المدني النسوي.[24]

وبالمثل، لا توجد مؤسسات معنية بالسلامة والأمن الرقمي بشكل خاص وتقوم اجهزة الاستخبارات التابعة للسلطات المختلفة بمراقبة ما يجري في الفضاء الرقمي وعمل الإجراءات المناسبة لأجندتها ومصالحها السياسية.

[24] الاورينت، اتفاقية "سيداو" حول المرأة تشعل الجدل بالشمال السوري ومنظمة محلية تنفي تنفيذ مشاريع متعلقة بها، 02-10-2022 ،

واقع العنف الرقمي ضد النساء في سوريا – نتائج الدراسة

تم إجراء مقابلات مع 6 سيدات من مناطق سورية مختلفة ممن تعرض لعنف أو لديهن اطلاع واسع على حالات عنف رقمي ضد النساء. كما تم إجراء مقابلتين أحداهما مع مستشار قانوني والأخرى مع خبير رقمي لإغناء معلومات البحث. من جهة أخرى تم إرسال الاستبيان إلى عدد واسع من النساء القياديات في المجتمع مع مراعاة اختلاف مناطق السيطرة في سوريا. كما تم مراعاة الاثنيات والعرقيات المختلفة التي تشمل العرب والكرد والمسيحيين والدروز والتركمان والشركس، بالإضافة لمراعاة الأعداد الكبيرة للنساء السوريات اللاجئات خارج سوريا ولا تزال لديهم ارتباطات عمل داخلها.

استجابت 84 امرأة للاستبيان، ويبين الجدول التالي توزّع المستجيبات من حيث الفئة العمرية والحالة الاجتماعية ومنطقة السيطرة ومكان الإقامة والمستوى التعليمي ومجال العمل:

الفئة العمرية		الحالة الاجتماعية		المنطقة		مكان الإقامة		المستوى التعليمي		مجال العمل	
أقل من 18 سنة	2	عزباء	13	مناطق سيطرة المعارضة	24	مدينة	58	أقل من ثانوية	3	القطاع الحكومي	2
من 18-34 سنة	36	متزوجة	50	إدلب	35	قرية	8	ثانوية	15	القطاع الخاص	3
من 35- 54 سنة	42	مطلقة	7	مناطق سيطرة النظام	8	مخيم	17	جامعة	60	تخصص مهني	4
أكثر من 55	2	أرملة	13	مناطق سيطرة الإدارة الذاتية	4	تم التخطي	1	فوق الجامعة	5	مجتمع مدني (جمعيات خيرية ونقابات ومنظمات غير حكومية.. الخ)	49
تم التخطي	2	تم التخطي	1	خارج سوريا	12			تم التخطي	1	استشارات وتدريب وبحوث	6
				تم التخطي	1					لا اعمل حاليا	16
										تم التخطي	1

من خلال استجابات العينة نلاحظ أن معظم المستجيبات كن من الفئة العمرية ما بين الخامسة والثلاثين عاماً والأربعة وخمسون عام وبنسبة أقل بقليل كن من الفئة العمرية ما بين الثامنة عشر عاماً والأربعة والثلاثين عاماً، كما أن الغالبية متزوجات بنسبة 60.24 %. وبالنسبة للتعليم فقد تنوع المستوى التعليمي لعينة البحث حيث كانت الفئة الأكبر من المتمّات للمرحلة الجامعية بنسبة 72.29%، بينما نسبة السيدات الدارسات للمستوى الأول فقط وهي المرحلة الابتدائية فهن ثلاث سيدات فقط بنسبة

3.6%. كما نلاحظ مشاركة نساء قد أتممن الدراسات العليا وعددهن خمس سيدات. ومن حيث جهة العمل فمعظم العينة يعملن في مجال منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بنسبة 59%.

ولدى سؤال العينة حول مكان الاقامة الشخصية كانت الإجابات 69.88%من الفئة المستهدفة تسكن في المدن و9.64% من العينة تسكن في القرى و20.48% من العينة تسكن في مخيمات اللجوء لنلاحظ أن الغالبية يسكنون في المدن ويعود السبب في ذلك لتهجير معظم أهالي الأرياف إلى المدن بسبب القصف والحملات العسكرية.

وبالنسبة للمناطق المستهدفة، تم اختيار خمس مناطق وهي: منطقة سيطرة المعارضة (الحكومة المؤقتة) ومنطقة سيطرة حكومة الإنقاذ (إدلب) ومناطق سيطرة الإدارة الذاتية (شرق الفرات) ومناطق سيطرة النظام السورية (الحكومية) بالإضافة إلى مناطق خارج سوريا (دول اللجوء). وقد كانت نسبة النساء المشاركات أكثر في كلا مناطق إدلب بنسبة 42.17% ومناطق سيطرة المعارضة بنسبة 28.92% حيث أن نسبة النساء الناشطات والأكثر ظهورا هن من هذه المنطقتين، بالإضافة إلى أن الانترنت متوفر بهذه المنطقتين بشكل أكبر مقارنةً بمناطق سيطرة النظام التي تعاني من انقطاع متكرر للكهرباء والانترنت وقلّة عدد النساء الناشطات بسبب القيود الأمنية رغم المساحة الكبيرة لمناطق سيطرة النظام مقارنة بباقي المناطق في سوريا.

من ناحية استخدام الإنترنت في الحياة اليومية، خاصة استخدام فيسبوك، واتساب وغيرها من التطبيقات للحصول على معلومات أو التواصل مع اخرين او النشر والتعليق أجابت اثنتا وأربعين سيدة بنسبة 50,60% بنعم بشكل كبير وثلاثة وأربعين سيدة أجابت بنوعاً ما بنسبة 40,96% بينما أجابت سبع سيدات بلا.

وعن المنشورات التي تقوم العينة بنشرها أجابت الغالبية أنهن ينشرن حول قضايا مجتمعية ونسوية وأحداث عامة ومواضيع متعلقة بالعمل الإنساني والإعلامي ونشاطاتهم عامة. وزادت بعضهن على ذلك أنهن يقمن بنشر مواضيع شخصية وقالت أخريات أنهن يقمن بالنشر باللغتين العربية والإنكليزية بهدف ترجمة التقارير الإنسانية التي يعملن عليها وبعضهن الآخر يقمن بالترويج عبر الانترنت وينشرن فرص عمل ويروجنّ لبعض الأعمال والمنتجات كما أن بعضهن الآخر يقمن بنشر مقالات طبية ودينية.

لكن وبحسب التعليقات من قبل المستجيبات فإن غالبية المستخدمات للإنترنت ينشرن حول قضايا وأحداث تعبّر عن آرائهنّ وقناعاتهنّ والأحداث السياسية والمجتمعية المرتبطة بواقعهنّ، وجزء بسيط من المستجيبات تنشر عن حياتهن الخاصة.

حيث كتبت إحدى السيدات في خانة التعليق على السؤال ،"أنشر عن كل ما يخص الأوضاع الاجتماعية والظروف الراهنة"، بينما كتبت أخرى "أنشر عن القضايا النسوية والمجتمعية" وكتبت بعضهن أنها تنشر

عن ما يرتبط بعملها الحالي قائلة "انشر منشورات حول حقوق المرأة بشكل عام وحقوق الملكية العقارية بشكل خاص كونه عملي الحالي."

هناك عدة عوامل تشجع النساء السوريات على التركيز على القضايا الاجتماعية والسياسية على الإنترنت بدلاً من مشاركة تفاصيل حياتهن الخاصة، والتي تتلخص بالوعي بالقضايا الاجتماعية والسياسية التي باتت تأخذ دوراً مهماً في حياة النساء خاصة في مناطق المعارضة التي ينتمي جزء كبير من العيّنة المشاركة بالبحث إليها. حيث تشعر النساء بأهمية التعبير عن آرائهنّ والمشاركة في الحوارات المجتمعية والحملات والنشاطات الرقمية التي تهدف إلى تحقيق التغيير وزيادة الوعي حول مشاكل محددة.

كما قد تشعر النساء بأن من الأفضل عدم مشاركة تفاصيل حياتهن الخاصة على الإنترنت لحماية خصوصيتهنّ وسلامتهنّ بالإضافة لوجود عادات وتقاليد ثقافية تشجع على الحفاظ على الخصوصية الشخصية وتجنب مشاركة تفاصيل حياة الأفراد على وسائل التواصل الاجتماعي.

وفيما يتعلق باستخدام العينة لوسائل التواصل الاجتماعي يوضح الشكل التالي أن أكثر وسيلة اتصال تستخدمها العينة هي فيسبوك بنسبة 95.12%. وبالفعل إن فيسبوك كان ولا زال من أكثر المنصات المستخدمة في سوريا خاصة في السنوات الأخيرة لما له من أهمية كبيرة في مواكبة الأحداث حيث تحولت حياة أغلب الناس إلى فيسبوك، فقد أولى الجمهور السوري المعارض بشكل أكبر اهتماماً بالغاً بموقع فيسبوك أكثر من غيره كوسائل تواصل اجتماعي.[25]

كما نلاحظ أن استخدام واتساب يأتي بالمرتبة الثانية بنسبة 92,68% من العينة ويعود هذا الارتفاع لنسبة الاستخدام الواتساب لسهولة التعامل مع التطبيق وكونه الأكثر شيوعاً من جهة، وكونه لا يحتاج لشبكة انترنت قوية من جهة أخرى، وبالتالي فهو وسيلة تتناسب كثيرا مع مستوى ضعف شبكات الانترنت في سوريا عموماً.

بينما تتعادل النسبة المتعلقة باستخدام كلا من منصتي تلغرام وانستغرام بنسبة 63,41% وتتضاءل في باقي الوسائل.

وبالتالي يمكن القول أن أكثر الوسائل المستخدمة من قبل العينة هي فيسبوك وواتساب، وأما في خانة التعليقات عن وجود تطبيقات أخرى تستخدمها العينة فقد أجابت بعض المشاركات عن وجود تطبيقات أخرى تستخدمها، حيث أجابت سيدتين بأنهن يستخدمن تطبيق سيغنال المعروف بدرجة أمانه العالية مقارنتاً بباقي تطبيقات التواصل الاجتماعي وواحدة فقط باستخدام تطبيق بينتيريست.

[25] مركز جسور للدراسات، وسائل التواصل الاجتماعي في الحراك السوري المعارض 2011 2021-

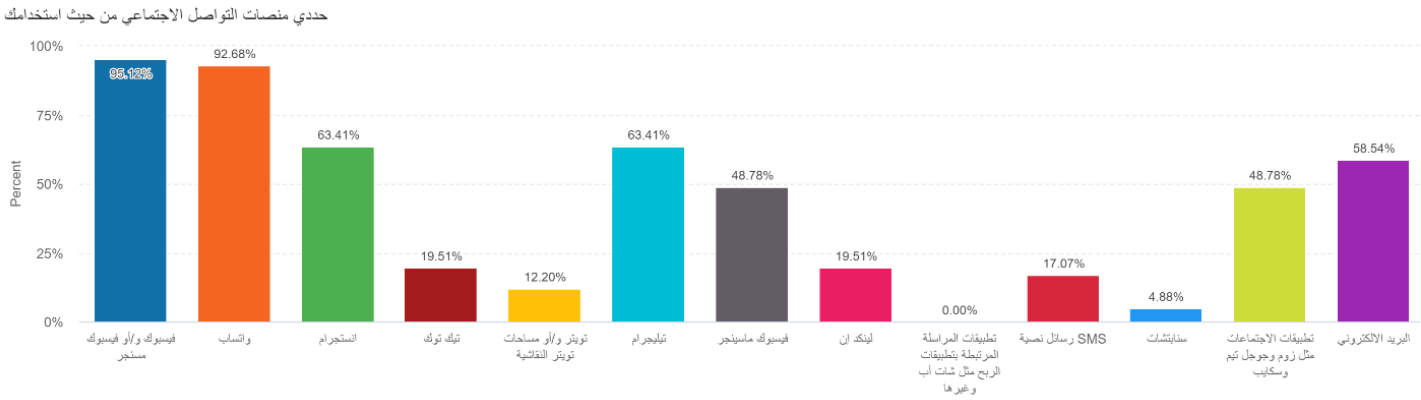

وفيما يتعلق بكتابة المنشورات والنشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، يوضح الرسم البياني التالي مدى استخدام العينة لوسائل التواصل بالنشر والتعبير عن الرأي أو مشاركة آراء أخرى، حيث نلاحظ بشكل واضح ارتفاع نسبة عدم النشر على وسائل التواصل الاجتماعي وخاصة فيما يتعلق بالأمور الشخصية حيث أجابت المشاركات بنسبة 72,50% عن عدم مشاركتهن أي صور أو فيديوهات شخصية، بينما 70% من العينة أجابت بعدم كتابة أي منشورات نصية عن أمور شخصية. وهذا يترجم مدى تقييد النساء بالتعبير أو نشر أي شيء متعلق بهن، بينما نجد أن نسبة النشر والكتابة حول مواضيع عامة ترتفع بنسبة 43,59% وتقل قليلا في حال كان المنشور مصوراً.

وفي مقابلة أجريناها مع خبير السلامة الرقمية ومتخصص بتلقي حالات العنف الرقمي على فيسبوك منذ ست سنوات محمد عساكرة، قال إن معظم النساء في سوريا ترغب بالنشر على منصات التواصل الاجتماعي وتحديداً فيسبوك الذي يتواجد عليه قسم كبير من السوريين\ات. لكن هناك أسباب تمنعهنّ من ذلك أو تحدّ من نشاطهنّ عامّة، مثل التخوّف من عالم الانترنت وردود الأفعال المحتملة على أي موضوع قد تقوم بكتابته أو النشر عنه على منصة فيسبوك وكذلك الأمر مشاركة المنشورات. ومن الأسباب أيضا القيود المجتمعية التي تمنعها من التواجد على الانترنت بشكل واضح أو بأسماء صريحة حيث أن عدد كبير من مستخدمات فيسبوك يلجأن لأسماء وهمية أو أسماء مرتبطة بأسماء أبنائهن من الذكور أو أزواجهن.

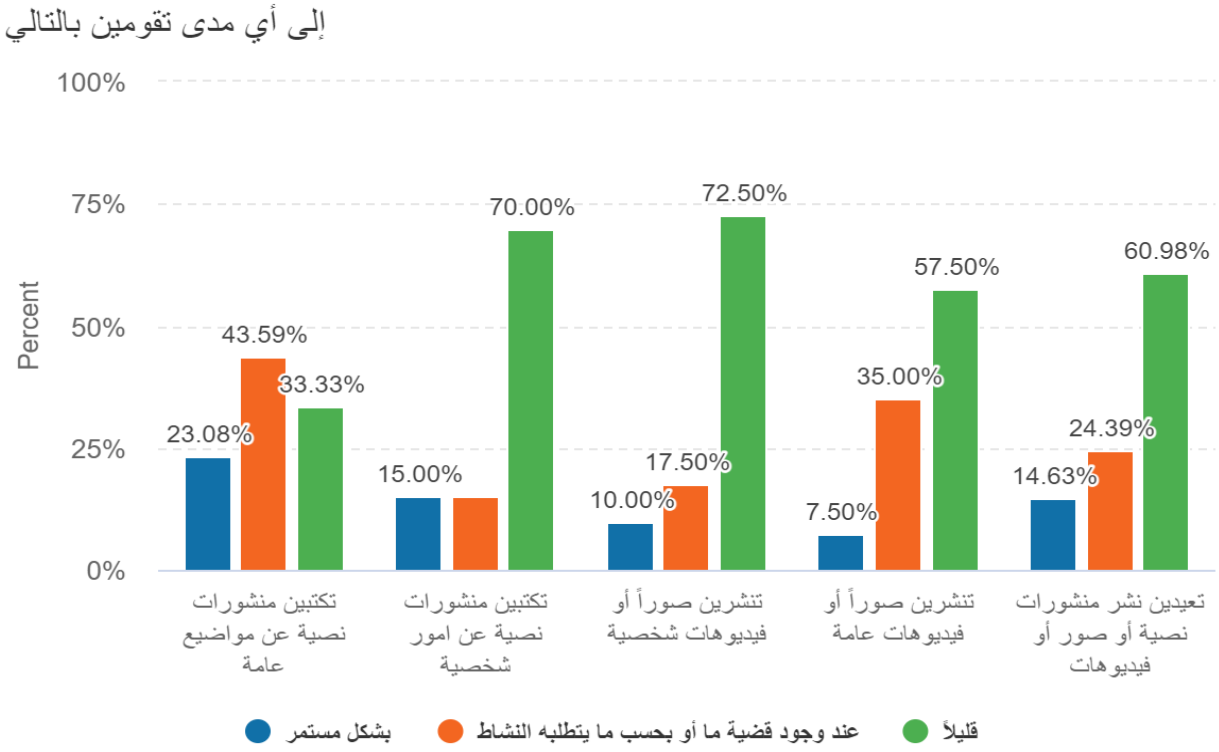

ولمعرفة شكل ومدى تعرض العينة للعنف الرقمي، وجه سؤال للعينة هل سبق وأنّ تعرضت لأي شكل من أشكال العنف الرقمي سواء عن طريق السب أو الابتزاز أو الملاحقة أو الانتهاك للخصوصية أو التهديد أو المضايقات أو أي شيء آخر واجهك بالذات لأنك امرأة، أجابت 49 سيدة بتعرضها للعنف الرقمي بنسبة 59,04% من العينة.

وفي الخانة التي تم وضعها لإضافة أي شرح حول الموضوع من قبل المشاركات أكدت بعضهن تعرضهن للابتزاز الإلكتروني ولاختراق حساباتهنّ على وسائل التواصل الاجتماعي. كما أفادت أخريات تعرضهنّ للسب والقذف والتهديد والمطاردة الإلكترونية والتحرش الالكتروني والمضايقات. بالإضافة إلى أنواع مختلفة مثل التشهير والتنمر وغيرها من أشكال العنف الرقمي، وفيما يلي بعض الإجابات التي وردت من العينة المستجيبة للسؤال.

- "تعرضت للابتزاز من قبل شخص مقيم في اوروبا والتهديد المباشر بالقتل لي ولأسرتي والتشهير وسوء السمعة والاتهامات الكاذبة وقد نشر هذا الشخص بعض من الصور المأخوذة لي من مقابلات أجريتها مع بعض الوكالات المحلية والعالمية وتم نشرها واضافة عبارات سيئة سببت لي الكثير من الأذى كما تعرضت في فترات سابقة لسرقة أجهزتي الخلويّة الخاصة من مكان عملي وتم ابتزازي بنشر صوري على مواقع اباحية إن لم أغادر المنطقة التي كنت اسكن بها /إدلب"
- "تعرضت للاحتيال عبر الإنترنت وتم سحب صور خاصة بي"

- "تعرضت منذ سنوات طويلة لكافة أنواع العنف السيبراني مثل التشهير واختراق الخصوصية والتصيد والملاحقة والعنف اللفظي والتهديد والتحريض على القتل والتنمر والابتزاز عبر نشر صوري وصور عائلتي"
- "تعرضت للتشهير والمضايقات والتهديد بعد مشاركتي بحملة توعية اثناء الكورونا لأنني لا اضع الحجاب كوني كردية من منطقة عفرين. وعند انتشار صورتي أثناء حملة التوعية على وسائل التواصل الاجتماعي رغم انها مع مديرية الصحة في عفرين إلا أن الناس تهجموا علي وخاصة الناس من منطقة ادلب من وافدين الى المنطقة ومن الذين لا زالوا موجودين في إدلب وبعدها انتشر رقمي وحسابي على فيس بوك وواتساب وبدأت المضايقات والتهديدات وقت نعتوني عبر صفحات الفيسبوك بالفاجرة والكثير من السب والشتم"
- "أثناء فترتي الجامعية تعرضت للتهديد عبر رسائل sms إذا لم استجب للشخص المرسل فسوف يبلغ عني الأمن على انني ارهابية وفي أحد التدريبات على جروب في برنامج الواتس اب قام شخص ما بإرسال صور مسيئة جدا وغير اخلاقية لي، فقط لأنني عبرت عن رأيي بموضوع لم يعجبه"
- "في بداية عملي الإنساني قمت بتنفيذ معرض فني يحاكي في بعض أقسامه العنف ضد النساء وتعرضت لهجمة عبر الانترنت بعدها من قبل أشخاص ومجموعات وتلقيت مسبات وشتائم عبر التعليقات كمان أنني تعرضت للتحرش عبر الانترنت في مرات كثيرة من قبل أشخاص منهم اعرفهم ومنهم لا اعرفهم ما أثر على نفسيتي بشكل كبير"

وتعتبر ظاهرة العنف الرقمي على الإنترنت ضد النساء مشكلة عالمية، إلا أنها تتفاقم في سوريا مع تفاقم الوضع الأمني سوءاً والنقص في القوانين والتنظيمات التي تحمي النساء من العنف الرقمي وانعدام المحاسبة القانونية في الكثير من الحالات، بالإضافة للتمييز الجنسي الذي يؤدي إلى تفاقم العنف الرقمي ضد النساء بحسب الناشطة والصحفية (ح،أ) التي قابلناها من ضمن العينة المستهدفة في البحث والتي تقيم في مناطق النظام السوري. وقد ذكرت المستجيبات في أغلب التعليقات أن المعتدي مجهول حيث أن سهولة إنشاء هويات مزيفة على الإنترنت تجعل من الصعب تتبع مرتكبي الجرائم الرقمية.

كما يعود سبب زيادة العنف الرقمي ضد النساء بحسب إحدى مدربات السلامة الرقمية من فريق "سلامتك" حسب تجربتها مع النساء شمال سوريا، إلى افتقار النساء إلى التوعية بكيفيّة الوقاية من المخاطر الرقمية والتعامل معها. كما شجعت المدربة على إبلاغ المنصة التي حدث عليها العنف عن أي تهديدات أو انتهاكات تتعرض لها النساء عبرها.

ولمعرفة أشكال العنف الرقمي ومدى تعرض العينة للعنف الرقمي، تم توجيه سؤال مخصص للعينة حول أشكال العنف الرقمي التي تعرضن لها عبر الإنترنت وما هي درجة تكرار حدوثها سواء كان المتسبب معروف أو لا. وأمام كل شكل من أشكال العنف المكتوبة ست خيارات لتحديد مدى تعرضها لهذا النوع من العنف تبدأ بشكل مستمر (مرارا) وتنتهي بعدم التعرض لهذا النوع من العنف مطلقاً، كما وضعت

خانة تمكّن المستجيبة من إضافة أي شيء آخر أو توضيح لفقرة ما، ويوضح الرسم البياني التالي شكل ومدى تعرض العينة لأنواع العنف الرقمي المختلفة:

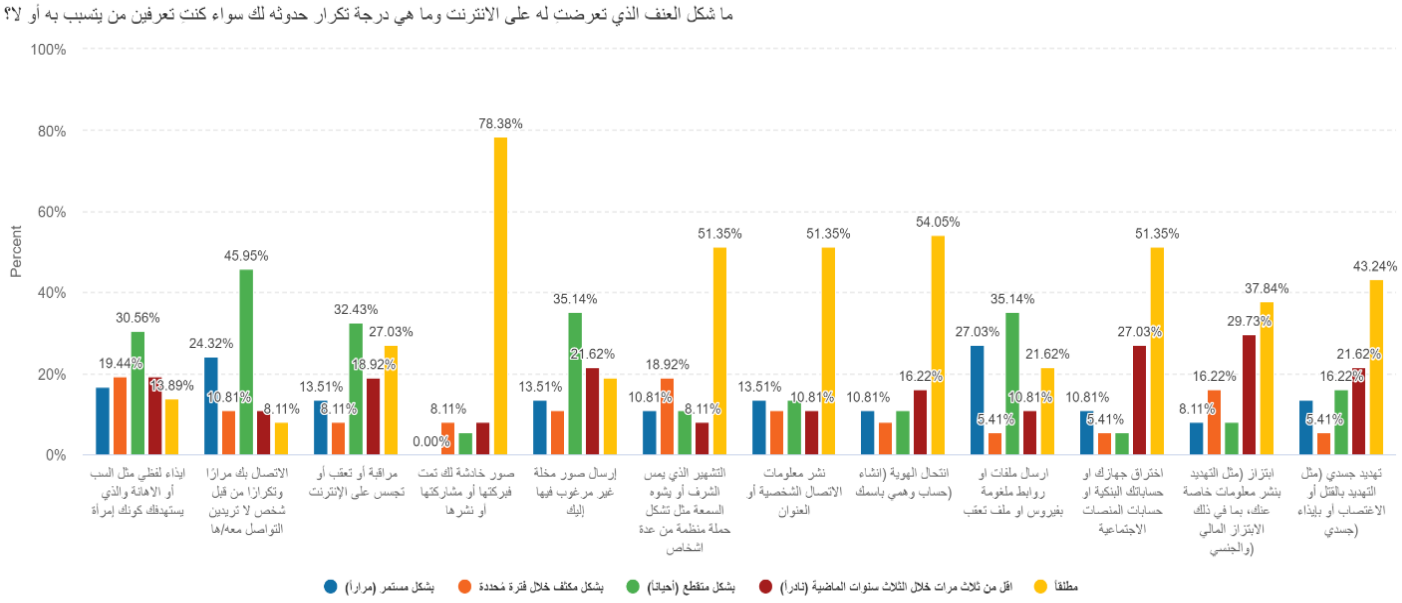

ويتضح من الرسم البياني أن أكثر أنواع العنف الذي تتعرض له العينة بشكل مستمر هو الاتصال من قبل أشخاص مجهولين لا تود التواصل معهم بنسبة 70.27%. ويليه تعرض العينة لوصول ملفات أو روابط ملغومة بفيروس أو ملف تعقّب بنسبة 62.17%. كما نلاحظ تعرض العينة بنسبة 47.23% للإيذاء اللفظي مثل السب والإهانة الذي يستهدفهنّ كونهن نساء، إذ أن هذا الشكل من العنف بات سهل الانتشار عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة على خلفية النشاطات التي تقوم بها النساء والتي لم تكن مألوفة سابقاً.

وبالفعل فقد أكدت لنا مدربة السلامة الرقمية أن من أكثر وأخطر أشكال العنف الذي تتعرض له النساء في سوريا هو انتشار روابط الاحتيال الملغومة ويعود السبب في انتشار هذا الشكل من العنف الرقمي لاستغلال حاجات النساء المتعددة في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها المنطقة مثل الحاجة إلى فرص العمل أو الحاجة للمساعدات الإغاثية أو السفر أو المنح الدراسية أو غير ذلك. وهذه روابط يتم تداولها في كل لحظة بين الناس بدون تقصي ما إن كانت سليمة أو ضارّة ودون أدنى معرفة عن إمكانية فحصها والتأكد من سلامتها قبل الفتح.

كما تضيف المدربة أن السبب الأساسي وراء تعرض النساء للعنف الرّقمي المرتبط باتّصالات من أشخاص مجهولين أو لا تود التواصل معهم، يتعلق بسهولة قيام المتصل يقوم بأفعال مثل التحرش الجنسي أو المضايقة أو الابتزاز التي من شأنها أن تهدد حياتهن وسلامتهن بدون التعرض للمساءلة. ومن أهم الأسباب وراء ذلك الهويات المزيفة على الإنترنت التي تجعل من الصعب تحديد هوية المتصلين والتحقق منهم، خاصة في ظل انتشار الأرقام الوهمية بدون شريحة أو حتى شركة اتصال يتبعها الرقم.

حيث أن من السهل على أي شخص إنشاء مئات الأرقام في نفس اليوم دون أن يضطر لوضع حتى اسمه، وذلك من خلال تطبيقات خاصة بتوليد الأرقام. وأيضا بالنسبة لفيسبوك فهناك ملايين الأشخاص لديهم حسابات بأسماء وهمية أو مستعارة يصعب تحديد هوياتهم لعدم توفر أي معلومة حقيقية عنهم.
بالإضافة إلى تعدد أشكال وأنواع شبكات الإنترنت المنتشرة في سوريا تبعا لاختلافات مناطق السيطرة حيث أن تشتت الشبكات ووجود عدد متزايد من مزودي خدمات الإنترنت يمكن أن يجعل من الصعب تعقّب نشاطات المعتدي على الإنترنت بدقّة.

وقد شرحت عدد من السيدات تفصيلاً عن أشكال العنف الرقمي التي تعرضن لها منوهات أن أنه غالبا ما يتم تكثيف حدّة العنف الرقمي بعد مشاركتهن بقضايا اجتماعية أو حملات مناصرة أو نشاطات إنسانية ونسوية أو نشاطات سياسية من خلال التهديدات المتنوعة كالقتل والخطف وإساءة استخدام الصور الشخصية من خلال فبركتها ونشرها. وهذا كله ينعكس نفسياً على الضحية فتشعر بالخوف والقلق كما وصفت إحدى المشاركات.

ويعود ذلك حسب الصحفية والناشطة السياسية "ربا حبوش" التي شاركت في البحث عن حالة العنف الرقمي الممارس ضدها، إلى التمييز الجنسي الذي يراد به إسكات النساء وتقليل دورهن في الحوارات العامة أو السياسية. وأحيانا يعود للرغبة بمقاومة التغيير حيث أن تلك المشاركات للمرأة تهدف لتغيير الوضع السياسي أو الاجتماعي وهذا ما يرفضه من يقاومون التغيير ويحاولون ترهيب المشاركات لإجبارهنّ على التراجع عن مواقفهنّ. كما قد يتسبب تصاعد النقاشات السياسية أو الاجتماعية في زيادة التوترات والانقسامات، مما يؤدي إلى تصاعد العنف الرقمي.

في تعليقات أخرى أكدت إحدى المشاركات أن وضعها الاجتماعي كأرملة زاد من حدة الضغط والعنف الرقمي تجاهها من قبل الأشخاص المعروفين بالنسبة لها. وتكتب أخرى أن نشاطها على وسائل التواصل الاجتماعي قلّ كثيرا بعد عملية ابتزاز تعرضت لها أدت إلى نشر صورها الخاصة.

ولتحليل ظاهرة العنف الرقمي من وجهة نظر النساء ومعرفة مدى ارتباطه بكونهن نساء، تم طرح سؤال، لو كنتِ رجلاً، هل تعتقدين أنك كنتِ ستتعرّضين لمثل هذا العنف؟ لماذا؟ وكيف؟

أكدت معظم المشاركات اللاتي تعرضن للعنف أن النساء تتعرض للعنف الرقمي بشكل أكبر فقط لأنهن نساء بينما أجابت خمس مشاركات بنعم ولكن بنسبة أقل بكثير من النساء.

وقد بررت المستجيبات إجابتهن بلا، حيث أجمعن على أن العنف الرقمي الموجه ضدهن مرتبط بنوع الجنس والعادات والتقاليد والمجتمعات الذكورية وكون النساء هن الحلقة الأضعف، وفيما يلي عيّنة من الاستجابات.

حيث كتبت إحدى المستجيبات "لا، بكل تأكيد، لأنهم يرون بأن المرأة ضعيفة وايضاً تخاف من المجتمع، لذلك يقومون باستهدافها بشكل خاص من خلال قضايا اجتماعية أو شخصية كما يسمونها الشرف والأخلاق"

وكتبت أخريات "لا، لأن المرأة أكثر عرضة للابتزاز كونها تخاف على سمعتها وتخاف من المجتمع بأن تتعرض فيه للأذى وتلحق بها وصمة العار"

"طبعاً لا، لأن هذا العنف مرتبط بشكل أساسي بالمنظومة القيمية التي تربط الشرف بالنساء وبالتالي جميع أنواع العنف تكون متمحورة حول ذلك والأمر الآخر أن العنف مرتبط بموازين القوة وفي المجتمعات العربية القوة للرجل بسبب العقلية الذكورية"

وتعبّر هذه الرؤى عن تجارب المستجيبات مع العنف الرقمي، والتي تعتمد على السياق الثقافي والاجتماعي والسياسي الخاص بكل سيدة. ولمعرفة السبب وراء تلك النتيجة سألنا الناشطة (س،ط) في مجال حماية المرأة شمال سوريا والتي تدير مشاريع خاصة بالنساء داخل المخيمات وخارجها من خلال مقابلتنا معها عن سبب النتيجة حسب رؤيتها للوضع: فقالت أن النسبة طبيعية جدا لأنه في الكثير من الأحيان تتعرض النساء للعنف الرقمي فقط لكونهنّ نساء ويزيد حدّة العنف عندما تكون النساء دون معيل. ويعود السبب لذلك إلى التمييز الجنسي والمجتمع الذكوري الذي يلوم المرأة ويدافع عن الرجل حتى لو كان مخطأً بالإضافة للوضع المعيشي والأمني المزري الذي دفع بالكثير من النساء لتكون ضحية للعنف بكافة أشكاله.

وأما حول حوادث العنف التي تتعرض لها النساء في سوريا، تم سؤال العينة حول إمكانية مشاركتنا بواقعة أو أكثر تعرضن فيها لأي نوع من أنواع العنف عبر الانترنت وقد أبدت العشرات منهم الرغبة بمشاركة قصتها مع العنف الرقمي. في البداية اشتكت جميع المستجيبات من تعرضهنّ للسب والشتم الذي استهدفهنّ كونهن نساء إما عبر العام أو الخاص.

وقد تنوّعت أشكال وأساليب العنف الرقمي بحسب القصص المذكورة لتشمل الاستغلال والابتزاز الإلكتروني والتهديد والاختراق الفيزيائي من خلال سرقة الأجهزة أو وسائل التخزين المادية للوصول إلى معلومات حساسة والاحتيال عن طريق الهندسة الاجتماعية. واتضح أن غالبية من تم اختراق حساباتهنّ كان عن طريق الاحتيال. كما تعرضت عدد من النساء خاصة الناشطات منهن إلى التشهير عبر الانترنت وإساءة استخدام الصور، وتعليقات سلبية على العام، والتبليغ على حساب من قبل اخرين بهدف اغلاقه ومنعها من التعبير وانتحال الشخصية والمطاردة الالكترونية وفبركة صور، ومضايقات عبر الخاص.

الجدير بالذكر أن عدد من النساء أبلغت عن سرقة الجوال بشكل مستهدف ومن ثم التهديد بالمحتوى.

مع الملاحظة أن الكثير من المستجيبات تعرضن لأكثر من نوع عنف في المرة الواحدة. وقد وضّحت المستجيبات أسباب كل عنف تعرضن له حيث تم استغلال بعضهن بحجّة كفالة أطفال أيتام أو تقديم مساعدات إغاثية بينما تم استغلال بعضهن الآخر بحجة توفر فرصة عمل أو سفر أو دراسة من خلال روابط احتيال. كما تمت ممارسة الابتزاز بهدف مطالب جنسية أو مادية وذلك بعد علاقة حب أو بعد عملية اختراق حسابات أو أجهزة أو سرقتها.

وقد تم ممارسة التشهير على بعض المستجيبات بسبب آرائهنّ المتعلقة بالنّسوية وحقوق المرأة أو بسبب مظهرهن الخارجي وطريقة اللباس.

وتعرضت خمس مستجيبات لفبركة صور وتزييف عميق بسبب الرغبة في الانتقام من قبل المعتدي وأحياناً أخرى رغبة في إقصاء النساء عن مشاركتهن بحملات ونشاطات متعلقة بحقوق المرأة وحريتها.

المثير للاهتمام أن التبليغ على حسابات بعض المستجيبات بهدف إغلاق حساباتهنّ جاء من قبل أقاربهنّ بسبب النظرة النمطية للمرأة حتى يمنعونهن من التواجد على الإنترنت. ويتعدى ذلك أحيانا إلى مهاجمتهنّ بالشتم والسب والتهديدات، مما اضطر بعضهنّ لتسجيل الدخول عبر أسماء وحسابات وهمية.

أما عمليات التشهير التي واجهتها بعض المستجيبات كانت بسبب نشاطاتهنّ أو كشفهن الحقائق حول موضوع معين خلال عملهن الصحفي أو الإنساني. حيث كثر في الآونة الأخيرة انتشار قنوات التشهير على تطبيق تلغرام والتي تعتمد في استمرارها على نشر الفضائح وممارسة العنف الرقمي ضد الأفراد من ابتزاز وتشهير وغيرها. وعلى رأس المستهدفات تحتل الناشطات والمدافعات المرتبة الأولى حيث تعرضت عدد كبير من المشاركات في البحث لحملات تشهير وابتزاز ونشر صور ومعلومات خاصة عبر هذه القنوات.

كما أن غالبية المستجيبات تعرضن لمضايقات ورسائل مخلة بالآداب واتصالات غير مرغوب بها عبر الخاص من قبل أشخاص منهم معروفين ومنهم غير معروفين. بينما تمت مهاجمة بعضهنّ عبر العام إثر المشاركة بنشاط مرتبط بقضية ما وخاصة القضايا النسوية.

تقول الناشطة والصحفية (ح،أ)، أن العنف الموجه للنساء بشكل خاص يوجه عبر الخاص مثل رسائل التحرش والمضايقات وإرسال رسائل تحمل محتوى فاضح أو مؤذي أو تهديدات، ويمكن أن يكون هذا العنف مؤثراً بشكل كبير على الضحايا ويؤدي إلى تأثيرات نفسية واجتماعية سلبية، أما العنف المتفق عليه مجتمعياً يوجه في العام. مثلا اليوم يوجد صفحات كثيرة على فيسبوك عملها فقط نشر منشورات تسيء للنساء أو تكرس صور نمطية للنساء مثل نشر منشورات سخرية من بعض نشاطات النساء أو منشورات تحمل طابع التنمّر أو الفضائح من خلال نشر معلومات خاصة والتعليق والمشاركة في هذه الحالات وهذا عنف متفق عليه مجتمعيا ومن يشارك فيه هم الجميع دون أن يعرفوا أنهم متورطين بتكريس خطاب العنف ضد النساء والذي أتاحته بشكل كبير منصات مثل فيسبوك وتلغرام. وقد تعرضت بعض المستجيبات لانتحال الشخصية والمطاردة الالكترونية بهدف جمع والحصول على

معلومات أو بهدف التخويف والترهيب حيث أنه وبمجرد الشعور بالمراقبة والمطاردة الدائمة من جهة مجهولة فيصبحن قلقات وخائفات على حد تعبيرهن.

وترتفع درجة العنف الرقمي وتتنوع أشكاله حسب المقابلات التي أجريناها مع بعض الناشطات من المناطق المختلفة، تبعاً لنوع نشاطاتهنّ وقدرتهنّ على التأثير والتغيير. حيث تقول الناشطة والصحفية (ح،أ) "يرتفع العنف الرقمي بشكل عام عند النساء الناشطات بسبب العقلية المجتمعية والنظرة النمطية للنساء حيث أن العنف ضد النساء هو فكرة مزروعة بالعقول انتقلت مع الوقت إلى العالم الافتراضي وحتى الآن لا يوجد جهات في سوريا قادرة على حماية النساء منه بشكل عام. أنا ناشطة في الشأن العام وأتعرض للكثير من الهجمات الإلكترونية من تحرش وانتهاكات جنسية ومضايقات بشكل مستمر"

وفيما يتعلق بانتقال العنف الموجه ضد النساء من العالم الرقمي إلى أرض الواقع أو العكس، أجابت المستجيبات بنعم بنسبة 47.22% بينما أجاب قسم من العينة بلا بنسبة 38.89% واختارت 13.89% من العينة الإجابة على خيار ربما. نلاحظ أن العنف الرقمي ينتقل إلى أرض الواقع أو العكس بنسبة عالية ما ينذر بتعقيد حالة العنف الممارس ضد النساء والذي يحدث في الكثير من الأحيان بواسطة مجهولين يصعب الوصول إليهم أو معرفتهم واتخاذ الإجراءات الرادعة بحقهم.

كما أنه وفي ظل الفوضى التي تعيشها سوريا بكل مناطقها، هناك أشخاص متسلطين يحقّ لهم ما لا يحقّ لغيرهم حسب سياسة الغاب كما تقول الناشطة والصحفية (ح،أ) من مناطق النظام. حيث أن هذه الفئة من الناس يمكنها أن تمارس العنف على أرض الواقع وثم تسعى لامتداده عبر الإنترنت أو العكس دون رادع أو محاسبة حيث كتبت احدى المستجيبات عن تعرضها للتهديد بالاعتقال من قبل قوات النظام السوري في حال لم تقم بإرسال صور خاصة لشخص يتبع لقوات النظام في عمله.

كما تم سؤال النساء حول من يقوم بالعنف الرقمي ومدى تكراره، ودوافعه، وأين يتم هل في الخاص أم في العام أمام الجميع، وما هو جنس المعنّف. ونرى وفقاً للرسم البياني التالي الذي يمثل استجابة العينة لسؤال من يقوم بالعنف ومدى تكراره أن نسبة 73% من العينة ترى أن العنف يأتي من قبل أشخاص مجهولين ومتخفين تحت حسابات وهمية. وبنسبة أقل (48%) يأتي العنف بشكل أكثر من قبل أشخاص معروفين على المستوى الشخصي أو العمل. هذه النسب تؤكد أن التخفّي وراء الشاشات عامل مسبب لزيادة العنف الرقمي ضد النساء.

كما نلاحظ أن نسبة من العينة مقدرة ب 16% أجابت بأن العنف الموجه ضد النساء يأتي بكثرة من قبل جهات أو مجموعات معروفة مقابل 27% أفادت وجود عنف من قبل جهات أو مجموعات معروفة ولكن بقلة. وهنا لابدّ من الإشارة إلى أهمية هذه النقطة في حالة النساء السوريات حيث أن انقسام المنطقة حسب السيطرة مرتبط بوجود مجموعات يمكن أن تكون مهاجمة في الكثير من الأحيان لعمل النساء وفقا لمكان وجودها وانتمائها. وتعتبر المجموعات والقنوات الخاصة بالفضائح على منصات التواصل الاجتماعي فيسبوك وتلغرام والتي يمكن أن يكون ورائها مجموعات منظّمة على أرض الواقع من أهم تلك المجموعات المهاجمة للنساء حيث يتمحور عملهم الأساسي في نشر الفضائح كما يسمونها والابتزاز والتشهير. ولكل قناة على تلغرام مثلا، قناة تحمل اسم إصدارات مرتبطة بها يتم من خلالها نشر صور وفيديوهات ومحادثات ومعلومات خاصة متعلقة بالأفراد حيث تكون قناة الإصدارات مخصصة لنشر الفضائح كما هي أما القناة الأساسية المرتبطة بها فتروّج للخبر وتشجع الناس للذهاب لقناة الاصدارات من أجل مشاهدة الخفايا. وكثيراً ما يتم مهاجمة النساء الناشطات في المجتمع ضمن هذه المجموعات ومن ثم يبدأ تداول تلك المنشورات من قبل الناس دون أدنى تحقق من المعلومات المنشورة.

وفيما يتعلق بمكان توجيه العنف عبر الانترنت أجابت المستجيبات بنسبة 65% أنه يتم توجيه العنف إليهن من خلال الخاص (رسائل شخصية وتواصل مباشر بالماسنجر مثلاً) أكثر بكثير من العام (تعليقات أمام الجميع وتواصل في محفل عام). بينما كانت نسبة الاستجابة لخيار في الخاص والعام كلاهما بدرجة متقاربة 35%. وهنا نلاحظ أن العنف الموجه ضد النساء غالبا ما يكون في الخاص أكثر منه في العام وهذا ما يعني التكتّم على الكثير من حالات العنف الموجه ضد النساء.

ويعود السبب في توجيه العنف الرقمي من خلال الخاص حسب مدربة السلامة الرقمية إلى السرية والاختباء حيث أن المحادثات الخاصة توفر مجالاً للمعنفين الرقميين للتحرك بحرية دون أن يتم ملاحظتهم بسهولة، مما يجعل من الصعب تتبع هويتهم أو اتخاذ إجراءات ضدهم. بالإضافة للتلاعب النفسي بالضحية حيث يمكن للمعنفين الرقميين استخدام محادثات خاصة أو صور أو ما إلى ذلك لمزيد من التلاعب النفسي والتأثير على الضحايا بشكل أكبر أو بسبب ممارسة الابتزاز أو التهديد بالنشر مقابل الحصول على مطالب يحددها هو. ويمكن أن يعود السبب للرقابة والقيود على التعبير العام حيث يلجأ الأشخاص إلى المحادثات الخاصة للتعبير عمّا يريدون قوله بحرية.

وعن جنس المعنّف أجابت العينة بنسبة 84% أنّ أغلبهم من الذكور، بينما أجابت بنسبة 11% أنها لا تعرف جنسهم، وبنسبة 5% قالت إنهم من الذكور والإناث بنسبة متقاربة. وفي خانة الشرح أضافت بعض المستجيبات أن العنف الذي وجه لها كان من الذكور ومن شخصيات معروفة وأخرى قالت إنهم من الذكور الذين تقبل صداقتهم على فيسبوك ومن ثم يلاحقونها عبر مسنجر، وهذه النتيجة تعود بنا إلى أن العنف الرقمي يستهدف النساء بشكل كبير وملحوظ.

ولمعرفة أكثر منصات التواصل الاجتماعي التي يمارس فيها العنف الرقمي من وجهة نظر العينة، تم وضع كافة منصات التواصل الاجتماعي التي يتم استخدامها في سوريا وطلب من المستجيبات تحديد درجة العنف الرقمي الذي حدث لها من كل منصة، وأمام كل منصة ست خيارات لتحديد درجة العنف، والتي تبدأ بكثيراً وتنتهي بالخيار الخامس بمطلقاً. حيث نلاحظ أن من أكثر المنصات التي تواجه بها النساء العنف بكثرة هي منصة فيسبوك وتليها واتساب ومن ثم تلغرام وهذا ما كان متوقّع، لما لهذه المنصات من تأثير واستخدام في الوسط السوري.

يقول خبير الأمن الرقمي "محمد عساكرة" أنه تلقّى ما يزيد عن 500 حالة تعرضت للتهديد والابتزاز لنساء سوريات من ضمنهن صحفيات وناشطات تم ممارسة العنف ضدهنّ المتمثل بالابتزاز والتهديد على فيسبوك خلال ست سنوات من عمله في هذا المجال ويضيف أن الأعداد بازدياد. مؤكداً أن آلاف الحالات لنساء ورجال قد وصلته وتصله يومياً ممن يتعرضون لأشكال أخرى من العنف مثل محاولات الاختراق أو التشهير أو المطاردة الإلكترونية أو المضايقات وغيرها من أنواع العنف الرقمي الواقعة على منصة فيسبوك. ويتم مساعدة تلك النساء من قبل الخبير من خلال تواصله المباشر مع إدارة بعض منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك بهدف إغلاق الحسابات المؤذية أو مساعدتهنّ باسترجاع حساباتهنّ وتأمينها وأحيانا عن طريق تعليم الإبلاغ الصحيح حول أي عنف أو إساءة على المنصة. مع العلم أن "عساكرة" يعمل بشكل فردي كناشط ومدافع عن حقوق الإنسان دون الانتماء لأي جهة.

وعن أسباب العنف الرقمي ضد المرأة الناشطة في المجال العام على الإنترنت، مقارنة بالرجل الناشط وبالذات في منصات التواصل الاجتماعي، تم توجيه سؤال مفتوح للعينة فترتبت الإجابات حول أسباب عديدة منها التمييز الجنسي، وعدم المساواة، والأسباب الاجتماعية، وتأثير الصراع المستمر. كما يمكن أن يكون الانتشار المتزايد للتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي أيضًا عاملاً مساهمًا في تصاعد العنف الرقمي، بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى التي يمكن أن تسهم في العنف الرقمي ضد النساء في سوريا والتي تشمل تقييد الحريات الشخصية، نقص التوعية بحقوق المرأة، تأثير الثقافة التقليدية، التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وضعف القوانين المحمية للنساء ولكي نحيط بجميع الإجابات تم العمل على التقسيم التالي بحسب استجابة المشاركات:

1. التمييز الجنسي وعدم المساواة: حيث أن ثقافة التفرقة بين الجنسين قد تؤدي إلى عدم احترام حقوق النساء وتبرير استخدام العنف ضدّهن. كما أن وجود فجوة في المساواة بين الجنسين في مجالات مثل التعليم والعمل يمكن أن يزيد من تعرض النساء للعنف. وقد برهنت المستجيبات ذلك من خلال الأسباب التي استخلصتها من الإجابة على السؤال والتي تزيد من تعرضهن للعنف الرقمي مثل السلطة الذكورية والأدوار النمطية الجندرية التي تجعل النساء العاملات بالشأن العام أكثر تعرض للعنف، لعدم تقبل المجتمع حتى الآن النشاط والحراك النسوي الذي زاد خلال سنوات الثورة في سوريا على كافة الأصعدة وإنما حصر أدوارهن بالأدوار النمطية وبعض الأعمال التقليدية. بالإضافة لتخوّف الرجل من نجاح المرأة وتمرّدها. حيث أن العديد من النساء السوريات الناشطات تم اقصاءهم أو تهميشهم أو إيذاءهم لمجرد وجودهم في بعض الفعاليات والحملات والأماكن. كما أن من أهم الأسباب اعتقاد الرجل بشكل عام أن المرأة العاملة والناشطة في مجال

معين وخاصة الأرملة أو العزباء أي غير المرتبطة، أسهل للتصيد. كما أن بعض الرجال بحسب الناشطة (س، ط) يعتقدون أن النساء استحوذت على فرصهم في العمل فيتم مهاجمتها بناءا على ذلك. وبعضهم من يرون أنها أصبحت لقمة دسمة بعد أن أصبح لديها مدخول جيد ويتم تصيّدها بهدف ابتزازها والحصول على المال وهذا ما لم يكن منتشر قبل الثورة مثل بعدها في المناطق المحررة.

2. ضعف الدعم الاجتماعي وانحدار المستوى الأخلاقي عند بعض الشباب:
حيث أن ضعف الدعم الاجتماعي للنساء اللواتي يعانين من العنف يمكن أن يجعلهن أكثر عرضة للاستمرار في هذه الأوضاع. وذلك يدفع النساء بعدم البوح عما يتعرضن له أو الدفاع عن حقوقهن. ويساهم أفراد المجتمع بمستوياتهم الاجتماعية المختلفة، بشكل كبير بمشاركة منشورات الابتزاز والتشهير بالنساء بدل أن يقفوا بجانبهنّ بعد أن أصبح الانترنت متوفر بكثرة بين أيادي الجميع. إذ أن المجتمع السوري عموماً لا يؤيد فكرة نشاط النساء في مجالات مثل الصحافة والسياسة والقضايا العامة، ما يجعل النساء وحيدات ضمن دائرة العنف الرقمي التي يتم مواجهتها عبر الانترنت. وأيضا الاستسهال بردة فعل المرأة من قبل المعنّف الذي يعلم مسبقاً حساسية الوضع حيال النساء في المجتمعات السورية المتنوعة. بالإضافة لغياب الشريك بسبب الحرب التي قتلت آلاف الشباب، ما يجعل النساء عرضة للهجوم والتحرش الالكتروني وكافة أشكال العنف الرقمي. وأيضاً نقص البنية التحتية للدعم النفسي والاجتماعي للنساء اللواتي تعرضن للعنف وعدم تحرك المنظمات الإنسانية والدولية للحدّ من قضايا العنف الرقمي ضد النساء على الرغم من انتشارها واستمرار بعض الحالات على مدار سنوات وصلت عند بعض المستجيبات ل 11 سنة من مواجهة العنف الرقمي بسبب نشاطها المجتمعي.

من ناحية مرتبطة، يمكن أن تتعرض النساء للعنف الرقمي كرد فعل على ما يعتبره أفراد أو المجتمع تهديدًا للشرف خاصة في حال استحواذ الشخص المؤذي صور محرجة لهن وبالتالي يرضخن للابتزاز والاستسلام للعنف الرقمي بهدف إجبارهم على البقاء ضمن علاقات سامّة عبر الإنترنت أو على أرض الواقع خوفاً من عواقب أكثر وخامة تأتي من الأهل والمجتمع في حال تم فضحهن.

وهناك أسباب مرتبطة بتدني أخلاق الشباب وتتمثل بغياب الرادع الأخلاقي عند بعض الذكور وغياب التربية وتفشي الانحلال الأخلاقي الناتج عن البطالة وقلة التعليم وانتشار حالة تعاطي المخدرات بين أواسط الشباب بشكل متزايد. وأيضاً العلاقات المنشأة عبر الانترنت التي تصل لتبادل صور خاصة ومن ثم تبدأ عملية الابتزاز خاصة عندما يكون الطرف الآخر مجهول بالنسبة للسيدة.

وأحيانا تتمثل الأسباب الأخلاقية في استخدام خصوصيات النساء لتصفية الحسابات بين الرجال حيث كثرت حالات مهاجمة أخت أو زوجة أو ابنة أحد الأشخاص مقابل أهداف انتقامية أو ابتزازية لتبقى المرأة الضحية أولا وأخيرا.

انعدام الرصانة القانونية وتأثير الصراع المستمر:

حيث أن هناك تحديات كبيرة في تطبيق القوانين، ونقص في العقوبات يمكن أن يشجعان على زيادة العنف الرقمي الموجه ضد النساء، ونستخلص من النقاط التي ذكرتها المستجيبات عدة أسباب متعلقة بضعف التشريعات والقوانين الفعّالة ومنها الحروب والصراعات المستمرة التي تؤدي إلى تفاقم العنف الجنسي والرقمي ضد النساء والجهل بالقوانين. بالإضافة إلى ضعف معرفي عام حول حقوق المرأة التي عززت الحكومات غيابها لتبقى النساء في دائرة مظلمة لا تسمح لها برؤية الضوء، ما يمنع النساء من استخدام صلاحياتهنّ او قوتهنّ في مواجهة العنف الموجه ضدهنّ. وأيضاً انعدام التشريعات والقوانين الفعّالة الرامية إلى مكافحة العنف الرقمي ومعاقبة المعتدين بالتزامن مع وجود تحديات في تطبيق ولو جزء من القوانين في بعض مناطق السيطرة. ونقص في العقوبات التي من شأنها أن تشجع على العنف الرقمي إضافة لتخوّف النساء من الإبلاغ عن حالات عنف رقمي، بسبب تنوع جهات السيطرة وتعدد الأنظمة الحاكمة وتوجهاتها.

قلة الوعي والتثقيف:

حيث أن عدم وعي الناس بأهمية حقوق المرأة والتعريف بمخاطر العنف الرقمي قد يسهم في استمراره وقد استخلصنا عدة أسباب متعلقة بنقص الوعي المؤدي إلى زيادة العنف الرقمي من استجابة العينة وهي قلة الوعي بين الجمهور حول خطورة العنف الرقمي وتأثيره السلبي على الضحايا وعدم المعرفة الكافية للنساء حول السلامة الرقمية وكيفية حماية أنفسهم عبر الإنترنت بالإضافة للتنشئة الاجتماعية الخاطئة التي تفترض أنه وبمجرد تواجد المرأة على وسائل التواصل الاجتماعي، تكون متاحة لانتهاك خصوصيتها لأنها هي من سمحت بوجود فضاء عام حولها أيضاً قلة وجود شبكات داعمة، احيانا تكون العائلة أو الأصدقاء غير داعمين بل يوجهون اللوم للضحية.

وقلة الوعي تنعكس كذلك من خلال تقييد حرية النساء في التعبير عن آرائهم واختياراتهم لأن المجتمع لا يعترف بهن كمساويات للرجال في الحقوق وهذا يجعلهن أكثر عرضة للسيطرة والعنف الرقمي. يتضح هذا بشكل كبير في المجال السياسي والعام لأن المجتمع لا يشجع عمل المرأة وأن تكون ناشطة في الوسط لذلك يهاجمها بمجرد بدأت نشاطها أيا كان نوع هذا النشاط. وتزداد حدّة الهجمة في حال كانت القضية التي تشارك فيها المرأة حساسة مثل قضايا النساء عامّة حيث أن أحد المستجيبات أكدت تعرّضها لعنف رقمي بعد أن كتبت عن انتحار فتاة وذلك من قبل عائلة الفتاة المنتحرة.

أسباب اقتصادية وسياسية:

ساهم الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب والمتردي بوضع النساء في مواقف صعبة، ما جعلهن أكثر عرضة للاستغلال والعنف من قبل المحتالين والمعنفين، كما نرى في حالات استغلال حاجة النساء للعمل والإغاثة والمنح الدراسية والسفر وغيرها من الأمور التي ساهمت في زيادة حالات العنف الرقمي بكثرة في سوريا. وفي نفس الوقت الحرب والانقسامات السياسية تستخدم النساء كوسيلة للهجوم والانتقاص من الجهة المناوئة سياسياً من خلال ممارسة العنف الرقمي عليهن كالتشهير واختراق الخصوصية وغير ذلك. فيستخدمون العادات والتقاليد لإحراز مكاسب سياسية من خلال مهاجمة نساء الجهة الأخرى بالشرف بهدف إقصاء السيدات عن الساحة المجتمعية والسياسية وحتى العملية. بالإضافة إلى التهديدات الأمنية المستمرة في سوريا التي تزيد من انعدام الأمان للنساء وتجعلهن أكثر عرضة للعنف بكافة أشكاله بما فيه العنف الرقمي.

انتشار وباء كورونا والكوارث الطبيعية:

زادت نسبة تواجد الناس على الانترنت في فترة الحجر الصحي بسبب وباء كورونا وانتقلت معظم الأعمال والدراسات لتكون عبر الانترنت وهذه القفزة في الوصول بدون أن يرافقها تقدم ثقافي أو قوانين ناظمة سمحت بتفشي العنف الرقمي ضد النساء. تقول الناشطة والصحفية (ح،أ) برأي أن فترة كورونا والحجر زادت وضاعفت من العنف الرقمي ضد النساء بالتزامن مع سوء الوضع الأمني بسبب عدم وجود دولة مستقرة وغياب آليات المحاسبة ووجود أشخاص يمتلكون سطوة أمنية تتيح لهم ممارسة العنف الرقمي ضد النساء بسهولة ودون أي ملاحقة أو محاسبة حتى لو تجرأت الضحية ولجأت للقانون.

كما زادت نسبة العنف الرقمي والاستغلال والتصيّد بشكل عام بعد حدوث الزلزال المدمر في سوريا والجنوب التركي في السادس من فبراير 2023، من خلال استغلال حاجة النساء اللواتي فقدن ذويهن أو منازلهنّ بالزلزال عبر روابط التصيد والمراسلات التي تدّعي تقديم المساعدات وغيرها من الطرق التي استغلت الوضع.

وفي النتيجة ومن هذه الأسباب السابقة تظهر التداخلات المعقدة بين العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والأمنية وغيرها في زيادة انتشار العنف الرقمي ضد النساء في سوريا.

أثر المكان وجهة السيطرة

يوجد في السياق السوري خصوصية مركبة في أنه بلد حرب يوجد فيه عدد من سلطات الأمر الواقع مرتبطة بخلفيات إيديولوجية وسياسية مختلفة وفي نفس الوقت هناك تباين واضح في التعليم والإمكانات والثقافة المجتمعية مرتبطة بالموقع الجغرافي ومكان العيش. وبالتالي كان لابد بحث أثر المكان في تفاقم ظاهرة العنف الرقمي ضد النساء، سألنا المستجيبات في حال كان للمكان أثر إضافي إن كان المكان (مخيم، قرية، مدينة، بلد لجوء). وسألناهن إذا ما كان للسلطة الحاكمة التي يقعون تحت سيطرتها أثر في وخامة العنف وقدرتهن على التعامل معه.

من ناحية نوع المكان، أكدت 47% أن للمكان أثر في تفاقم العنف الرقمي ضد النساء بنسب متفاوتة مقابل 47% أجابت بـ لا، بينما فضّلت 6% الإجابة بلا أعرف. ونلاحظ من النسب أن ما يقارب النصف يرى أن للمكان أثر في تفاقم العنف وهذه النسبة منطقيّة في ظل التغيرات التي طرأت على السوريين خلال سنوات الحرب من تهجير ونزوح وتغيير ديموغرافي طرأ على المناطق.

ومن خلال تعليقات العيّنة على السؤال نجد أن معظم المستجيبات أكدت أن وجود النساء ضمن مخيمات النزوح فاقم من تعرضهن للعنف الرقمي بسبب تقارب الخيام من بعضها البعض وانعدام الخصوصية وسرعة انتشار الأخبار من جهة، وكون غالبية القاطنين في تلك المخيمات من العاطلين عن العمل الذين يقضون ساعات وقتهم الطويل على الانترنت ما يجعل من النساء الناشطات والعاملات ضمن المخيم محط هدف لممارسة العنف الرقمي ضدهم. حيث عزت إحدى المشاركات القاطنات في مخيم أسباب الهجوم عليها لعدم رغبة الآخرين في نجاحها والنظرة المجتمعية التي تقيّد النساء داخل بيوتهن مؤكدة تعرضها للتشهير والتهديد عبر الإنترنت. بينما أكدت مشاركة أخرى أن العنف الرقمي يصبح أكثر انتشارا في المخيمات الخاصة بالنساء الأرامل حيث تكثر حالات الابتزاز والاستغلال.

وتقول الناشطة (س،ط) "بالنسبة للنساء الأرامل فهن أكثر عرضة للعنف من الآخرين حيث يتعرضن للعنف في كل مكان. والكثير منهن شاركت معي قصتها مع التحرش خاصة حيث أن أرقامهن متاحة بشكل كبير بحكم تسجيلهن في الاغاثات والكفالات المالية وغيرها كما يزداد الأمر سوءاً في حال كانت هذه النساء تعيش في المخيمات حيث يمكن سحب معلومات خاصة بسكان المخيمات من خلال حديث عابر لعائلة ضمن خيمة ويمكن لأحدهم أن يسمع كل ما يدور داخل الخيمة القماشية من حديث دون عناء استراق السمع، بحكم قرب الخيام من بعضها البعض." وتنتشر معظم المخيمات في منطقة إدلب شمال سوريا الخاضعة لحكومة الإنقاذ بالإضافة لريف حلب الشمالي والشرقي الخاضع للحكومة المؤقتة.

كما أشارت معظم المستجيبات إلى تزايد العنف الرقمي بسبب غياب الرادع المجتمعي بعد النزوح والتهجير حيث أصبحت البيئات مختلطة بأشخاص غرباء عن بعضهم البعض ويحمل كل منهن عادات وثقافات مختلفة عن الآخر ما سهّل تفشي ظاهرة العنف الرقمي التي دعمتها غياب المساءلة والقوانين الرادعة. حيث كتبت إحدى المستجيبات" زاد العنف الرقمي أحيانا بسبب عدم تقبل ثقافات وعادات بعضنا البعض ضمن الخليط الثقافي الاجتماعي الجديد بعد الهجرات والنزوح حيث لم نصل لمرحلة الاندماج وتقبّل الآخر بعد." بينما كتبت أخرى " وجودي في مكان ليس من منطقتي أمر يعرضني للمزيد من المشاكل التي يمكن أن تمتد للوسط الرقمي لكن بنسب متفاوتة حسب المكان."

وقد رأت بعض المستجيبات أن العنف الرقمي أكثر تأثيرا عندما يمارس في بيئة ضيقة مثل القرية لأن جميع الناس يعرفون بعضهم البعض ما يعني إمكانية التعرض لعنف مضاعف في حال التعرض لحالة عنف رقمي مثل الابتزاز أو التشهير بسبب انتشار الخبر بشكل سريـع.

بينما علّقت بعض المستجيبات من اللاجئات أن وجودهن ضمن دول تحترم القوانين وتلاحق الجرائم الالكترونية من شأنه أن يجعل نسبة العنف الرقمي ضد النساء أقل مما هو عليه في أماكن أخرى داخل سوريا. لكن يبقى التحدي الأكبر خوف اللاجئات السوريات في تركيا من الإبلاغ عن حالات العنف الرقمي التي يتعرضن لها، حتى لا يتم ترحيلهم، حيث كثرت حالات الترحيل التعسفي للسوريين\ات من تركيا إلى سوريا بشكل قسري في حال التقدم بشكوى لا على التعيين لمراكز الأمن والشرطة التركية.

وحتى نتمكن من دراسة أثر الانتماء لمكان أو منطقة ما على زيادة أو نقصان العنف الرقمي الممارس ضد النساء، سألنا العيّنة، هل تعتقدين أن المنطقة الجغرافية التي تأتي منها شكلت حماية لك أو فاقمت من حجم وكثافة العنف الذي تعرضت له؟

غالبية المستجيبات أكدن أن انتمائهنّ لمنطقة معينة فاقم من العنف الرقمي الذي تعرضن له وفسرت المستجيبات السبب في ذلك حيث رأت بعضهنّ أن السبب يكمن في النظرة المجتمعية الدونية للمرأة في المجتمع الذي ينحدرون منه. حيث تتحمل النساء مسؤولية أي مشكلة تعترضها سواء كانت ظالمة أو مظلومة. بينما رأت أخريات أن طبيعة الانحدار من بيئة محافظة يفاقم من العنف الرقمي الممارس ضدهم بسبب عدم تقبل المجتمع لأي خطأ مرتبط بالمرأة. وقد كتبت احدى المستجيبات لمحة عن تجربتها قائلة "كوني امرأة من محافظة إدلب أو تحديدا من ريف إدلب زاد العنف الرقمي ضدي لأن هناك شكل وسلوك متوقع من النساء المنتميات لهذه المنطقة كونها منطقة محافظة وأنا لا أرتدي الحجاب كما وأتكلم عن النسوية وحقوق الإنسان، ما جعلني هدف للمعنفين بشكل مستمر."

كما رأت بعض المستجيبات ممن أتين من بيئة ريفية إلى المدن أنهن يتعرضن لعنف مضاعف لأن النظرة النمطية للمرأة الريفية تقول بأن المرأة الريفية ساذجة وبسيطة وسهلة المنال. بينما اختلف السبب عند بعض المستجيبات الأخريات اللواتي واجهن مشاكل وصلت حدّ الاعتقال حيث أن انتماء بعضهن

لمنطقة الساحل الموالية للنظام السوري جعلهن عرضة لحملات العنف الرقمي عبر الانترنت من خلال اتهامهم بالعمالة لصالح النظام أو أنهن ينتمين لطائفة معينة ذات الغالبية العظمى في منطقة الساحل. حيث أكدت احدى المستجيبات أن عملها الثوري واعتقالها السابق لدى النظام لم يشفع لها أبدا. بينما رأت احدى المستجيبات أن الانتماء للعشيرة يفاقم من العنف الرقمي ضد النساء ويعرضهن بشكل أكبر للعنف الرقمي.

وكتبت إحدى المستجيبات "لا يمكنني التقييم بشكل دقيق، ولكن العادات في منطقتي تفرض أن يكون للآخرين دور في الوصاية على نشاطي أيا كان مكانه سواء على وسائل التواصل أو في مكان آخر. لكن بالمقابل فإن من يقوم بالتدخل يكون أكثر حذرا لأن ذلك أيضا يجعله تبعا للعادات شخص سيء لذا، أرى أن الموضوع يختلف تبعا لنوع التجربة ونوع المضايقة وقدرتي كامرأة على التعاطي معها أكثر من المكان الذي انحدر منه."

وأجاب عدد قليل من العينة المستجيبة بأن البيئة التي تنتمي لها شكلت حماية لها، وفضل قسم قليل من المستجيبات عدم توضيح سبب اختيارهن أن لا علاقة للبيئة التي تأتي النساء منها بالعنف الرقمي الممارس ضدهم.

وقد عقّبت الناشطة الصحفية (ح.أ) على هذه النقطة من خلال مقابلتنا معها وقالت يرتبط الموضوع بنوع البيئة التي جاءت الضحية منها ونوع البيئة التي تعرضت ضمنها للعنف. فعندما تكون البيئة مستباحة وغير محمية تتعرض النساء والفتيات خلالها للعنف بكافة أشكاله والذي يتضاعف في حال كانت البيئة التي تنتمي لها متشددة أو عشائرية. "وقد وصلتني حالة لإحدى الفتيات حيث لجأت لي من أجل طلب المساعدة بسبب تعرضها للابتزاز والتهديد وهي طالبة جامعية تقيم في المدينة الجامعية (سكن خاص بطالبات الجامعة القادمات من مناطق ريفية نائية) التي تعد بيئة غير آمنة في سوريا (المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري)، وذلك بعد أن تم سحب كل معلوماتها وتهديدها وتدمير حياتها من قبل شخص استطاع الوصول لكامل بياناتها من خلال إدارة المدينة التي تمتلك كل معلومات الفتيات في المدينة الجامعية. حيث يستطيع أي شخص الوصول لتلك البيانات من خلال علاقاته الشخصية ومن ثم استخدام المعلومات لاستغلال حاجة البنات لغرفة سكن أو ما إلى ذلك والتي يرتبط الحصول عليها بوجود وساطات وعلاقات لدى الطالبة تخولها الحصول على غرفة للسكن الجامعي وعلى ذلك تزيد نسبة العنف الرقمي عندما تبتعد النساء عن مساحة الحماية المجتمعية بعيدا عن محيطها ومجتمعها وتتعرض لعنف مضاعف من قبل مجتمعها الأصلي في حال واجهت أي نوع من أنواع العنف وخاصة مثل الابتزاز والعنف المرتبط بالشرف".

كما أكدت الناشطة أن المدن الجامعية ليست آمنة للفتيات بشكل مطلق ولا يوجد حماية للفتيات بأي شكل، حيث يمكن الحصول على بيانات أي فتاة بالسكن المتعلقة بأرقامها وعنوان سكنها وعنوان عائلتها وأرقامهن الوطنية وغير ذلك في حال كان لدى المعتدي وصول لأي مشرف\ة سكن بالوحدة

السكنية وذلك بسبب نسبة الفساد العالية. ومن ثم يتم استغلال هذه المعلومات في الوصول للضحية واستغلالها وممارسة العنف ضدها.

وبالتركيز على وضع النساء الناشطات في مناطق السيطرة المختلفة في سوريا سألنا العيّنة المشاركة، كيف تعتقدين أن تجربتك كامرأة ناشطة في المجال العام تختلف عن تجربة نساء أخريات باختلاف المناطق الجغرافية التي تخضعن لحكمها؟ تحديداً فيما يتعلق بتقديم شكوى لجهة رسمية؟

أجمعت غالبية المستجيبات على هذا السؤال على تشابه التعاطي مع شكاوى النساء فيما يتعلق بالعنف الرقمي من قبل السلطات في جميع مناطق السيطرة على اختلاف توجهاتهم حيث أن الغالبية تجد أن الشكوى لن تنفعها بل على العكس يمكن أن تتسبب لها بالأذى ويزداد الأمر سوءا في المناطق الخاضعة لسلطات متشددة حيث يقع اللوم أو جزء منه على الضحية في كثير من الأحيان. حيث كتبت إحدى المستجيبات في خانة التعليق "ربما تتعرض المرأة لعنف رقمي بسبب منشور قامت بنشره على الانترنت ويتسبب ذات المنشور لها بأزمة مع الجهة الرسمية." بينما قالت أخرى أن نشاطها المدني سبب خلافها مع الجهات المسيطرة فكيف يمكنها التفكير بتقديم شكوى إليهم؟؟"

في النتيجة تختلف الجهات المسيطرة لكنها تتشابه في طرق تعاطيها لقضايا النساء حيث أنه لا يوجد قوانين واضحة وعقوبات صارمة بحق المعنفين لذلك جميع النساء في المناطق المختلفة تتشابه تجاربهن بحسب استجابة العينة.

كما عبّرت بضع مستجيبات أن الشكوى في بلدان اللجوء أكثر فاعلية منها في سوريا رغم صعوبة الوضع أحيانا والحاجة لوجود محامية أو مترجمة والكثير من التكاليف المالية، بينما رأت أخرى أنه من الصعب عليها تقديم شكوى في بلد اللجوء لعدم معرفتها بالقوانين والآليات السارية.

وقد تلجأ بعض النساء من الناشطات للاختفاء من وسائل التواصل الاجتماعي فترة ثم العودة باسم مجهول أفضل من تقديم الشكوى. حيث عبرت إحدى المستجيبات عن ذلك وقالت "الأمور معقدة حتى لو قدمت شكوى، بالنسبة لي وجدت أنه من الأفضل على الضحية الاختفاء فترة طويلة وبعدها تظهر مرة أخرى ولكن برقم وحسابات جديدة وعليها أن تكون حذرة بكل شي."

بينما رأت بعض المستجيبات أن تجربتهن كناشطات تختلف عن النساء الأخريات حيث أن بإمكانهم الاعتماد في قضايا العنف الرقمي التي يتعرضن لها على المناصرة والدعم المجتمعي من قبل النشطاء الآخرين حسب وضع المرأة نفسها ومن ثم وضع المنطقة التي تتبع لها. حيث أن بعض المستجيبات رأت أن كونهن ناشطات فهن قادرات على كسب التأييد والمناصرة أكثر من نساء أخريات لازلن قابعات تحت الوصاية الأبوية أو وصاية الشريك أو يتبعن في مكان إقامتهن لمجتمعات تحكمها العادات والتقاليد وسُلطات الأمر الواقع غير الداعمة.

وبحسب استجابات العينة المتنوّعة، تختلف تجارب النساء الناشطات عن تجارب النساء الأخريات في المناطق المختلفة تبعاً للعوامل والأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية. حيث تعتمد ردود الفعل والتحديات المحيطة بالعنف الرقمي على السياق السياسي في مناطق السيطرة المختلفة. فهناك تحديات فريدة تتعلق بتقييد حرية التعبير أو تأثير النزاعات المستمرة، كما تلعب العادات والتقاليد الثقافية دوراً كبيراً في كيفية نظر المجتمعات لدور النساء ومشاركتهن في الشؤون العامة والتحديات التي تواجههنّ.

كما يمكن أن يؤثر توافر الخدمات والدعم القانوني والنفسي والاجتماعي على قدرة النساء على تقديم شكوى رسمية بشكل فعّال، ويمكن أن تختلف القوانين والمؤسسات المعنية بمكافحة العنف ضد النساء من منطقة لأخرى، مما يؤثر على الإجراءات المتاحة للنساء لتقديم شكواهم. وقد يؤثر مستوى الوعي بقضايا العنف الرقمي ومهارات التحدث بشكل فعّال مع الجهات الرسمية على تجربة النساء في التعامل مع هذه المشكلة.

بشكل عام، تظهر التجربة الفردية للنساء السوريات الناشطات تبايناً بناءً على العوامل التي تم ذكرها وغيرها ولذلك فإن فهم السياق المحلي وتوفير الدعم الملائم يلعبان دوراً هاماً في تمكينهن من التعامل مع تجربتهن بشكل فعّال.

دراسة حالات

وفيما يلي نستعرض بعض تلك الحالات:

الحالة الأولى

صحفية معروفة في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية شمال شرق سوريا وتقول:

بحكم عملي الصحفي أو بحكم نشاطي بالمجتمع المدني أنا متواجدة بالكثير من المجموعات والصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي وهناك آلاف الروابط التي يمكن أن أفتحها يومياً لأقرأ أي بحث أو دراسة أو تقرير أو أي شيء. عشرات الروابط منها وصلتني على فيسبوك وواتساب وتلغرام هي روابط احتيال وخبيثة ويمكن لأي شخص ضمن المجموعات أن يفتحها وهذا النوع هو عف رقمي عام.
أما عن تعرضي للعنف بشكل شخصي فقد تعرضت لعنف موجه من قبل زميلي في العمل، تحدث معي لأكثر من مرة عن حبيبته والمشاكل التي يمرون بها، كنتُ أقدّم النصائح له بشكل مستمر. بعدها أصبح يتقرب مني ويقول بأنه معجب وطلب مني علاقة عاطفية، فرفضت وبسبب رفضي قام باختراق جهازي اللابتوب وبدأ بالتجسس على كل تحركاتي ونشاطي الرقمي. لم أشعر بذلك إلا بعد فترة عندما قام بتهديدي بالمحتوى الذي حصل عليه وبالقتل لأكثر من ستة أشهر في حال لم ارضخ لابتزازه الجنسي.

فأصبحت أخاف من الخروج والتجوال واضطررت لحمل السلاح "مسدس". اعتقدت حينها أن النظام السوري وراء هذه التهديدات بسبب الظروف الأمنية السيئة التي كانت تمر بها المنطقة وكوني صحفية فقد قمت بتوثيق الكثير من انتهاكات النظام السوري بحكم عملي الصحفي الأمر الذي أصبح مصدر خطر كبير بالنسبة لي. لم يخطر ببالي أن زميلي بالعمل وراء كل هذا. وذلك لأني تعرضت لهجمة رقمية من قبل قوات النظام السوري استمرت حتى الآن وتم تهديدي بالاعتقال من خلال تواصلهم معي عبر الانترنت.

بسبب ما حدث مع زميلي تركت العمل وبقيت في المنزل لأكثر من ستة أشهر بحالة نفسية مرعبة وانعزال عن الناس وحالة شك في جميع من حولي. ووصل معي الحال للوصول الى حالة من الوسواس القهري دون إتاحة الفرصة للجوء لأي طبيب نفسي بسبب الظرف الاجتماعي حيث أنني في حال لجأت للطبيب في بيئة مجتمعية الجميع يعرف بعضهم البعض سيشاع الخبر وهذا ما أردت تجنبه اتقاءا لأي مشاكل أخرى، حتى أنني أعود لنفس حالة الرعب كلما تذكرت الحادثة.

استطعت اكتشاف خطأي ونقطة الضعف التي مكنته من اختراق جهازي بعد مراجعات طويلة بيني وبين نفسي وبعد لجوئي لأشخاص تقنيين وأخصائيين في السلامة الرقمية. وتذكرت أنني غبت عن مكتبي فترة قصيرة من الزمن وكان جهازي الحاسوب مفتوح وأنه من المحتمل جدا أن يكون زميلي في المكتب وراء هذا الاختراق وعند المواجهة معه تبيّن أنه هو من قام بذلك الفعل حيث أنه اعترف بذلك بسبب ضغطي عليه ليتكلم. ومن خلال المعارف استطعت رفع شكوى لمسؤول عمله الجديد وهو شخص يعمل ضمن نطاق الإدارة الذاتية الحاكمين للمنطقة حيث أن المعتدي انتقل للعمل في مكان آخر بعد أن تركت العمل وعند الشكوى ضده قام مسؤول عمله باستدعائه واعترف بجريمته وأجبره على الاعتذار عن ذلك ومن ثم وتوقف بعد ذلك التهديد والابتزاز.

الحالة الثانية

الصحفية والناشطة السياسية "ربا حبوش" التي عملت كنائبة لرئيس "الائتلاف الوطني السوري" المعارض تقول:

خلال وجودي بتركيا تعرضت للكثير من العنف الموجه والتحريض والتشهير بمواقع التواصل الاجتماعي. وهذا شأن أغلب النساء العاملات في الشأن العام والسياسة، حيث نتعرض للعنف الرقمي باستمرار ومنا من تركت العمل بسبب ذلك.

أنا شخصيا أعتبر وسائل التواصل الاجتماعي غير آمنة للنساء ومنذ أكثر من عام قللت من تواجدي عليها ولم أعد فاعلة ونشيطة إلا نادراً. وأنا متواجدة فقط لمتابعة الأخبار كمتصفحة تجنباً للتعرض لأي عنف سواء التحريض أو التشهير أو خطاب الكراهية. وبالتالي توقفت عن التعبير عن نفسي أو النشر أو المشاركة في مواقع التواصل الاجتماعي. كبديل فضلتُ الظهور على وسائل الإعلام التقليدية مثلا على راديو أو تلفاز لأنه وسائل الإعلام هذه مقننة على الأقل عند التعبير بشكل أفضل من الفضاء المفتوح على

منصات التواصل الاجتماعي التي لا تمتلك أي آليات من شأنها أن تضبط النقاش وتحد من العنف رغم كل السياسات والضوابط التي تزعم هذه المنصات أنها تفعلها لتحد من خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي.

بسبب العقليّة الذكورية التي تسود العالم، يتم استهداف النساء بتهم لا أخلاقية أو على أساس الشكل أو المظهر واللباس. وهذه حقيقة مرّة يجب الاعتراف فيها. وأنا كتجربة شخصية تعرضت للكثير من العنف الرقمي بسبب نشاطي السياسي المترافق مع شعور الإحباط عند الناس بعد 12 سنة ثورة حيث يحمّلون السياسيين بالدرجة الأولى المسؤولية في الكثير القضايا. وهذا ما لا مشكلة لدي معه لأنني في موقع صنع القرار ويجب أن أتقبل النقد وهو حق للناس لكن هناك إساءة لا علاقة لها بالنقد مثل الكلام اللاأخلاقي والسب والشتم وإصدار الأحكام فقط لأنني سيدة أو غير متحجبة أو بسبب طريقة لباسي ولون شعري وغير ذلك مع الملاحظة أن زملائي السياسيين يتعرضون لعنف رقمي لكن بشكل مختلف لأنهم رجال ولا يمكن مهاجمتهم على أساس أشكالهم.

وأي سيدة موجودة على فضاء الانترنت تتعرض للعنف الرقمي وتزيد حدّة العنف عندما تكون ناشطة، بالنسبة لي منذ أكثر من سبع سنوات وأنا أتعرض للعنف الرقمي من تحرش وتشهير واساءة والأذى. وفي إحدى الهجمات الإلكترونية ضدي تم اغلاق حسابي على فيسبوك بسبب التبليغ عندما عجزوا عن اختراقه. كما أتعرض دائما لمحاولة اختراق حسابي على الواتساب. ومن ناحية التأثر فقد وصلت لحالة عدم التأثر نفسياً لكنني أحزن للحال الذي وصلنا له.

ومؤخرا تعرضت لعنف رقمي بواسطة أحد فناني الكاريكاتير المشهورين الذي قام برسم رسومات تسيء لي بناءا على شكلي وجسدي ونشرها على صفحته الشخصية على فيسبوك، حصلت على تفاعل كبير من قبل الناس حيث أنني والشخص المعتدي شخصيات عامّة. لكن موقف الكثير من النشطاء والناشطات الداعم لي والرافض لهذا الفعل على اختلافاتنا السياسية، ساهم في مواجهة هذا العنف. كما أن لموقف النساء النسويات الأخلاقي أثر كبير جدا في مواجهة حملة العنف تلك حيث تم إطلاق وسم/هاشتاج #متضامن-مع-ربا-حبوش، عبر الناس من خلاله عن تضامنهم معي وإدانتهم لما حصل. وهنا أريد التنويه أنه في الكثير من حالات أو حملات العنف الرقمي ينقسم الناس إلى قسمين منهم ساهم في نشر العنف ومنهم مقاوم له وهذا ما يؤدي إلى حالات انقسام مستمرة في المجتمعات، ولو أن هناك قوانين ضابطة لم يصل العنف الرقمي لهذا الحد.

والعنف الرقمي في حالتي متكرر مستمر وغير منقطع وتزيد حدته بفترة العمل أو زخم النشاطات أو الاجتماعات أو عندما يكون هناك ورش عمل للنساء تحديداً. وأنا شخصيا أكثر ما عرضني للعنف هي النشاطات التي كنت أقوم بتنفيذها مع النساء عندما أكون موجودة في سوريا أو عند ظهوري على صفحة الائتلاف السوري المعارض بشكل أسبوعي، وكلما عملت أكثر كلما ارتفعت حدّة العنف ضدي أكثر رغم أنه من المفترض أن يكون العكس في موقع مثل موقعي.

وغالبا لا أعرف الأشخاص الذين يوجهون العنف ضدي، حيث أن الكثير منهم يستخدمون أسماء وهمية. ومنهم من يتواصل معي عبر أرقام وهمية أيضاً ويرسلون رسائل وصور ومقاطع فيديو لا أخلاقية. مع الملاحظة أنه من الممكن أن يكون للنظام السوري دور كبير في ذلك بسبب موقعي ضمن صفوف المعارضة.

أكثر المنصات التي تعرضت للعنف من خلالها هي فيسبوك وحتى أن هناك وسائل إعلامية تتبع جهات سياسية تشارك في ذلك ولو أننا في دولة قانون لاستطعت رفع دعوة لكن هذا الأمر غير متاح حالياً.

الحالة الثالثة

الناشطة غالية الرحال الحاصلة على لقب المرأة البطلة الثقة 2015 من رويترز ومؤسسة منظمة مزايا النسائية في الشمال السوري تقول:

"لم يتوقف العنف الرقمي ضدي منذ بداية عملي في النشاط المدني عام 2013 حتى اليوم، لم ينقطع العنف ولا يوم من خلال إرسال رسائل التهديد عبر الخاص والتعليقات السلبية على صفحة مراكز مزايا النسائية على فيسبوك، التي قمت بتأسيسها مع بدايات الحراك الثوري في سوريا. بالإضافة لنشر منشورات التشهير والابتزاز وانتحال الشخصية من خلال إنشاء صفحات على فيسبوك باسمي ونشر مقاطع وصور إباحية وغيرها. وقد طال الأمر أفراد أسرتي أحيانا حيث تم نشر مقاطع فيديو مصورة لابنتي التي لم تدخل سوريا منذ سبع سنوات بالإضافة لنشر مقاطع خاصة بي وأنا أقوم استقبال أولادي، وتركز العنف حينها على طريق اللباس الخاصة بي.

وتزداد الهجمات الرقمية بأوقات محددة مرتبطة بالأحداث والفعاليات. ففي الفترة الأخيرة كانت الحملة الرقمية ضدي بالمزامنة مع مشاركتي في مؤتمر "مدنية" الذي كنت عضوة مؤسسة فيه ويضم هذا المؤتمر 170 منظمة مجتمع مدني من كافة المناطق السورية ويهدف للمطالبة بالأحقيّة السياسية للمجتمع المدني السوري، حيث أننا محرومون من الأحقية السياسية كمنظمات وكشعب.

هناك جهات محاربة لهذه المطالب وتعمل على ثني النساء الناشطات عن مواقفهنّ بهذه الطريقة الأسهل عليهم وهي ضربهن بشرفهن.

كما أننا عند تنفيذ تدريب سياسي كنا نتعرض للهجوم الالكتروني، ويمكن لأي شخص العودة لتلك المنشورات وملاحظة كمية العنف في التعليقات التي تعود في الكثير من الأحيان لحسابات وهمية حيث أعتقد أنها حملات منظمة وأن هناك جهة أو شخص واحد يدير أكثر من حساب ويقوم بذلك العمل.

كما تزيد حدة العنف الرقمي ضد أنشطتنا بعد مهاجمة المنظمات النسائية من قبل رجال الدين، بهدف تحريض المجتمع المدني ضد العمل النسوي والعمل السياسي للنساء. وأحيانا يشارك في العنف الرقمي

رجال محسوبين على منظمات العمل الإنساني وكما يمكن القول إنهم مثقفين للأسف وذلك تبعا لانتماءاتهم الحزبية السياسية.

وقد شاركت أحيانا بإيقاف العنف الرقمي ضد احدى السيدات واستطعت الإبلاغ عن المعتدي لإدارة المنظمة الانسانية التي يعمل ضمنها، وتم فصله من عمله ما تسبب لي بهجمة الكترونية وتهديدات مستمرة وسب وشتم وغير ذلك من قبله.

تأثير العنف كبير جدا على النساء ويزيد في حال ضعف أو غياب مصادر الحماية لديهن وموقعهن في العمل. فمنهن من أُجبرت على ترك العمل ومنهن من ابتعدت عن عملها لحماية نفسها ومنهن من ابتعدت قليلا ومن ثم عادت بشكل أكثر حذر مثل تغيير الاسم او مكان الإقامة."

ونلاحظ من الحالات التي تمت دراستها اتفاقاً في الكثير من النقاط. حيث أجمعت الثلاث حالات على زيادة العنف الرقمي في فترة زيادة نشاطهنّ الصحفي أو الإنساني أو السياسي. كما أن غالبية المعتدين غير معروفين ويستخدمون حسابات وهمية وبطريقة منظمة. كما أنه وفي حالتين من الثلاث حالات كان العنف مبني على مظهرها وشكلها الخارجي بناء على كونها أنثى. وكل ما جاء في الحالات المسرودة يحاكي نتائج الدراسة وما تحدثت عنه المستجيبات خلال الاستبيان.

رد الفعل والضرر على النساء

ولمعرفة كيف تتعامل النساء السوريات مع العنف الرقمي وماهي ردود أفعالهن تجاه الأنواع المختلفة من العنف تم سؤالهم بالتفصيل عن رد الفعل مقارنة بنوع العنف حتى نتمكّن من الوصول إلى استدلالات محددة. حيث تم وضع الحالات المختلفة للعنف الرقمي وأمام كل شكل تم وضع كافة ردود الأفعال الممكنة، لتقوم المستجيبات بتحديد خيار أو أكثر لرد الفعل لكل شكل من أشكال العنف.

ونلاحظ من استجابات العيّنة أن أعلى نسبة لردود فعل العينة هي حظر الشخص المؤذي، بنسبة 37% في حال قام بإرسال صور غير مرغوب فيها، وبنسبة 35% في حال قام شخص لا تود التواصل معه\ها بالاتصال مراراً وتكراراً. بينما كانت نسبة عمل احترازات تقنية للحساب عالية أيضا مقارنة بباقي ردود الأفعال بنسبة 38% في حال التعرض للتجسس على الإنترنت أو المراقبة والتعقب، و33% في حالة اختراق الأجهزة أو الحسابات. ويليه رد فعل التجاهل الذي ارتفع أحيانا عندما تكون الأفعال مرتبطة بإرسال صور غير مرغوب فيها أو الاتصال من قبل أشخاص لا يراد التواصل معه\ها بالإضافة لفعل السب والشتم الذي يسيء للنساء كونهن نساء وعند التحريض على النساء ونشر معلوماتهن الشخصية والابتزاز وغير ذلك من الأفعال أيضاً.

حيث أن رد الفعل بالتجاهل له دلالات كثيرة منها تخوّف النساء من الخوض بمعارك عبر الإنترنت لأنها على دراية مسبقة بأنها لن تلقى أي دعم مجتمعي أو قانوني أو غير ذلك. وقد علقت بعض المشاركات عن سبب اختيارهن التجاهل كرد فعل فكتبت إحداهن" إذا تم الرد بشكل مباشر غالبا ما تصبح القضية تريند وتكثر الأقاويل حولها، لذلك غالبا ما نلجأ للتجاهل". بينما قالت أخرى "يشعر المعتدي باللذة والانتصار عندما يعرف أنه جعلني أشعر بالخوف والتهديد، ويشجعه هذا الشعور على الاستمرار في الابتزاز.. أما عندما أتجاهله فهنا أحرمه هذا الشعور وأسلبه قوته وسلطته التي يعتقد أنه يملكها، خاصة إذا كان في بلد لا يدعم ملاحقة الجرائم الإلكترونية."

وشاركت أخريات هذا التفسير حيث عزت سبب اختيارها التجاهل كردة فعل بأن التجاهل قوة في التحكم وأما الرد فهو ضعف وينقل شعور الخوف للمعتدي وهذا ما يريده. أما في حالة التجاهل يمكن أن ينصرف عنها بمجرد تجاهله. وكتبت إحدى المستجيبات أيضا في هذا الصدد " أنا أعتبر التعاطي مع هذا النوع من التجارب يولد لدي مشاعر سلبية، ويجعلني قلقة لذا أقوم بالحظر والتجاهل، أعتقد أنه خيار مناسب لي وقد لا يكون مناسب لغيري لان لدي أشخاص داعمين ضمن العائلة ويقومون بدعمي دائما في هذه الحالات، قد لا يكون ذلك خيار جيد لفتاة أخرى لأن العائلات أحيانا لا يقدمون الدعم." وقد تعددت الاستجابات المؤيدة للتجاهل حيث كتبت احدى المشاركات أيضاُ "فتح مجال للحديث مع الشخص المتحرش يعطيه فرصة لاستدراج الشخص أو الشعور بالنصر لذا أفضل التجاهل."

ومن جهة أخرى، فضلت مستجيبة عدم التجاهل لأن التجاهل يزيد المشكلة قائلة: " برأيي التجاهل خطأ لأنه من الممكن أن يكون الشخص المسيء لديه صبر طويل ويستمر بالأذية لهذا برأي الابلاغ أو الاستعانة بشخص صاحب خبرة أفضل بكثير."

بالمقابل نجد أن نسبة من يبلغن المنصة التي يحدث فيها العنف بالعنف الرقمي الممارس ضدهم بنسب تتراوح بين 10% إلى 15% وفقاً لطبيعة الأذى. النسب المتدنية تشير للحاجة الماسة في زيادة معارف النساء حول استخدام آليات الإبلاغ التي من شأنها أن تخفف من ممارسات العنف المنتشرة. وإن كانت الاسئلة التالية المرتبطة بالمعرفة عن آليات التبليغ تشير إلى أن هناك معرفة أكثر ولكن يُعزى عدم التبليغ إلى عدم الثقة في المنصة، أو كما تم الشرح سابقاً القناعة الشخصية بأن التجاهل هو أفضل حل وقيام النساء بتطبيع العنف الرقمي خاصة ذلك المنحصر في السب والتجريح والإيحاءات الجنسية والإزعاج المستمر.

وهذا ما يؤكده الارتفاع النسبي في تقديم بلاغ لجهات رسمية معينة في الحالات الخطرة مثل التهديد بالقتل أو الاغتصاب أو الإيذاء الجسدي وفي حالات الابتزاز تصل إلى 16%. وبالرغم من هذا الارتفاع الطفيف تؤكد النساء عدم ثقتهن بالقوانين والسلطات الحاكمة كما تم ذكره آنفاً. وقد علّقت بعض المستجيبات عند هذه النقطة فكتبت إحداهن "غالبا لا تستطيع الجهات المسيطرة تقديم المساعدة وخاصة في حال كان الشخص الذي يهدد مجهول الهوية." وكتبت أخرى "عدم وجود منظومة قانونية

أستطيع اللجوء إليها في حال تعرضي للعنف." بينما ذكرت إحدى المستجيبات تجربتها بشكل مقتضب: "عندما وصلني تهديد بحرق مكان عملي تقدمت بشكوى للجهة المسيطرة على الأرض لكن دون أي استجابة من قبلهم أو أي إجراءات."

الجدير بالذكر أن جميع المستجيبات تعرضن بشكل أو بآخر للسب أو الشتم الذي يسيء لهن كونهن نساء وهذا يؤكد انتشار العنف الرقمي في سوريا وشعور المعتدي بالراحة على منصات التواصل الاجتماعي أثناء السب أو الشتم دون تقييد أو محاسبة من قبل المنصة التي يحدث عليها هذا النوع من العنف.

بعد الاطلاع على ردود الأفعال المتوقعة من قبل النساء على حوادث العنف الرقمي، قمنا بتوجيه سؤال، هل كانت ردة فعلك ستختلف إذا كنتِ تعرفين المسئ/ة أو المنتهك/؟

فكانت نسبة الاستجابة بنعم أعلى حيث وصلت 52% بينما كانت الإجابة بلا متدنية جدا ونسبتها 10% و24% أجبن بنوعاً ما. وفضّلت 15% الإجابة بـ لا أعرف. وهذه النسب طبيعية حيث أن معرفة المسيء يمكن أن تساعد الضحية بمعرفة الأدوات والطرق التي من شأنها أن تحد من حجم العنف من خلال إدخال وساطات أو تبليغ سلطات أو ما إلى ذلك. وقد أوضحت المستجيبات من خلال خانة التعليق سبب إجابتهم بالإيجاب. فتخلصت الردود بالمجمل حول إمكانية حل المشكلة في حال معرفة المسيء. فعلى سبيل المثال كتبت إحدى المستجيبات " كنت حملت ذلك الإثبات وشكوته لوجهاء في المجتمع في حال لم تستطع الجهة المسيطرة مساعدتي"

بينما رأت سيدة ثانية أن الأمر يصبح أقل تعقيداً في حال معرفة المعتدي، وكتبت أخرى" عندما أعرف المسيء سأقوم بإبلاغ الأشخاص الداعمين واتّخاذ إجراء ما تجاهه يجعله يتوقف عما يقوم به، أيضا إذا كنت أعرفه سأحذّر الآخرين منه." وكتبت سيدة أخرى" عندما نعلم من المسيء سيكون لدينا مجالات أكثر في المحاسبة او إعادة ترتيب العقوبة."

وتختلف ردود فعل النساء عند معرفة المسيء بناءا على العديد من العوامل حيث أن بعض النساء يخترن الصمت أو التعايش مع الأمور بسبب الضغوط الاجتماعية أو الخوف من التهديدات وتعقيدات الأمر بينما نلاحظ حسب بعض تعليقات المستجيبات أن الدعم الاجتماعي مثل دعم الأصدقاء والعائلة والمجتمع يلعب دوراً هماً في تحديد كيفية تعامل النساء مع العنف الرقمي وذلك في ظل احتكام الناس في مناطق متعددة من سوريا لدى الوجهاء أو الأفراد لحل المشاكل.

ولا بدّ هنا من الإشارة إلى صعوبة تحديد هوية المسيء أو محاسبته غالبا بسبب طبيعة العنف الرقمي عبر الانترنت واستخدام الشخص المسيء أو المنتهك لأسماء وحسابات وهمية والتواصل عبر أرقام مفترضة يتم توليدها من خلال بعض التطبيقات كما تم شرحه سابقا دون الحاجة لوجود شريحة SMS. ما زاد من حدّة العنف الرقمي الموجه ضد النساء في سوريا مع صعوبة الوصول للشخص المنتهك أو

المبتز بسبب عدم وجود أي ارتباط للرقم المستخدم مع الشركات المتوفرة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون الإبلاغ عن المسيء أمراً معقداً بسبب عدم وجود آليات فعّالة للإبلاغ والتحقيق في مثل هذه الحالات.

يؤثر العنف الرقمي على النساء بشكل كبير على عدّة أصعدة، وهذا ما دفعنا لسؤال العينة المشاركة بالبحث حول أثر العنف الرقمي في تجاربهن. وفيما يلي رسم بياني يوضّح ردود العيّنة:

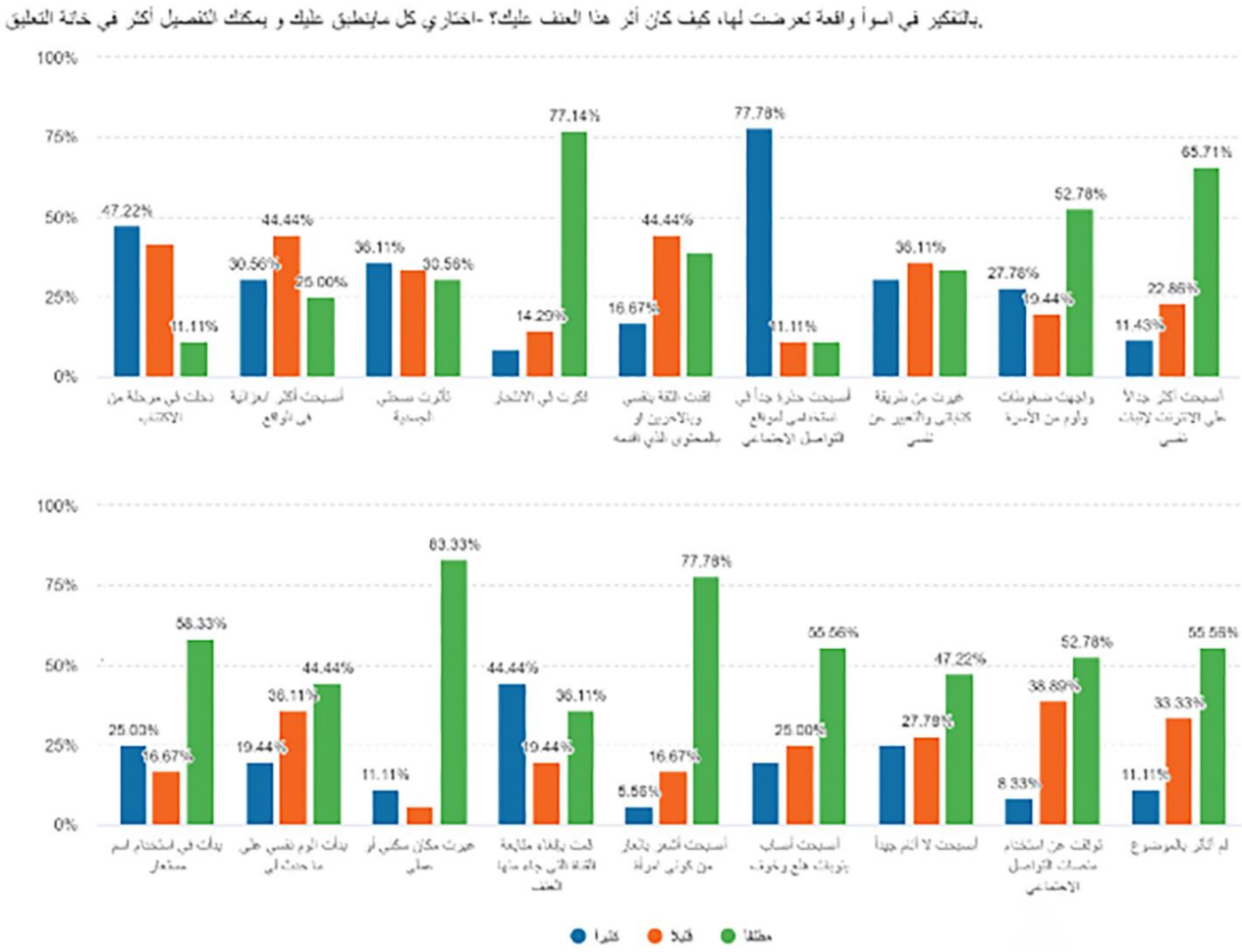

ونلاحظ أن نسبة المستجيبات ممن فكّرن بالانتحار الذي يعد من أخطر تأثيرات العنف الرقمي هي 23%. وهذه المعطيات تعد خطيرة بمجرّد وجودها ضمن النسب. وعند هذه النقطة قالت الناشطة والعاملة الإنسانية ضمن مخيمات الشمال السوري (س،ط) من خلال مقابلتنا معها أنها تعاملت مع خمس حالات لنساء حاولن الانتحار بسبب العنف الرقمي الذي مورس ضدهنّ خلال فترة عملها كمديرة حالة على مدار سنة في إحدى المنظمات الإنسانية شمال سوريا. كما تؤكد أن معظم الحالات من النازحات في المخيمات، مما دفع المنظمة العاملة ضمنها لتكثيف جلسات التوعية الرقمية ضمن المخيمات والتي لم يكتب لها الاستمرار بسبب توقف الدعم.

كما نلاحظ أن نسبة 17% من المستجيبات لجأن لتغيير مكان السكن أو العمل في إشارة لحجم الخطر الذي تعرضن له إثر تجربة العنف الرقمي. وأن نسبة من عانين من الاكتئاب بسبب العنف الرقمي ضدهنّ وصل إلى نسبة مرتفعة جداً بحوالي 89,%. كما أصبحت المستجيبات أكثر انعزالية بنسبة 75% بينما 56% بدأت تلوم نفسها على ما حصل وفقدت 61% الثقة بنفسها وبالآخرين أو بالمحتوى الذي تقدمه. وعانت أكثر من نصف العينة المستجيبة من قلة النوم بنسبة 53%.

ونلاحظ أن 64% من العينة المستجيبة ألغت متابعتها للقناة التي جاء العنف منها، و67% منهن غيّرت من طريقة كتابتها والتعبير عن نفسها. بينما اختارت 42% استخدام اسم مستعار على الإنترنت لتبقى هويتها مجهولة وقادرة على التعبير بحرية أكثر عن آرائها ولا تتعرض للضغوط من قبل الأسرة والمجتمع لأنها بالنسبة لهم شخص مجهول.

ونلاحظ أنه كثيرا ما أصبحت النساء أكثر حذراً في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، بنسبة قياسية تصل إلى 89% إثر تعرضها لحالات عنف رقمي.

كما تؤكد باقي النسب جليّة في الرسم البياني السابق على التأثير البالغ والخطير للعنف الرقمي على النساء السوريات وخصوصاً في سنوات الحرب وعدم الاستقرار التي يعيشها السوريين، مضاف إليها المجتمع السلطوي الذكوري الذي يعزز ممارسات العنف الرقمي ضد النساء.

وبالنظر للتعليقات على السؤال السابق من قبل العيّنة المشاركة، نجد نماذج لحالات مرت بها المستجيبات وتتلخص بالاضطرابات النفسية من قلق وخوف وعزلة وقلة نوم أدت للاضطرار لتناول الأدوية المهدئة، ومشاكل اجتماعية مع الأسرة والأقارب حيث تعرضت المستجيبات للوم والعنف الأسري. كما عانت المستجيبات من مشاكل على مستوى العمل حيث فقدت بعضهن فرص العمل المقدمة لها أو التي كانت تعمل ضمنها.

وتقول الناشطة الصحفية (ح،أ) حتى لو كانت النساء الناشطات قويات وصانعات رأي وقادرات على التغيير سوف يتأثرنّ نفسيا بالعنف لأنه وبكل لحظة يوجد شخص يراك امرأة يمكن استباحتها بكل لحظة وهذا الشعور هو شعور يهز المرأة ويتعبها وينغص عليها إنجازاتها.

جهات الدعم والحلول الممكنة

لأن التعامل مع العنف الرقمي من قبل النساء يتطلب دعماً اجتماعياً وقانونياً ونفسياً وتقنياً، سألنا العينة عن مدى درايتهم بحقوقهن وبالخدمات التي يمكن أن تساعدهم على مواجهة العنف الذي يتعرضن له. فوجدنا أن معظم المستجيبات لا تعرف الكثير حول الخدمات المساعدة في مواجهة العنف الرقمي أو أنها تعرف ولم تستخدمها بينما نرى أن نسبة قليلة تعرف وتستخدم تلك الخدمات، ويوضح الرسم البياني التالي نسب الاستجابة للأسئلة المطروحة.

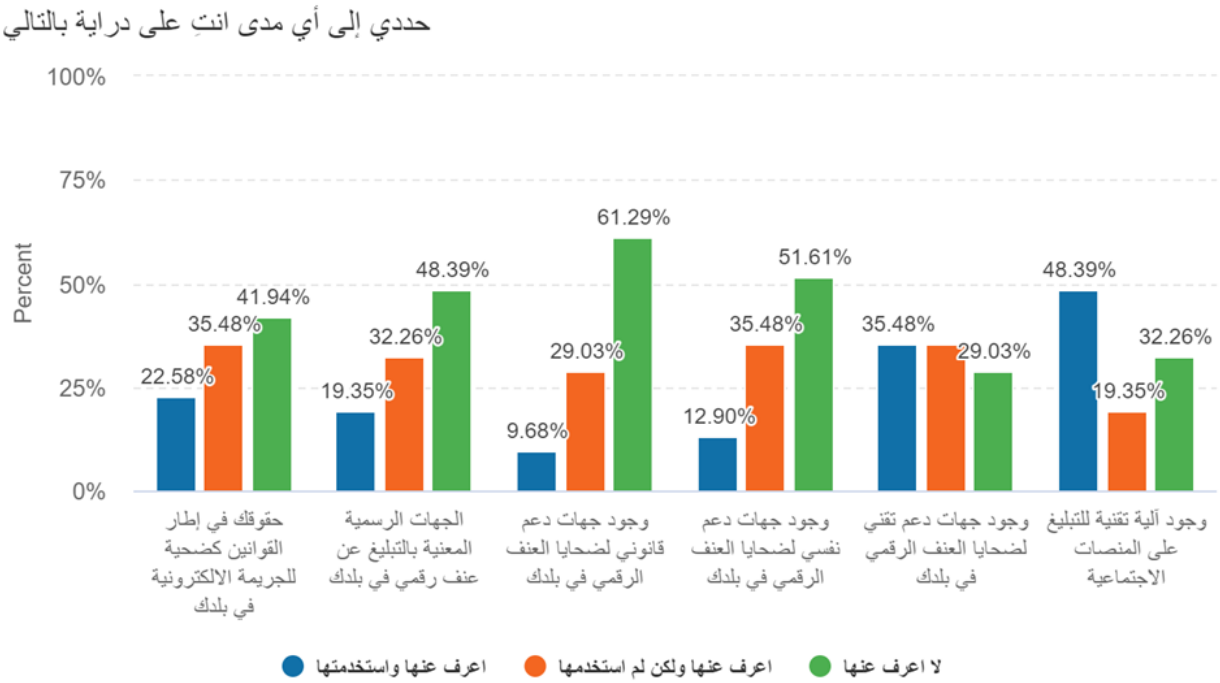

كما نلاحظ فإن أكثر من نصف المستجيبات لا تعرف حول حقوقها في إطار القوانين كضحية للجريمة الالكترونية، أو بوجود جهات رسمية معنيّة بالتبليغ عن عنف رقمي أو وجود جهات دعم قانوني أو نفسي لضحايا العنف الرقمي. بينما تنخفض نسبة عدم المعرفة حول الخدمات المتعلقة بالدعم التقني ووجود آليات تقنية للتبليغ على منصات التواصل الاجتماعي بشكل مقبول كما يوضح الرسم البياني حيث وصلت نسبة المعرفة بوجود خدمات تقنية تدعم ضحايا العنف الرقمي واستخدامها 35.48% ونسبة معرفتها دون استخدامها 35.48% كما وصلت نسبة المعرفة واستخدام آليات التبليغ على منصات التواصل الاجتماعي 48.39% ونسبة معرفة هذه الخدمة مع عدم استخدامها 19.35%.

كما تعرف 12.90% من المستجيبات عن الخدمات النفسية واستخدمتها بينما 35.48% تعرف عنها ولم تستخدمها، وهناك عدة أسباب لعدم تعرف النساء في سوريا على الخدمات القانونية والنفسية وأحيانا التقنية، أو معرفتها وعدم اللجوء إليها أثناء تعرضهن للعنف الرقمي بحسب استجابة العينة المشاركة ضمن خانة التعليقات على السؤال.

حيث أشارت بعض المستجيبات لعدم السماع عن هذه الخدمات من قبل، ويعود هذا لنقص التوعية حول تلك الخدمات، حيث يعاني الكثيرون في المجتمع من نقص التوعية حول حقوق المرأة والخدمات المتاحة لهن. كما أشار البعض الآخر إلى صعوبة اللجوء أو الوصول لهذه الخدمات بسبب الظروف السياسية والاقتصادية في سوريا، وقد تكون بعض هذه الخدمات غير متاحة بشكل كافي في بعض المناطق مثل المناطق النائية أو المتضررة من النزاع، ويمكن أن يعيق ذلك البحث عن المساعدة من قبل الضحايا.

كما تخشى بعض المستجيبات من الانتقام أو التعرض للمزيد من العنف إذا قررن البحث عن المساعدة، وهذا يمكن أن يشكل تحدياً كبيراً، كما أن العوامل الاجتماعية والثقافية قد تلعب دوراً في منع النساء من مشاركة تجاربهن والبحث عن الدعم.

وأما عن المستجيبات خارج سوريا تقول احدى المستجيبات أن " فرصة الاستفادة من الخدمات الحكومية قليلة بالنسبة لي وقد قدمت شكوى عن طريق مترجمة محلفة ومحامية مأجورة" ويعود سبب ضعف فرص الاستفادة من الخدمات القانونية في بعض بلدان اللجوء مثل تركيا خوفاً من الترحيل القسري في حال الوصول لمراكز الأمن والشرطة.

ولأن للوضع المضطرب في سوريا ضمن كل مناطق السيطرة ينعكس مباشرةً على الفرد والمجتمع، سألنا السيدات المشاركات في الاستبيان في حال التقدم بشكوى لجهة رسمية في مناطقهم، هل تعتقدين أن العملية آمنة للنساء أم أنك شعرت أو تشعرين أنه من الممكن أن تتعرضي لعنف وضغط إضافي في حال التوجه لتقديم شكوى؟ فأجبت 18 سيدة مشاركة في الاستجابة من ضمن 30 سيدة أن العملية غير آمنة، وأجابت 6 سيدات بأنها آمنة، بينما رأت 6 مستجيبات أنه من الممكن أن تكون آمنة ومن الممكن ألا تكون آمنة حسب الحالة.

وبتحليل النتائج حسب تعليقات المشاركات من العينة، نجد تعدد الأسباب التي تجعل من عملية الشكوى لجهة رسمية غير آمنة. حيث تتلخص بالخوف من الوصمة والمجتمع والتعرض لعنف إضافي، من جهة وعدم الوثوق بالجهات الحاكمة من جهة أخرى حيث أشارت معظم المستجيبات لعدم الوثوق بالجهات الحاكمة كونها مسببة للعنف بالمجمل، بالإضافة لعدم الجدوى من الشكوى إليهم. كما أشارت بعض المشاركات لكونهم لاجئات في تركيا وقد تم معاملتهم معاملة اللاجئة لا معاملة السيدة التي تتعرض للتهديد عندما حاولت التقدم بشكوى ويعود ذلك لتعقيدات ملفات اللجوء والقوانين التركية تجاه اللاجئين والتي زادتها تعقيدا الحملات العنصرية على اللاجئين خلال السنوات الأخيرة. ورأت بعض المشاركات أيضا أن القوانين في حال وجدت فهي تمييزية وتضع الضحية تحت لوم وعنف إضافي.

وأما عن المستجيبات اللواتي رأين أن العملية آمنة اشترطت بعضهن توفر السريّة لدى الجهة التي سيتقدم لها الشكوى، حتى تكون آمنة، بينما رأت أخريات أنها آمنة لأنهن مقيمات في بلدان لجوء تتخذ إجراءات أمنية داعمة بهذا الاتجاه.

وفيما يتعلق بالمستجيبات اللواتي أجبن بأن العملية آمنة أحيانا وأحيانا أخرى غير آمنة، ترى بعضهن أن الموضوع مرتبط بحجم الشخص المعنف وهيمنته وقوة علاقته من جهة وحسب الجهة التي سيتم تقديم الشكوى لها من جهة أخرى. حيث أن بعض الجهات يمكن أن تساعد وبعضها الآخر يمكن أن تتسبب بعنف إضافي في حال كانت السيدة على علاقة مسبقة مع المعنف ويعود ذلك لتوجه الجهة والقوانين التي تحتكم إليها.

لكننا بالمجمل نجد أن معظم النساء، لا تفكر باللجوء للجهات الرسمية في حال تعرضهن لعنف رقمي أو التردد والتفكير ملياً قبل اللجوء إليها.

وعند سؤال العينة عن تلقي أو طلب أي دعم من قبل الآخرين في حالات التعرض للعنف الرقمي، نلاحظ حسب الاستجابات الموضحة بالرسم البياني، أن النسبة الأعلى قد تلقت الدعم من نساء أسرتها بينما تلقت أخريات الدعم بنسبة جيدة وأقل من الأولى من الأصدقاء والصديقات ويليه بنسبة أقل من مختصين\ات بالأمن الرقمي ومن ثم بنسبة أقل من رجال الأسرة وقد تساوت الأخيرة مع نسبة المشاركات اللواتي احتجن الدعم ولم يعرفن أين يجدنه.

كما نلاحظ عدم تلقي أي دعم من قبل الجهات القانونية أو النفسية أو المنصات التي حدث فيها العنف وبنسبة 3.23% فقط قد تلقين الدعم من جهات رسمية بعد اللجوء إليها بالمقابل نجد أن أعلى نسبة استجابة من العينة أكدت عدم تلقي الدعم من الجهات الرسمية.

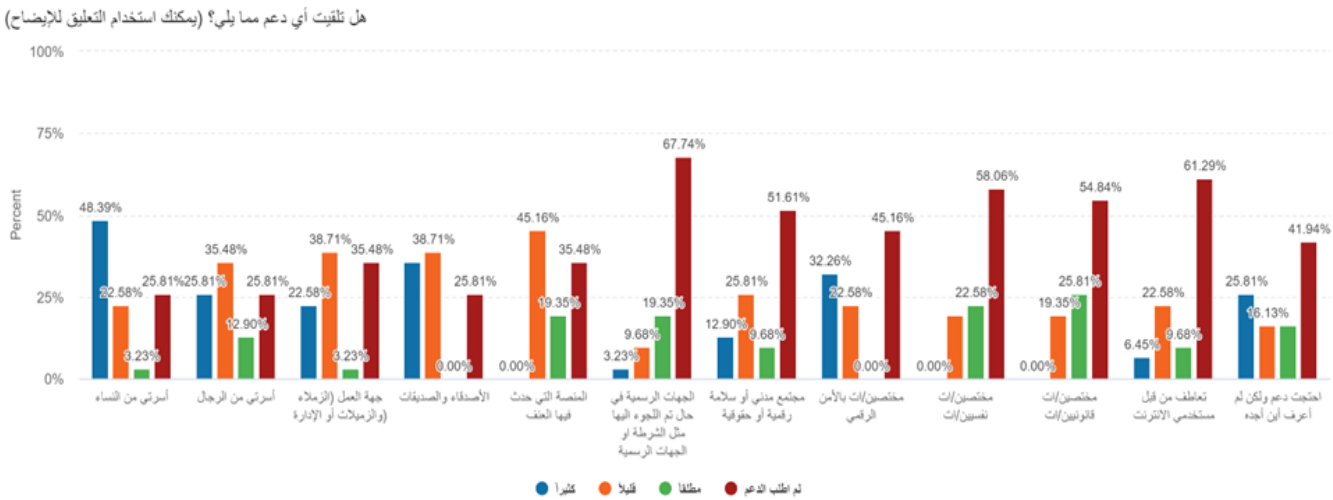

تترجم نتائج الرسم البياني السابق علاقة النساء بوسائل الدعم الممكنة بشكل دقيق، حيث نجد أن السبب في تلقي وطلب الدعم من نساء الأسرة بشكل أكبر عند الفئة المستجيبة يعود لأسباب عدّة منها الثقة والدعم العاطفي حيث أنه غالبا ما تمثل الأسرة مصدراً قوياً للدعم العاطفي والاجتماعي والنفسي كما أن النساء قد يشعرن بالراحة والثقة في مشاركة تجاربهن ومشاعرهن مع نساء أسرهن لأنهن يشعرن بتوفر البيئة الآمنة والسرية، عدا عن التضامن الأنثوي والتفهم الأعمق من قبل نساء أخريات قد مروا بتجارب مماثلة. وفي المحصلة فإن الاعتماد على الدعم من الأسرة هو استجابة طبيعية في العديد من الحالات.

لكن وبشكل ملحوظ نجد أن تلقي الدعم من الأصدقاء والصديقات أكبر من رجال الأسرة في حال التعرض للعنف الرقمي، ويعود السبب في ذلك لكون المجتمع ذكوري ولا يتقبل تعرض النساء لهذا النوع من العنف، بالإضافة للثقة والتفهم الأعمق من قبل الأصدقاء والصديقات للقضايا النسائية كما أن صديقات النساء وأصدقائهن يمكن أن يكونوا أقرب من الأسرة في الحياة الاجتماعية، ويتواجدون بشكل أكبر في البيئات التي يتعرفون فيها على التحديات التي يواجهونها.

بصفة عامة يختلف الاعتماد على دعم الأسرة أو الأصدقاء حسب الحالة الشخصية والعلاقات الاجتماعية للنساء.

كما قد علّقت المستجيبات في خانة التعليقات حول صعوبة الوصول لوسائل الدعم وعدم المعرفة وعن الأثر النفسي الذي يواجهنه عند تذكر حادثة العنف الرقمي، فيما ركزت أخريات على تلقي الدعم من الدائرة الاجتماعية الضيقة فقط مثل الأهل ولا ثقة لها بأي جهات أو أشخاص آخرين، ورأت أخريات أن اللجوء للقضاء ومختصي الأمن الرقمي أمر ضروري.

ويمكننا القول إن تقديم الدعم والمساعدة للنساء اللواتي تعرضن للعنف الرقمي يعتبر أمراً حيوياً لا يمكن تجاهله أو تأجيله، وعلى ذلك يجب أن تتاح لهن خيارات متعددة للبحث عن المساعدة والتوجيه النفسي والقانوني والتقني وغير ذلك، وعلى هذا سألنا العيّنة المشاركة من النساء عن تقييم تجاربهن في طلب الدعم من بعض الجهات مثل، إدارة منصات التواصل الاجتماعي والجهات الرسمية المعنية بمكافحة الجريمة الرقمية وجهات الدعم التقنية والنفسية والقانونية وغيرها، وتخلصت الاستجابات كما يوضّح الرسم البياني التالي.

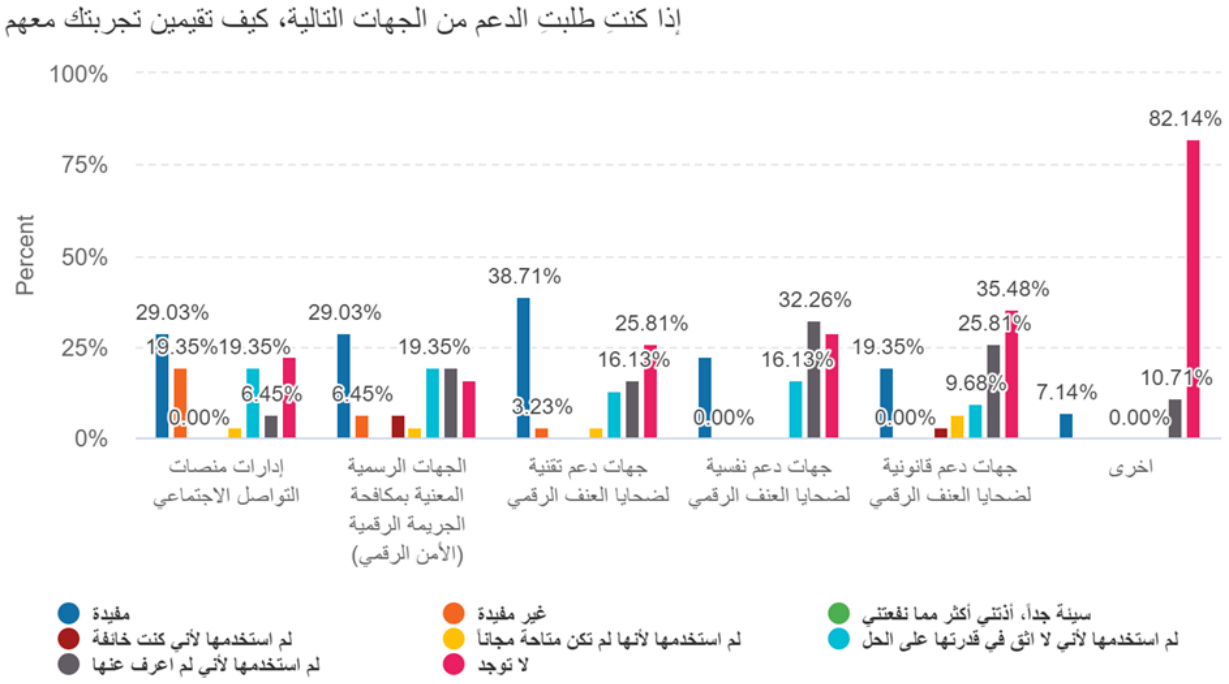

كما نلاحظ فإن أعلى نسبة استفادة من جهات الدعم المتاحة حسب تجارب المستجيبات هي من قبل جهات الدعم التقنية لضحايا العنف الرقمي بنسبة 38.71% يليها الجهات الرسمية المعنية بمكافحة الجريمة الرقمية وإدارة منصات التواصل الاجتماعي بنفس النسبة وهي 29.03% كما نلاحظ أن بعض المستجيبات لم تطلب الدعم من الجهات الرسمية والقانونية بسبب الخوف وهذا ما تم شرحه سابقا حول تعدد الجهات المسيطرة في سوريا واختلاف التوجهات وانعكاساتها على الناس ما يجعل نسبة كبيرة من الناس تتردد في طلب الدعم من هذه الجهات ونسبة أخرى لا تثق بقدرتها على الحل لذلك لم تطلب الدعم بنسبة 19.35%. بالمقابل نجد أن جهات الدعم القانونية غير متوفرة لدى نسبة عالية من المستجيبات بنسبة 3548% وبنسبة 25.81% لم تستخدمها لأنها لم تعرف عنها. كما يتبيّن من الاستجابة أن نسبة عالية من النساء لم تطلب الدعم من جهات الدعم النفسية لأنها لم تكن تعلم بوجودها وذلك بنسبة 32.26% وهذا ما يدعو لتكثيف الجهود من قبل الجهات العاملة في مجال الدعم النفسي في سوريا، مثل منظمات العمل الإنساني لشرح الخدمات المتوفرة لديهم.

ويلاحظ من الاستجابات أيضا أن نسبة من كانت تجربتهن مع إدارة منصات التواصل الاجتماعي غير مفيدة بلغت 19.35% ونفس النسبة لم يستخدمنها لأنهن لم يكن لديهن ثقة فيها، ويعود ذلك لأسباب عدة حسب ردود المستجيبات وحسب واقع التعامل مع إدارة منصات التواصل الاجتماعي والتي تتلخص بعدم فعالية الرد، حيث تشعر بعض النساء بأن إبلاغهم عن حالات العنف الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي لا يؤدي إلى تدخل فعّال أو إلى حل لمشكلاتهم، كما أن بعض الأسباب تعود لخوف الضحية من انتقام المعتدي في حال تم الإبلاغ وإغلاق حساباته، مما يزيد حجم التوتر والقلق.

والسبب الأكبر يعود لعدم الوعي الكافي عند بعض النساء بالخيارات المتاحة لهم والتي يمكنهم استخدامها للحصول على المساعدة على منصات التواصل الاجتماعي، إلا أن واحدة من المستجيبات اللواتي شاركن تعليقاتهم في خانة التعليق تقول " أصبحت فيما بعد تعرضي للعنف الالكتروني شريكة موثوقة لفيس بوك وهذا ساعدني كثيرا لوقف العنف ضدي و ضد نساء أخريات".

كما نجد من خلال تعليقات المستجيبات أنهن تلقين الدعم بنسبة مقبولة من الجهات التي تعمل بمجال الأمن الرقمي حيث أنهم وحدهم القادرون على حل المشكلة حسب وصف إحدى المستجيبات وأخريات ذكرن الخدمات التي يقدمها فريق "سلامتك" العامل داخل سوريا في مجال الأمن والسلامة الرقمية وأنهن تلقين الدعم من الفريق مراراً.

ويوفر فريق سلامتك الدعم والمساعدة التقنية العاجلة من خلال تحليل المخاطر والتهديدات الرقمية التي تواجه الأفراد والمؤسسات أثناء استخدام الأجهزة الالكترونية وتقديم التوصيات اللازمة للحد من هذه المخاطر الرقمية، من دون أي تمييز قائم على أساس الميول السياسية أو الدينية أو العرقية أو الجنسية.[26]

وعن الإجراءات التي يمكن أن تكون مجدية في حماية النساء على الانترنت، حسب استجابة المشاركات من العيّنة والتي يوضحها الرسم البياني التالي:

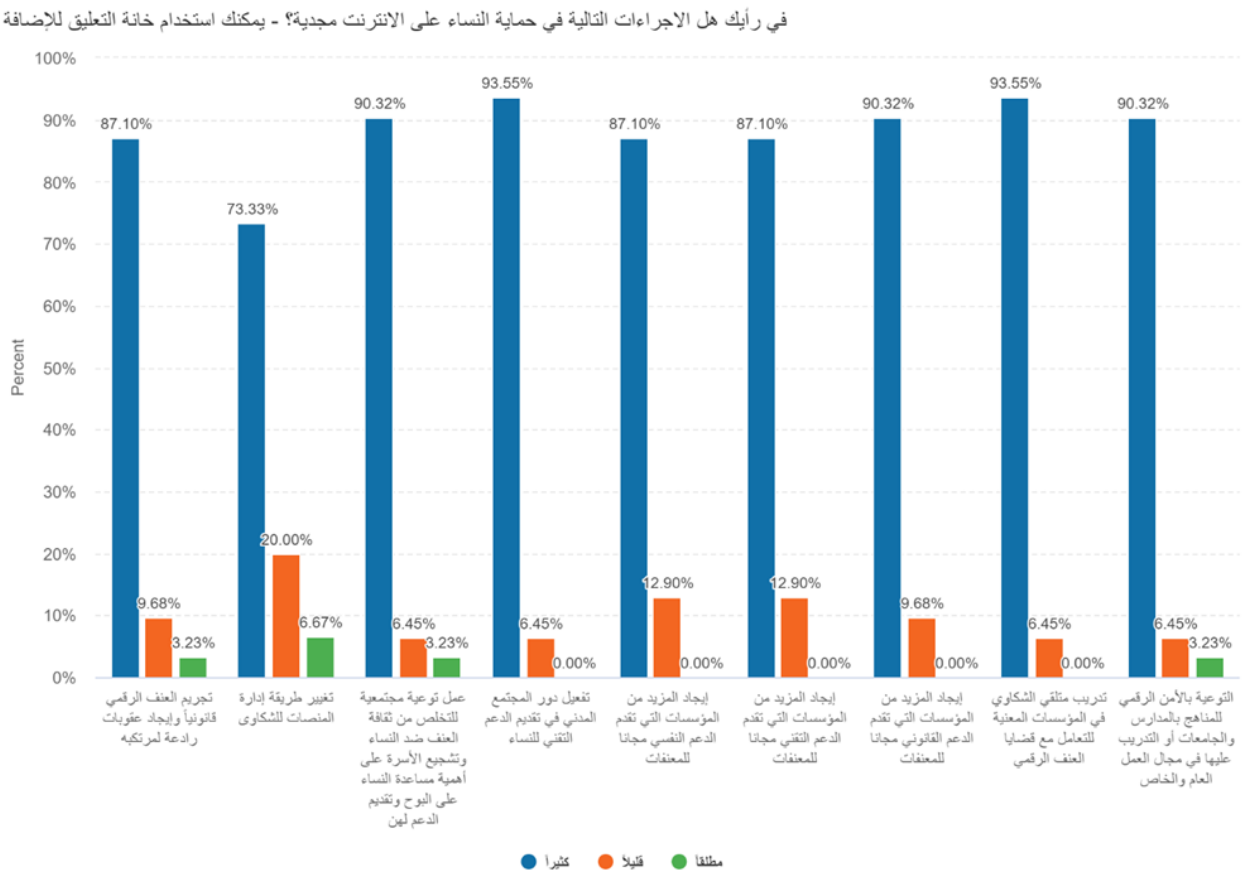

نلاحظ من خلال نتائج الاستجابة أن العينة قد أعطت تفعيل دور المجتمع المدني في تقديم الدعم التقني للنساء، أعلى نسبة، وذلك ما يفسر حاجة النساء الكبيرة للدعم المجتمعي الذي من شأنه أن يعزز التبادل والتعاون مع النساء وتحسين البيئة العامة للمكافحة ضد العنف الرقمي وتشجيع الحوار وتبادل الخبرات، كما أن تقديم الدعم التقني يمكن أن يساعد في تحسين أمان النساء عبر الانترنت وتقليل مخاطر التعرض للعنف الرقمي. كما وقد أعطت لتدريب متلقي الشكاوى في المؤسسات المعنية للتعامل مع قضايا العنف الرقمي نسبة متساوية مع النسبة الأولى، ما يسفر الحاجة الماسة لتفعيل دور القانون في

[26] موقع سلامتك

حمايتهم من العنف الرقمي، حيث أن توفير تدريب ودعم تقني لمتلقي الشكاوى في المؤسسات المعنية يمكن أن يزيد من فعالية الجهود لمكافحة العنف الرقمي وتعزيز الحماية القانونية للنساء.

كما أبدين رغبتهن بنسبة عالية جداً ومتساوية، بالتوعية بالأمن الرقمي في المناهج بالمدارس والجامعات أو التدريب عليها في مجال العمل العام والخاص، وعمل توعية مجتمعية للتخلص من ثقافة العنف ضد النساء وتشجيع الأسرة على أهمية مساعدة النساء على البوح وتقديم الدعم لهن بالإضافة لإيجاد المزيد من المؤسسات التي تقدم الدعم القانوني للنساء المعنفات مجاناً.

حيث أن هناك عدة أسباب تجعل النساء راغبات بوضع خطط توعية بالأمن الرقمي في المناهج الدراسية والجامعات أو التدريب عليها في مجال العمل العام والخاص، منها الوقاية من العنف الرقمي مبكرا وزيادة الوعي الذي يجعلهن أكثر تنبه لخطر العنف الرقمي وأكثر ثقة بأنفسهن على الانترنت، وتعزيز المهارات اللازمة للتصدي للتحديات الرقمية والاستفادة الآمنة من التكنولوجيا، بالإضافة إلى أن توفر هذه المعرفة يساعد في تعزيز المساواة بين الجنسين وتوفير فرص عمل متساوية في العمل والتعليم، كما أن لهذه الخطوة انعكاسات إيجابية على المجتمع من خلال الحد من الجرائم الرقمية وتعزيز السلامة الرقمية للجميع.

كما وأن حاجة النساء إلى الحماية وعدم التسامح مع العنف ضدهم من خلال تفعيل الخدمات القانونية والنفسية وغيرها من الخدمات المساعدة بشكل فعّال، كان سبب في اختيارهن العمل على توعية مجتمعية للحد من العنف ضد النساء وتشجيع الأسر على أهمية مساعدة النساء على البوح وتقديم الدعم لهن، بهدف تغيير الثقافة والمعتقدات التي تروّج للعنف ضد النساء وتعزيز ثقافة الاحترام والمساواة والتضامن بين أفراد المجتمع ودعم النساء في حال تعرضهن للعنف مما يسهم في تقوية الروابط الاجتماعية، بالإضافة لتعزيز الدور الأسري بالقيام بدور فعّال في حماية ودعم النساء ما يساهم في بناء أسر صحية وقوية.

بشكل عام، تشجع هذه المطالب على بناء مجتمع يعتبر العنف ضد النساء أمرا غير مقبول ويعمل على تعزيز الاحترام والمساواة بين الجنسين. كما وأن وراء ارتفاع الحاجة لوجود المزيد من المؤسسات التي تقدم الدعم القانوني للنساء المعنفات مجاناً أسباب عدة تتلخص بمحدودية الدخل أو انعدامه عند فئة كبيرة من الناس في سوريا بسبب الحرب المستمرة، حيث أن توفر الخدمات القانونية المجانية من شأنه أن يعزز من عدالة النظام القانوني ويضمن أن الجميع يحظون بنفس فرص الدفاع عن حقوقهم بالإضافة لأن ذلك يساهم في مكافحة العنف وحماية النساء من التعرض لمزيد من الضرر، كما أن ذلك من شأنه أن يرفع من وعي النساء حول حقوقهن والخيارات المتاحة لهن لحماية أنفسهن وتشجيع الإبلاغ عن العنف الموجه لهن.

الخاتمة والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف أبعاد وضرر والحلول للعنف الرقمي المسلط على النساء في سوريا، أخذاً بالاعتبار السياق السياسي والاجتماعي والفروقات القائمة على مكان السكن، السلطة والإطار القانوني والمؤسساتي. نجد في نهاية هذا البحث أن التكنولوجيا الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، بالرغم من كونها تشكّل جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية للعديد من الشرائح السورية بما فيها النازحات، إلا أنها أتاحت فرصة لتكريس ظاهرة العنف الرقمي خاصة في ظل الحرب المستمرة، غياب الدولة والحماية، واستفحال الثقافة التمييزية ضد المرأة في المجتمع.

وجدت الدراسة أن 6 من كل عشر نساء سوريات واجهن عنفاً رقمياً، وفي كثير من الأحيان أكثر من نوع. مظاهر العنف الرقمي مرتبطة بنشاط المرأة بحيث تجد الناشطة السورية نفسها أمام حملات عنف منظمة عابرة للجغرافيا بالإضافة إلى الأنواع الأخرى التي تعايشها في الفضاء الرقمي كونها أنثى بغض النظر عن عملها ونشاطها العام. ووجدت الدراسة أن هناك خصوصية المكان والسلطة بحيث وجدت نصف العينة أن للمحيط السكني (قرية - مدينة - مخيم) أو المحيط السياسي (سلطة الأمر الواقع السياسية) تداعيات واضحة للعنف الذي يواجهنه. الأمر أكثر وضوحاً بالنسبة للنازحات والقاطنات في المخيمات اللاتي يستهدفهن بعض ممن يُعول عليهم حمايتهن بالدرجة الأولى مثل السلطات الأمنية والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية.

كما وجدت الدراسة أن قرابة ربع النساء فكرن في الانتحار و17% اضطررن إلى الهروب من مكان العمل أو السكن وتغيير عناوينهن إما بشكل مؤقت أو دائم في انعكاس خطير لضرر العنف الرقمي ووصوله إلى تداعيات على أرض الواقع. وبالنظر في المؤسسات الداعمة والحقوقية والحلول الممكنة، تناولت الدراسة سلسلة من الإجراءات التي تم استقاؤها من العينة ومن الخبراء الذين تمت مقابلتهم لهذا البحث، وفيما يلي أهم التوصيات للتخفيف وللتعامل مع العنف الرقمي ضد النساء في سوريا:

- على السلطات المختلفة تفعيل القوانين الحامية للنساء من العنف المركب وخاصة العنف الرقمي وتداعياته على الأرض. وعمل إجراءات حماية للنساء خاصة المستضعفات منهم إلى أن يسمح السياق بوضع قوانين حقيقية قادرة على حماية النساء من العنف الرقمي.
- رقابة القائمين على العمل الإنساني والمعنيين في المحيط الإنساني بشكل عام وتدريبهم على الاستجابة للنوع الاجتماعي وعمل إجراءات رادعة لمعاقبة كل من يستغل موقعه للابتزاز أو الإيذاء. كذلك التنسيق وتنفيذ جلسات توعية بالشراكة مع منظمات لديها قدرة على الدخول لأماكن مثل المخيمات التي يصعب الوصول إليها من قبل العاملين\ات في مجال السلامة الرقمية أحيانا لتسهيل وصول المعلومات لكافة المجتمعات. والعمل على دعم وجود فرق سلامة رقمية بكل مخيّم.

- توعية وتمكين النساء في مجال السلامة الرقمية وكيفية حماية انفسهنّ عبر الإنترنت من خلال دعم الفرق العاملة في مجال السلامة الرقمية والتي تعمل على توعية النساء والاستجابة العاجلة لحالات العنف التي يتعرضن لها. بالإضافة إلى إحاطة النساء بطرق السلامة الرقمية وخاصة تأمين الحسابات واستخدام النسخ الأساسية من التطبيقات والتنبّه لأذونات التطبيقات التي يتم استخدامها بالإضافة لمعرفة طرق الإبلاغ على منصات التواصل الاجتماعي.

- دعم مشاريع ضغط على المنصات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي لتحمل مسؤوليتها أمام النساء السوريات. بالإضافة إلى نشر محتوى بشكل مستمر على منصات التواصل الاجتماعي المختلفة تتحدث عن الأمان الرقمي حتى يتاح للنساء الاستفادة منها ومشاهدتها ولا تبقى حكرا على الباحثين عنها عن قصد وأيضا بهدف التشجيع على الاستخدام الآمن للتكنولوجيا وتوفير أدوات لحماية الخصوصية الرقمية. كذلك عمل شراكات مع المجتمع المدني للضغط على المنصات لعمل آليات استجابة أسرع في حالات العنف الرقمي من قبل إدارة منصات التواصل الاجتماعي خاصة الفيسبوك وزيادة إجراءات الحماية.

- التوعية المجتمعية بأحقية النساء بخصوصياتهنّ على وسائل التواصل الاجتماعي وكسر الصورة النمطية لعمل النساء والمساهمة في خلق دعم مجتمعي للنساء واحتضانهن بدلاً من دفعهن للأمراض النفسية أو الرضوخ للمبتزين.

- تكثيف خدمات الدعم النفسي والتقني والقانوني لدى المنظمات الإنسانية لمساعدة الضحايا في التعامل مع آثار العنف الرقمي، وتوفّر الخدمات المجانية القانونية لأن تكلفة تعيين محامي\ة في بعض الأحيان تمنع الضحية من اللجوء لتقديم شكوى.

تعتبر هذه الدراسة نقطة البداية لفهم سياق وأبعاد العنف الرقمي ضد النساء في سوريا والوصول إلى حلول لمكافحته. وبالرغم من ثراء البيانات التي تم جمعها عبر منهجية بحثية مركبة والاستعانة بخبرة الباحثة الثرية في هذا المجال، إلا أن هناك عدد من السياقات والمواضيع المرتبطة التي يمكن أن تغني المعرفة في هذا المجال ويمكن بحثها مستقبلاً. فعلى سبيل المثال يُنصح بدراسة موضوعية للعنف الرقمي في المخيمات بشكل خاص مخيمات الأرامل كونها هدف للمعنِفين رقمياً. كما يمكن دراسة البعد الاقتصادي للعنف الرقمي في سوريا بشكل خاص. وجدت الدراسة أن الخلفية الأيدلوجية للسلطة الحاكمة دور في تكريس أو التعامل مع العنف الرقمي ضد النساء ولكن هذه الجزئية بحاجة إلى المزيد من البحث. كما أنه سيكون من المثير للاهتمام تكرار هذه الدراسة بعد الوصول إلى نوع من السلام النسبي والاستقرار في سوريا ومقارنة نتائج هذا البحث بتلك.

كل هذه مقترحات لأعمال قادمة من شأنها تقديم اضافة نوعية واستكشاف هذه الظاهرة والمساهمة في ردم الفجوة المعرفية الكبيرة في هذا الموضوع.